عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

محمود سعيد الحشاش

رسالة ماجستير

القدس –فلسطين

1443هـ/2022م

دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

إعداد

محمود سعيد الحشاش

ليسانس حقوق – جامعة بيروت العربية– لبنان

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الناصر محمد سرور

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المُستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1443هـ/2022م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
بناء مؤسسات وتنمية بشرية
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

اسم الطالب: محمود سعيد مسعود الحشاش
الرقم الجامعي: 21810505

إشراف: الأستاذ الدكتور عبد الناصر سرور

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ:2022/4/20 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور عبد الناصر سرور التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور عبد الملك الريماوي التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور حسن السعدوني التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1443هـ/2022م

الإهداء

إلى روح والدي الغالي رحمه الله، وإلى والدتي الحبيبة حفظها الله، وإلى زوجتَيّ وأبنائي وأهلي وعائلتي، وأصدقائي، وزملاء العمل والدراسة، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وإلى كل من له فضل علي، وإلى كل من علمني حرفاً أو ساعدني في شق طريقي في الحياة، أو ساهم في إنجاز هذه الدراسة، وإلى شهداء فلسطين عامةً وشهداء عائلتي خاصةً، ولكل مخلص حر حريص غيور على وطنه، إليهم جميعاً، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الباحث/ محمود سعيد الحشاش

الإقرار

أقرُّ أنا مُعد هذه الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتاج أبحاثي الخاصة بإستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يُقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

محمود سعيد الحشاش

التاريخ: 2022/4/20م

شكر وتقدير

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد عليه صلوات ربي وسلامه، أما بعد....

عملاً بقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير من أستاذي الفاضل المشرف على رسالتي **الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر سرور**، والذي أعطاني الكثير من وقته الثمين، ولم يدخر جهداً في تقديم العون لي وتزويدي من فيض علمه الزاخر، فكان نِعم المرشد، ونِعم المشرف، فقد منحني من التوجيهات والآراء السديدة والإرشادات المفيدة ما سهّل عليّ دراستي، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله له في علمه، ومنحه العمر الطويل.

والشكر موصول كذلك إلى **د. عبد الملك الريماوي مناقشاً داخلياً، ود. حسن السعدوني، مناقشاً خارجياً**، وذلك لتفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لرئيس جامعة القدس وعميد الكلية د. أحمد حرزالله وأعضاء الهيئة التدريسية، ومنسق البرنامج في غزة د. تهاني جفال، ود. حسن السعدوني، وزملائي في الدراسة الذين كانوا خير عونٍ لي خلال دراستي.

وأخيراً، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد في إنجاح وإتمام هذه الدراسة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث/ محمود سعيد الحشاش

مصطلحات الدراسة

التنمية: هي عملية لتوسيع الخيارات الإنسانية وبناء القدرات الإنسانية من جهة، والانتفاع بها عن طريق التوظيف الكفء لهذه القدرات الإنسانية في جميع مجالات النشاط الإنساني من جهة أخرى، من أجل تمكين الأفراد من المشاركة في مختلف مجالات الحياة اليومية في المجتمع (تقرير التنمية العالمية لسنة 1990).

التنمية السياسية: هي إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية، وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفاعل للسياسات الإنمائية، وتلبية مطالب المواطنين، وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية، وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي، وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية (بن كادي، 2008: 18).

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: هي مؤسسة وطنية رسمية مكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. أُنشِئت بقرارٍ/ مرسوم صادر عن الرئيس ياسر عرفات، بتاريخ 1993/9/30. وقد نشر قرار الإنشاء لاحقاً في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية)، تحت رقم (59) لعام 1995م (موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps) .

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية في فلسطين، وقد تكَون مجتمع الدراسة من العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وعدد من المختصين من خارج الهيئة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام المنهج الوصفي، كما تم استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات من خلال عينة بلغت أحد عشر مختصا في مجال حقوق الإنسان.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أن التنمية بمفهومها الشامل تقوم على عدة أبعاد وهي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية. وقد أصبحت التنمية السياسية مرتكزاً مهماً للتنمية تسعى الدول جميعاً لتحقيقها، وتتمثل أبرز صورها في: المشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والتعددية السياسية، وتعزيز الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان. كما تعتبر التنمية السياسية أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية. وتراقب منظمات المجتمع المدني مدى التزام السلطات الحاكمة بتفعيل أدوات التنمية السياسية. ولا تزال التنمية السياسية بطيئة النمو في فلسطين في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية، كونها ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي عمل خلال فترة سيطرته على الضفة الغربية وقطاع غزة على إبطاء عملية التنمية وحرفها عن مسارها، كما أدى الانقسام الفلسطيني لتعثر التنمية السياسية في مجالاتها المختلفة، ويعتبر وجود الهيئة المستقلة أمراً بالغ الأهمية، بالنظر لطبيعة عملها كونها ليست منظمة أهلية ولا حكومية، بل مؤسسة دولة تتمتع بالاستقلالية في أداء وظيفتها، كما أنه يوجد تجاوب (إلى حد ما) من الجهات الرسمية معها من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل أدوات الرقابة التي تستخدمها الهيئة في أداء دورها، وضرورة استماع الجهات المختصة لتوصياتها وملاحظاتها، وتكثيف الجهود لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وضرورة قيام مجلس المفوضين بدور أكبر للضغط على الجهات المختصة من أجل احترام حقوق الإنسان وتحقيق متطلبات التنمية السياسية، وضرورة تضافر الجهود للتخلص من الاحتلال للتمكن من تحقيق التنمية السياسية بشكلها المتكامل، والتعاون مع المؤسسات الشبيهة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة، وحشد أدوات التمكين على صعيد الخطط والبرامج الرسمية والأهلية، بهدف تعزيز التنمية السياسية، وحث أصحاب الواجب والأطراف المجتمعية ذات العلاقة، لتبني تدابير فعالة على المستوى التشريعي، والتنظيمي، والمجتمعي، تتلاءم مع التوجهات الدولية في حماية حقوق الإنسان وبما يتناسب مع خصوصية المجتمع الفلسطيني، واستحقاقات انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية.

The Role of the Independent Commission for Human Rights (ICHR) in Achieving Political Development in the Southern Governorates in Palestine.

Prepared by: Mahmoud Said Al Hashash

Supervisor: Pro. Abed El Naser Srour

Abstract

This study aimed to identify the role of the Independent Commission for Human Rights (ICHR) in achieving political development in the southern governorates. The study community included workers from the ICHR and specialists outside the Commission. In order to reach the study's objectives, a descriptive approach was used, and interviews were conducted with a sample of eleven human rights experts.

Several findings emerged from the study, notably the fact that development is in fact a comprehensive concept that encompasses social, economic, environmental, political, and cultural dimensions. All countries strive to achieve political development, which includes political participation, peaceful transfers of power, political pluralism, strengthening democracy, and protecting human rights.

Political development is also a major factor in determining the legitimacy of political power. Organizations from the civil society monitor the extent to which the ruling authorities are committed to enacting political development tools.

In light of the particular circumstances of the Palestinian situation, Palestinian political development is still in its infancy as it suffers under an occupation which slowed down and diverted the development process due to its control of the West Bank and Gaza Strip, while the Palestinian division led to the faltering of political development in many fields.

Given its nature, the existence of the ICHR is considered a critical, as it is neither a civil nor a governmental organization, but a state institution that enjoys independence in the performance of its function, and it is assisted (to some extent) by the official authorities in order to advance political development in Palestine, generally, and in the southern governorates, particularly.

Based on the study results, it was recommended that the ICHR should activate the monitoring tools that it uses to fulfill its duties, for the competent authorities to listen to its recommendations and observations, to intensify efforts to end the Palestinian division, and for the Council of Commissioners to have a larger role to press the competent authorities to respect human rights and to achieve political development. Furthermore, the recommendations indicated the necessity of concerted efforts to eliminate the occupation to be able to achieve political development, as well as cooperation with similar institutions and civil society groups to achieve common goals, as well as mobilizing empowerment tools at the level of official and civil plans and programs. Demanding that applicable community parties and duty-bearers adopt effective measures at the legislative, organizational, and

societal levels, in line with international trends in the protection of human rights, and proportionate to the specificities of Palestinian society, as well as consistent with the entitlements of Palestine's accession to international conventions.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تُعد حماية حقوق الإنسان واحدة من أهم الضمانات التي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما نصت الدول في دساتيرها الداخلية على مجموعة من المبادئ المتصلة بالحقوق والحريات العامة، التي تشكل ضمانة مهمّة وركيزة أساسية يجب على القوانين الوطنية أن تهتدي بها، ولم يحِد المُشرّع الفلسطيني عما جاءت به الشرعة الدولية، فقد أفرد باباً خاصاً بالحقوق والحريات في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م.

وتعتمد مؤسسات حقوق الإنسان المحلية في قدرتها على حماية وتعزيز حقوق الإنسان على البيئة التي نشأت وتعيش فيها، فهذه المؤسسات تصبح مهمتها أصعب كلما غابت سيادة القانون والمؤسسات الرسمية الديمقراطية، وبالتالي قد يقتصر دورها على الرصد والتوثيق فقط، وقد يصبح هذا الدور صعباً أيضاً إذا كانت السلطة الحاكمة قمعية، حيث تمنع المؤسسات من حقها في ممارسة نشاطها (الحراحشة، 2016: 32)، ولقد مرت مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية بظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، ما أثر بشكل كبير على نشأتها، وطبيعة عملها، واتجاهاتها، وقدرتها على التغيير في ظل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والحالة الفلسطينية المعقدة، فضلاً عن حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي التي ساهمت في عرقلة تنفيذ خطط التنمية والوصول إلى الموارد، وبالتالي لم يتم مراعاة الحريات الفردية والعامة خلال الفترة الماضية.

وقد عرف مفهوم التنمية تحولات كبيرة، انتقل فيها من المفهوم الضيق القائم على الكم الاقتصادي إلى المفهوم الواسع القائم على محورية الإنسان، ولقد ظهر مفهوم التنمية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي من خلال التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث جاء في تقرير التنمية العالمية لسنة 1990 بأن: "التنمية عملية لتوسيع الخيارات الإنسانية وبناء القدرات الإنسانية من جهة، والانتفاع بها عن طريق التوظيف الكفء لهذه القدرات الإنسانية في جميع مجالات النشاط الإنساني من جهة أخرى، من أجل تمكين الأفراد من المشاركة في مختلف مجالات الحياة اليومية في المجتمع" (تقرير التنمية العالمية، 1990).

وعلى الرغم من انضمام دولة فلسطين لعدد كبير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في عامي 2014م، 2015م، إلا أنه يُلاحظ أن هنالك غياباً كبيراً على صعيد إنفاذ الاتفاقيات الدولية على مستوى موائمة التشريعات الفلسطينية والأولويات التشريعية المتعلقة بصيانة الحقوق المختلفة للمواطن الفلسطيني، وتبني وإدماج أهداف التنمية المستدامة (علاونة وآخرون، 2013: 162).

وتتمثل المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية "مبادئ باريس" في حماية حقوق الإنسان من خلال تلقي الشكاوي والتحقيق في حلها والوساطة في النزاعات وأنشطة الرصد، إضافة إلى تعزيز حقوق الإنسان من خلال التثقيف والتوعية وتفعيل وسائل الإعلام والمنشورات والتدريب وبناء القدرات، كما حددت "مبادئ باريس" المعايير الضامنة لحقوق الإنسان والمتمثلة في الولاية والاختصاص، وإدارة مستقلة عن الحكومة، والاستقلالية والتعددية، وموارد وافية، فضلاً عن توافر صلاحيات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، (الطراونة، 2003: 31).

وتهتم الهيئة المستقلة بالتأكيد على التزامات الدولة إزاء احترام وحماية وتفعيل حقوق الإنسان، واعتبارها ضرورة مُلزمة من أجل تحقيق التنمية. وعليها أن تلعب الدور المنوط بها في عمليات التنفيذ والمتابعة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بطريقة شفافة وتشاركية وشاملة، وتوفير الموارد اللازمة لتعريف المواطنين بحقوقهم، كما تقوم بدور فاعل في تقديم المشورة للحكومة وأصحاب الحقوق واللاعبين الرئيسيين الآخرين، والترويج لنهج قائم على حقوق الإنسان، وتطوير الآليات الاقليمية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان لدعم عمليات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وتبادل الخبرات في هذا الخصوص (موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان) www.irch.ps.

تأسيساً على ما تقدم، فإن الدراسة سوف تسلط الضوء على دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تعزيز وتحقيق التنمية السياسية، مع تشخيص واقعها ومعوقاتها، كما ستركز على أبرز أدواتها، والآليات المقترحة لتفعيل دورها في المحافظات الجنوبية.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في ضرورة تحديد العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتنمية السياسية، ووضع تصور لبناء علاقة صحيحة وسليمة قائمة على تعزيز دور مؤسسات حقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية والرقابة عليها، لا سيما أن واقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية في حالة متردية، وهو ما تشير له تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حيث "تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2815) شكوى خلال العام 2019 تتعلق بانتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان، مقارنة ب (2638) شكوى خلال العام 2018، وعدد (2656) شكوى خلال العام 2017، و(2685) شكوى خلال العام 2016، (التقرير السنوي لعام 2019)، مما يشير لازدياد حدة الانتهاكات التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني، هذا من جانب، ونظراً للمتغيرات المتسارعة على الساحة الفلسطينية، وما أفرزته من تأثيرات على مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من جانب آخر (التقرير السنوي لعام 2019).

وعليه، فإنه لابد من توضيح دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومدى فعاليتها في تعزيز وتحقيق التنمية السياسية والرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان، ومدى التزام الجهات الرسمية بموائمة السياسات والبرامج التي تحقق التنمية، وتنسجم مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ومعاييرها.

في ضوء هذه المشكلة يمكن صياغة التساؤل الرئيس للدراسة على النحو التالي:

ما دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرّعيةَ التّاليةَ:

1- ما ظروف نشأة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وما رؤيتها، وبرامجها، وآليات تمويلها؟

2- ما مفهوم التنمية السياسية ومراحل تطورها ومعيقاتها وأبرز أزماتها؟

3- ما مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟

4- ما الأدوات التي اعتمدت عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟

5- ما آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية؟

6- ما مدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص؟

3.1 مبررات الدراسة

تُشكل التنمية الشاملة وتحقيق أهدافها أولوية كبيرة لدى كافة الدول والقوى الفاعلة، حيث تسعى الدول والمؤسسات لتضمينها في خططها وسياساتها وبرامجها، وقد باتت متطلباً أساسياً يتم الاستناد عليه في حماية حقوق الإنسان، وقد تبنت الحكومة الفلسطينية في خططها وبرامجها الاستراتيجية أهدافاً تنسجم وتتماشى مع الأهداف الإنمائية، وبالتالي، فإنه للوقوف على مدى تطبيق الحكومة لهذه الأهداف لا بد من التحقق من مدى تطبيق هذه الأهداف، ومدى مشاركة منظمات المجتمع المدني في تعزيزها وتحقيقها.

ومن خلال الاطلاع على آليات العمل في الهيئة المستقلة ودورها الرقابي، والتقارير الصادرة عنها فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها ورصدها ومتابعتها للعديد من هذه الانتهاكات، كان من الأهمية بمكان تسليط الضوء على دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في صيانة متطلبات حقوق الإنسان والمساهمة في تحقيق التنمية السياسية في فلسطين وخصوصاً في المحافظات الجنوبية.

4.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدرَاسة في الجوانب التالية:

1.4.1 الأهمية العلمية (النظرية):

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في النقاط التالية:

1- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات – على حد علم الباحث – التي سلطت الضوء على دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تعزيز وتحقيق التنمية السياسية.
2- تشكل هذه الدراسة محاولة لسد الفجوة حول أداء المؤسسات الحقوقية في تعزيز التنمية السياسية.
3- تسعى هذه الدراسة لتوجيه الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل الحقوق السياسية للمواطن من خلال توصيات الدراسة.
4- تسعى الدراسة لتزويد الباحثين في فلسطين بدراسة متخصصة في مجال حقوق الإنسان.
5- إثراء المكتبة القانونية بدراسة متخصصة حول الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ودورها في التنمية السياسية.

2.4.1 الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في النقاط التالية:

1- تسعى الدراسة إلى تقديم آليات من شأنها المساهمة في تعزيز التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية.
2- توجه الدراسة الجهات الرسمية ذات العلاقة للاطلاع على آليات الهيئة في الرقابة على حقوق الإنسان، والدور الذي تقوم به في متابعة الانتهاكات، وتقديم الملاحظات والتوصيات للجهات المختصة.

5.1 أهدافُ الدراسة

تَهدِفُ هَذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مؤسسة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من حيث النشأة والرؤية والهيكل التنظيمي والبرامج والتمويل.
2. استعراض (تأصيلاً نظرياً) حول التنمية السياسية ومفهومها وتطورها التاريخي ومعيقاتها وأزماتها.

3. توضيح مدى مساهمة التنمية السياسية في رفع مستوى التمكين الحقوقي من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان.
4. معرفة أبرز الأدوات التي اعتمدت عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية.
5. تسليط الضوء على آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية.
6. تحليل وتقييم مدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة من أجل النهوض بالتنمية السياسية في المحافظات الجنوبية.

6.1 متغيرات الدراسة

تبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

1. **المتغير المستقل:** الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
2. **المتغير التابع:** التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية.

7.1 حدود الدراسة

الحد الزماني: انحصرت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة (2014–2019)، وهي فترة مناسبة لتحديد أبعاد وحدود المشكلة وتشخيصها للوصول إلى حلول تسهم في توضيح المشكلة ووصفها وتشخيصها بهدف التوصل لحل الإشكالية.

الحد الموضوعي: دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية.

8.1 الصعوبات التي واجهت الدراسة

من أجل إعداد الدراسة واجه الباحث العديد من الصعوبات والمعيقات، أبرزها:

1. قلة المراجع المتعلقة بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فالمتوافر هو موقع الكتروني للهيئة وإصدارات الهيئة فقط دون وجود دراسات متخصصة سابقة أو مجلات تحدثت عنها.

2. وجود قيودات مختلفة بسبب جائحة كورونا التي ضربت البلاد وحدّت من الانتقال بين محافظات الوطن، وفرصة اللقاء بسهولة مع عينة الدراسة.

3. عدم تجاوب البعض في إعطاء معلومات دقيقة حول معضلة التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية.

9.1 هيكلية الدراسة

قسمت خطة الدراسة إلى **أربعة فصول،** على النحو التالي:

الفصل الأول: ويشمل الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: ويشمل الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ويتكون من أربعة مباحث: المبحث الأول:الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، المبحث الثاني: التنمية السياسية، المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية وأزماتها ومعوقاتها في المحافظات الجنوبية، المبحث الرابع: أدوات الهيئة المستقلة لتحقيق التنمية السياسية.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

الملاحق والمراجع.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: ماهية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

1.1.2 النشأة والرؤية والرسالة:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" هي المؤسسة الوطنية الرسمية المكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. أُنشِئت بقرارٍ/ مرسوم صادر عن الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 1993/9/30. وقد نشر قرار الإنشاء لاحقاً في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية)، تحت رقم (59) لعام 1995م (موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps).

1.1.1.2 الولاية:

بموجب القرار تحددت مهام ومسؤوليات الهيئة على النحو التالي: "متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية". وترك القرار للهيئة مهمة وضع نظامها الأساسي بما يضمن استقلالها وفعاليتها. وقد بدأت الهيئة تمارس نشاطاتها منذ بداية عام 1994.

وفيما بعد، جاءت المادة (31) من القانون الأساسي الفلسطيني، الذي أقره المجلس التشريعي عام 1997، وصدر ونُشر في الوقائع الفلسطينية عام 2002، وتنص على أن: "تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها، وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية، والمجلس التشريعي الفلسطيني." (موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps).

2.1.1.2 عضوية الهيئة في المؤسسات الإقليمية والدولية:

تتمتع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بعضوية في المؤسسات الدولية والإقليمية كما يلي:

على الصعيد الدولي: تتمتع بالعضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) التابع للأمم المتحدة. وقد حافظت فيه على تصنيف (أ) منذ عام 2005 لالتزامها التام "بمبادئ باريس" التي تُنظم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأهمها، مبدأ الاستقلالية.

يرى المحامي "جميل سرحان" نائب مدير عام الهيئة لقطاع غزة أن الهيئة وقفت مواقف الرفض لأي انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني لتعزيز الحقوق والحريات وحفظ كرامة المواطنين، لافتاً إلى أن تصنيف الهيئة (أ) يعطيها مكانة تمكنها من المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والعضوية الكاملة في الشبكات والتحالفات العالمية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإعطاء مصداقية للتقارير والمواقف الصادرة عن الهيئة، وتعزيز مكانتها المحلية والإقليمية والدولية (موقع البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية الفلسطينية).

على الصعيد الإقليمي: تتمتع الهيئة بعضوية الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وترأست الهيئة الشبكة في دورتها (2020)، وتتمتع بعضوية منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنساتن، وجمعية دواوين المظالم المتوسطية (موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps)

اختارت الجمعية العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان– مقرها الدوحة– المنعقدة في القاهرة بتاريخ 4–5 ديسمبر 2019، السيد عصام يونس، المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين رئيساً للشبكة العربية في دورتها –السادسة عشر– خلفاً للسيد/ محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، وبهذه المناسبة أشار يونس إلى أن الهيئة تعمل في ظل ظروف سياسية غاية في التعقيد، قد لا تواجهها أية مؤسسة وطنية أخرى، وذلك نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، وممارساته الاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني، إلى جانب ما يرافق ذلك من حصار على قطاع غزة ومحاولة لتهويد مدينة القدس العربية، وفصلها عن محيطها الفلسطيني، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة. (الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، 2019/12/8)

3.1.1.2 الرؤية:

تكمن رؤية الهيئة في أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة، مبنية على سيادة القانون، وتصان فيها الحقوق والحريات العامة، وتتأصل فيها قيم ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

4.1.1.2 الرسالة:

تعمل الهيئة –كمؤسسة وطنية دستورية– على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين بالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ووثيقة إعلان الاستقلال، والقانون الأساسي الفلسطيني، وذلك من خلال تلقي ومتابعة الشكاوى، ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم النصح والمشورة إلى أصحاب الواجب، وبناء قدراتهم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتجسير العلاقة ما بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني.

5.1.1.2 قيم الهيئة:

تتبنى الهيئة وتطبق مجموعة من القيم الخاصة بها والمتأصلة في برامجها وأنشطتها، وهي: المصداقية، النزاهة والمساءلة، الخصوصية، التسامح، والمساواة. وتلتزم الهيئة بهذه القيم التي تضمنتها مدونة السلوك المهني.

6.1.1.2 مجلس المفوضين:

يُشرف على عمل الهيئة مجلس مفوّضين يتكون من (21) مفوضاً ومفوضة من الوطن والشتات، وجميعهم يتمتعون بنزاهة عالية، وهم شخصيات معروفة على المستوى العام وملتزمين بقوة ووضوح بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتم عملية اختيار المفوضين من قبل لجنة استشارية مستقلة تضمن الشفافية في عملية الاختيار، وينبثق عن مجلس المفوّضين مكتب تنفيذي يُشرف على عمل وأداء الهيئة، ويرأسه المفوّض العام، ويساعده المدير العام الذي يتم تعيينه من قبل مجلس المفوضين(موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps)

7.1.1.2 الإدارة العامة والهيكل التنظيمي:

للهيئة مقراً رئيسياً في رام الله، إضافة إلى خمسة مكاتب منتشرة في مختلف المحافظات، ثلاثة مكاتب في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، ومكتب غزة والشمال، ومكتب الوسط وجنوب قطاع غزة، ويتولى مهام تنفيذ العمل اليومي طاقم الهيئة وفق الاستراتيجيات والخطط والسياسات والأنظمة المعتمدة، بإدارة وإشراف المدير العام. ويتكون طاقم الهيئة من (68) موظفاً وموظفة، (24) موظفة و(44) موظفاً، يعملون على زيادة فعالية وتأثير واستدامة واستقلالية الهيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

8.1.1.2 دوائر الهيئة ووحداتها:

هي دائرة التحقيقات والشكاوى، دائرة الرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية، دائرة التوعية الجماهيرية والتدريب ودائرة الشؤون الإدارية والمالية، وثلاث وحدات مركزية، ووحدة العلاقات العامة والاعلام، ووحدة العلاقات الدولية وتطوير البرامج، ووحدة الرقابة والتقييم.

2.1.2 الهيكل التنظيمي:

طورت الهيئة في عام 2015 هيكلاً تنظيميًا، تلبية لانضمام فلسطين إلى أكثر من 40 إتفاقية وإتفاقية دولية بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات السبع الأساسية لحقوق الإنسان، ونظام روما

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ووافق مجلس مفوضي الهيئة على الهيكل التنظيمي في نيسان/أبريل عام 2015، ودخل حيز التنفيذ في وقت لاحق من نهاية العام نفسه. www.ichr.ps).

-المدير العام:

مسؤول عن إدارة الأنشطة اليومية للهيئة وموظفيها ومواردها، وعن تخطيط وتنفيذ عملياتها بناءً على سياسات وقرارات مجلس المفوضين، ويدعم المدير العام فريق تنفيذي يتألف من: نائب المدير العام لقطاع غزة ومدراء الإدارات المركزية ومسئولي الوحدات، ويكون المدير العام مسؤولاً أمام المفوض العام ومجلس المفوضين.

-دائرة التحقيقات والشكاوى:

هي دائرة مركزية تختص بالنظر في شكاوى المواطنين الذين أُنتهكت حقوقهم الإنسانية من قبل الجهات الرسمية (المدنية والأمنية) وتوثيق ومتابعة وتلقي الشكاوى والرقابة على أماكن الحرمان من الحرية، كما تقوم الدائرة بإعداد تقارير تقصي حقائق في حالات وقضايا محددة من خلال تسليط الضوء على الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الجهات الرسمية، والخروج بتوصيات واستنتاجات موجهة لتلك الجهات.

-دائرة الرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية:

تراقب دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات، والسياسات والخطط والموازنات الحكومية من خلال قرائتها وتحليلها من منظور حقوق الإنسان للوقوف على مدى مراعاتها لحقوق الفئات والمناطق المختلفة وخاصة المهمشة، واتباعها لمعايير حقوق الإنسان إستناداً لمبدأ المساواة وعدم التمييز ومضمون الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما وتشرف الدائرة على مكتبة الهيئة التي تمثل إحدى أدوات نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان من خلال توفيرها للمراجع والمصادر القانونية والحقوقية المختلفة للعاملين في المكتبة والباحثين وراسمي السياسات.

-دائرة التوعية والتدريب والمناصرة المجتمعية:

هي دائرة مركزية مسؤولة عن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني من خلال مسارين رئيسيين: هما بناء القدرات والتوعية والمناصرة الجماهيرية. تتركز الجهود الاستراتيجية للهيئة في

مجال بناء القدرات من خلال تدريب أصحاب الواجب على التزاماتهم تجاه حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يوفر التوجه الاستراتيجي للتوعية المعرفة والأدوات لأصحاب الحقوق لممارسة حقوقهم والتعرف على كيفية المطالبة بها والدفاع عنها(موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps).

-دائرة الشؤون الإدارية والمالية:

تعمل الدائرة المالية والإدارية على تأمين وتقديم الدعم والمساندة "اللوجستية" لبرامج ونشاطات الهيئة، لتوفير بيئة عمل إيجابية ومنتجة، كما تتابع كافة شؤون الموظفين ضمن السياسات والأنظمة الإدارية والمالية المتبعة في الهيئة، إضافة إلى توفير الدعم التقني لطاقم عمل الهيئة وبرامجها المختلفة.

-وحدة الاتصال والتواصل:

منوط بهذه الوحدة بناء شبكة من العلاقات العامة والإعلام بغرض نشر وتعميم عمل الهيئة كهيئة وطنية وديوانٍ للمظالم، عبر توطيد وتعزيز العلاقة مع الجهات الرسمية (الوزارات، الهيئات العامة، المجلس التشريعي، أقطاب العدالة، الأجهزة الأمنية المركزية)، وكذلك الهيئات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، أما على الصعيد الإعلامي فتعمل الوحدة على متابعة جميع الأمور والقضايا المتعلقة بالتغطية الإعلامية، على مستوى الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة ومواقع التواصل الاجتماعي، علاوة على إعداد وتعميم المواد الإعلامية والترويجية لتغطية نشاطات وفعاليات الهيئة، إزاء قضايا حقوق الإنسان المختلفة، بما فيها تعزيز وتطوير وتوطيد علاقة خاصة للهيئة مع ممثلي وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الإعلامية لخدمة قضايا حقوق الإنسان.

-وحدة أنظمة المعلومات:

هي من الأقسام المهمة جداً في الهيئة والذي يتابع عمليات التحليل والتطوير والمتابعة وتقديم الدعم الفني واللوجستي لكل ما يتعلق بأنظمة المعلومات والبيانات والحماية في الهيئة.

ولقد قامت وحدة أنظمة المعلومات ببناء و"تطوير مركز بيانات" يحتوي كافة البيانات والبرامج وأهمها نظام إدارة المؤسسة MIS ومجموعة من البرامج الأخرى والموقع الإلكتروني الحديث، كما

قامت بتطوير الشبكة المركزية والخارجية لتوفير خدمة تواصل ووصول سلس وآمن مجهز بأحدث أنظمة الأمان.

-وحدة العلاقات الدولية وتطوير البرامج:

هي وحدة صغيرة مسئولة على الحفاظ على علاقة جيدة ما بين الهيئة ومجمع مموليها والعلاقات الدولية مع شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية النظيرة، والمنظمات الدولية، وأجهزة الأمم المتحدة، علاوة على ذلك تقود الوحدة عمليات تطوير الخطط الإستراتيجية وخطط العمل المنتظمة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان(موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps).

-وحدة المراقبة والتقييم ونظام المعلومات الإدارية:

هي وحدة صغيرة مسئولة عن متابعة وتقييم تقدم الهيئة نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية بالإضافة إلى صيانة وتطوير نظام المعلومات الإدارية الذي يضم كافة بيانات عمل الهيئة في نظام واحد مشترك.

-المكاتب المناطقية:

تتبنى الهيئة المستقلة هيكلًا لا مركزيا لتقديم الخدمات المحلية والتوعية لتكون أقرب ما يمكن من المواطنين، ويترأس المكاتب المناطقية؛ مدراء يقدمون تقاريرهم إلى مدراء الدوائر المركزية، هناك ثلاثة مكاتب مناطقية في الضفة الغربية (نابلس ورام الله والخليل تغطي مناطق الضفة الغربية، مع مكاتب مناطقية أصغر في طولكرم في الشمال وبيت لحم في الجنوب) واثنان في قطاع غزة (مكتب مدينة غزة يُغطي مدينة غزة والمناطق الشمالية ومكتب خانيونس يغطي المناطق الوسطى والجنوبية من قطاع غزة)، (موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps).

3.1.2 التمويل

تتلقى الهيئة تمويلها من مجموعة ممولين مستقلين يؤمنون بمبادئ حقوق الإنسان ويسمى "إتحاد الممولين"، ويتكون من ستة ممولين هم:

1. وكالة التنمية والتعاون السويدية.(SIDA)
2. الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية.(SDC)
3. مكتب الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
4. مكتب الممثلية الدنماركية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
5. مكتب الممثلية الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
6. مكتب تمثيل جمهورية فنلندا.

كما تتلقى الهيئة مساهمة مالية من الموازنة العامة للسلطة الوطنية منذ العام 2008، تماشياً مع مبادئ باريس الناظمة لعمل الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان للعام 1993م.

4.1.2 برامج وخدمات الهيئة(موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps):

تقدم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان العديد من الخدمات والبرامج، وهي على النحو التالي:

1. تلقي ومتابعة الشكاوى:

تتلقى الهيئة المستقلة وتتابع شكاوى المواطنين والتي قدرت بحوالي (3000-2500 شكوى سنوياً)، الفردية أو الجماعية، والمرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان أو الاعتداء على الحريات العامة التي تقع في مناطق السلطة الوطنية من قبل الأجهزة الأمنية والمؤسسات والهيئات الرسمية وشبه الرسمية، وذلك عن طريق إجراء التحريات وجمع المعلومات والبيانات اللازمة، ومتابعتها مع الجهات المعنية والعمل على تسويتها وإزالة آثارها بالسرعة الممكنة.

2. الرقابة على التشريعات وتقديم المشورة:

تراقب الهيئة السياسات العامة والقوانين والتشريعات الفلسطينية وخطط التنمية الوطنية والموازنات العامة من خلال قراءتها وتحليلها من منظور حقوق الإنسان للوقوف على مدى مراعاتها لحقوق الفئات المختلفة وخاصة المهمشة، كما تقوم الدائرة بالرقابة على التشريعات المختلفة "مشاريع قوانين، قرارات بقوانين، قرارات وزارية" ومراجعتها وتحليلها من منظور حقوقي بغية إدماج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في هذه التشريعات، كما تقوم بتقديم التوصيات للجهات المختصة لتعديل

التشريعات والقوانين والسياسات التي تمت مراجعتها. بالإضافة إلى تقديم الاقتراحات والتوصيات إلى الجهات المسؤولة للالتزام بهذه القوانين والتشريعات مع المبادئ والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها دولة فلسطين وانضمت إليها.

3. رصد حالة حقوق الإنسان:

ترصد الهيئة حالة حقوق الإنسان في فلسطين وتوثق الانتهاكات التي تمس حقوق المواطنين الفلسطينيين وتحلل أنماطها، وترصد تدخلات أصحاب الواجب لوقف هذه الانتهاكات وفق القانون. كما توثق الهيئة حالة حقوق الإنسان والانتهاكات الواقعة عليها في تقارير ودراسات، بهدف تسليط الضوء على واقع حقوق الإنسان والتركيز على قضايا حقوقية وقانونية وإغناء المكتبة القانونية والحقوقية الفلسطينية والعربية.

4. التوعية والمناصرة الجماهيرية:

تعمل الهيئة على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في فلسطين وتمكين المواطنين الفلسطينيين وتوعيتهم بحقوقهم الأساسية، وآليات المطالبة بها، وتستهدف الأنشطة التوعوية المواطنين بشكل عام، وطلبة الجامعات، والصحفيين، والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني، والشباب على وجه التحديد، وذلك من خلال توجيه رسائل توعوية عبر أدوات الاعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال اللقاءات التوعوية المفتوحة والندوات المتخصصة والمؤتمرات العلمية، وورش العمل (موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps).

5. النشاطات الإعلامية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان:

تقوم الهيئة المستقلة لحقوق الانسيان بنشر نساطاتها وفعالياتها عبر موقعها الالكتروني www.ichr.ps ولديها عدد من الروابط على منصات التواصل الاجتماعي، الفيس بوك، وتويتر، وانستغرام.

6. التدريب وبناء القدرات:

تسعى الهيئة من خلال أنشطة التثقيف التي تنفذها إلى رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان، وتعزيز إلتزام أصحاب الواجب والمكلفين بإنفاذ القانون من أجل ترسيخ احترام ثقافة حقوق الإنسان وإعمالها وتعزيزها والنهوض بها في المجتمع الفلسطيني.

7. الرقابة على أماكن الحرمان من الحرية:

تزور الهيئة كافة أماكن الحرمان بما في ذلك مراكز الاحتجاز ومراكز الإصلاح وإعادة التأهيل ومراكز الحماية، لمتابعة معاملة النزلاء وضمان سلامة الإجراءات القانونية والسلامة الجسدية والظروف المعيشية والصحية وإعداد تقارير عن هذه الزيارات.

وتركز الهيئة دائمًا على الحفاظ على كرامة النزلاء في ظروف لائقة ومقبولة، وكذلك المعاملة الإنسانية بما يتماشى مع الأعراف والقوانين الدولية ذات الصلة.

وينفذ باحثو الهيئة حوالي 1200 زيارة سنوية منتظمة وخاصة (طارئة) لأماكن الحرمان من الحرية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، تراقب خلالها معاملة الأشخاص المحتجزين، ومدى تمتعهم بحقوقهم المنصوص عليها في القانون، وصحة إجراءات احتجازهم، علاوة على ذلك، تراقب الهيئة ظروف الاحتجاز من حيث احترام كرامتهم وأمنهم وصحتهم الجيدة، مع توفير ظروف نوم ومعيشة وصحة مناسبة، كل هذا يتم تسجيله وتوثيقه في نماذج وتقارير خاصة، ففي العام 2015 نفذ موظفو الهيئة عدد (1454) زيارة لمراكز الاحتجاز في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة (www.ichr.ps).

وفي ضوء ما تم عرضه في هذا المبحث تم التوصل إلى ما يلي:

- جاءت نشأة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بناءً على مرسوم رئاسي.
- تركز ولاية الهيئة على صيانة حقوق الإنسان وحرياته، وهي هيئة مستقلة.
- حازت الهيئة على عضوية عدد من المنظمات الدولية والإقليمية.
- مجلس المفوضين هو مرجعية الهيئة ويتصف أعضاؤه بالنزاهة والشفافية.
- الإدارة العامة للهيئة تتولى مهام تنفيذ العمل اليومي.

- يضمن الهيكل التنظيمي للهيئة إمكانية وصول الفلسطينيين إلى أي مكتب من مكاتب الهيئة في جميع أرجاء الوطن.
- تراقب دائرة التحقيقات–وهي دائرة مركزية–حالات الانتهاك لحقوق الإنسان، وتصدر تقارير تقصي الحقائق.
- يضم الهيكل التنظيمي مجموعة دوائر تشمل التحقيقات والشكاوي والرقابة على السياسات والتوعية والتدريب والتواصل ووحدة المعلومات والتطوير.
- تقدم الهيئة المستقلة العديد من الخدمات من أبرزها: تقلي الشكاوى والرقابة ورصد حالة حقوق الإنسان والتوعية والرقابة وبناء القدرات.
- تواظب الهيئة على زيارة مراكز التأهيل ونظارات الشرطة ومقار الأجهزة الأمنية ومراكز إيواء الأحداث، لضمان التأكيد من توفير حقوق المعتقلين أو الموقوفين.

2.1.5 أهمية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان

إن وجود الهيئة المستقلة هو أمر ضروري وبالغ الأهمية، بالنظر لطبيعة عملها وتكوينها، فهي متفردة في كونها ليست منظمة أهلية ولا حكومية هي مؤسسة دولة، لا تتبع الحكومة، كما وتقوم بعدة أدوار فائقة الأهمية ويتيح لها تفويضها وولايتها ما لا يتاح لغيرها من المؤسسات الأهلية الأخرى، فهي بقدر ما تشاطر منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في قدر من أدوارها كتلقي الشكاوى ومتابعتها، إلا أنها تلعب دوراً مهماً في الحماية الوقائية فهي تضطلع بتدريب ورفع وعي المكلفين بإنفاذ القانون عندما تشعر بوجود مشكلات لها علاقة بصوابية فهم القانون، كتدريب أفراد الأمن والشرطة وغيرهم من العاملين في قطاع العدالة، حول القانون ومحدداته وضرورات احترامه في معرض تنفيذه، كما أنها تتمتع بحق الوصول وزيارة السجون ومراكز التوقيف زيارة عامة وهو أمر لا يتاح للمنظمات غير الحكومية التي يسمح لها بزيارة موكليها فقط (مقابلة الباحث مع سمير زقوت، 2021).

كما تكمن أهمية وجود هيئة وطنية لحقوق الإنسان في طبيعة اختصاصها وتميزها كونها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والتي تتولى الرقابة على أداء الجهات الرسمية، وقد منحها التفويض صفة متابعة حالة حقوق الإنسان ومدى التزام الجهات الرسمية بحمايتها، ومدى فهم المواطن لحقوقه وكيفية نشر ثقافة حقوق الإنسان وفق المفاهيم المختلفة كالديمقراطية والمشاركة والتداول السلمي للسلطة (مقابلة الباحث مع جميل سرحان، 2021).

2.2 المبحث الثاني: التنمية السياسية

1.2.2 مقدمة

لم تعد الديمقراطية في إطار التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، أفكاراً لنظام سياسي فحسب، لكنها أصبحت آليّة عمل تضمن استمرار فعالية عمل الأنظمة السياسية لتحقيق الكرامة الوطنية، وتأمين ضروريات الحياة للمواطن, وضمان الأمان الداخلي والخارجي (نيروز غانم ساتيك،2015).

وتعد قضية التنمية السياسية من القضايا الهامة التي أصبحت محور إهتمام الباحثين والمختصين في مجالات السياسة والاجتماع ودراسات التنمية في بلدان العالم الثالث عامة والعالم العربي بصفة خاصة، لأن الحديث عن التنمية بمعناها الواسع أصبح محور الخطابات والشعارات التي يرفعها صناع القرار بمختلف مراكزهم ونفوذهم وتوجهاتهم. ولما كانت التنمية السياسية شرطاً لازماً لتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها من مفردات التنمية، فقد تم التركيز على هذه القضية منذ خمسينيات القرن الماضي، وتم إجراء الدراسات والأبحاث والندوات حول قضايا التخلف السياسي، أسبابه، ومظاهره، وكيفية مواجهته عبر تحقيق تنمية سياسية شبيهة بالنموذج الغربي، لذلك أخذ هذا الموضوع يستقطب العلماء والباحثين في مجالات علم السياسية حتى قال بعضهم: "إن التنمية السياسية هي السياسة ذاتها"، وذهب البعض إلى القول أن" التنمية السياسية كنظرية تمثل أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في بحثه الدؤوب والمستمر عن وسائل يمكن بواسطتها تحقيق إنسانية الإنسان.

سيتم في هذا المبحث استعراض مفهوم التنمية السياسية، والتنمية السياسية في أدبيات الثقافة الغربية، مع تسليط الضوء على التطور التاريخي لهذا المفهوم، وكذلك ممارسته وتطبيقاته، وأخيراً خصائص التنمية ومقوماتها ومعيقاتها.

2.2.2 مفهوم التنمية السياسية

مفهوم التنمية السياسية مصطلح جديد على العلوم السياسية، توافق ظهوره مع ما عرف بالمدرسة السلوكية وكان هدفه مواجهة الأزمات والتحديات التي تعيق سبل التنمية والتطوير والتغلب على حالات الضعف والقصور وتدني مستوى الظروف السياسية والاجتماعية لدى الدول الطامحة لذلك، ويقع ضمن المفاهيم وليس المعاني ولذلك نجد أنه لم يتم تحديد معنى جامع شامل له حيث أنه

معقد ومتشابك ومرتبط بعديد المفاهيم والأفكار وذلك قدر أهميته وحاجة المجتمع له (مهدية، 2021).

تعد التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وهي جزء من عملية معقدة ومتشابكة تتسم بالتغيير المستمر، وبحكم هذا الارتباط واستنادها إليه وتفرعها عنه بوصفها إحدى أفرع التنمية النوعية، فإنها تصبح عند وضعها موضع التنفيذ بحاجة إلى صياغة نظرية وعملية خاصة بها، بهدف اختيار ورسم أهدافها وتحديد مساراتها وطرق إنجازها، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السياسية السائدة في المنطقة العربية والأزمات التي تواكبها المرحلة الراهنة، مما أدى إلى سيادة حالة من الجمود والتخلف التنموي وما ترتب عليه من انعكاسات سلبية في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اللمساوي،2009: 17).

ولم تقتصر الدراسات النظرية والتطبيقية على المفكرين والباحثين الغربيين فحسب، بل امتدت لتشمل رجال الدولة وصناع القرار حيث كان لهم دوراً ملموساً في هذا الجانب، لكن التنظير للتنمية السياسية ارتبط أساساً بالسوسيولوجية الأنجلوسكسونية، حيث تم إنشاء مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (CCPSRC) بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1923م، التي قامت بدورها بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا (بوعكاز، 2015: 11).

وهنا لابد من الاشارة الى أن الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أجندات وأهداف سياسية.

وبعدما كانت التنمية السياسية عبارة عن مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما، وقد لعبت لجنة "السياسة المقارنة" بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية دوراً ملموساً في هذا المجال، فقدمت في هذا الصدد سلسلة متتابعة من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة في مقدمتها: كتاب "غابرييل ألموند" و"جيمس كولمان" عن السياسة في المناطق النامية عام 1960م، ويعد من أوائل الكتب التي تطرقت لدراسة وتشخيص التخلف والتطور السياسي في دول العالم الثالث، ثم كتاب "ليونارد بيندر" حول إيران وجاء بعنوان: "التنمية السياسية في مجتمع متغير"، وكتاب "لوسيان باي" حول بورما بعنوان: "السياسة والشخصية وبناء الأمة" عام 1962م، وإلى جانب مؤلفات ودراسات أخرى توالت تباعاً، وقد شكلت الجانب الأكبر من أدبيات البحث في قضية التنمية السياسية (بن كادي، 2008: 24).

لذلك، تشعبت إسهامات الباحثين وعلماء السياسة والاجتماع في تعريف مفهوم التنمية السياسية، بحسب رؤية كل منهم، وسيتم حصر عدد منها على النحو التالي:

يشير البعض الى أن التنمية السياسية مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب: أولاً لأنه كثيراً ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديمقراطية، وثانياً لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة أيضاً، مفاهيم سياسية وأيدولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية مثل، العدل والمساواة والقدرة وغيرها.

ويشير مفهوم التنمية السياسية إلى: إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفاعل للسياسات الإنمائية، وتلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية، وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية" (بن كادي، 2008: 27).

فيما أشار بخيتي "الى أن التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة التالية، وهي: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع" (بخيتي، 2009: 21).

من جهة أخرى يرى محمود "أن التنمية السياسية هي مقدمة للتنمية الاقتصادية، والتداول السلمي للسلطة، وإقامة الدولة القومية، والتحديث، ومشاركة المواطنين سياسياً، وهي أيضاً جانب من جوانب التغير الاجتماعي بصورة شاملة، وإقامة الديمقراطية، وتحديث ثقافة المجتمع السياسية" (محمود، 2004: 29).

مفهوم التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة، تتمثل في استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، واستجابة النظام السياسي لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، إذ تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة (شاكر، 2021).

ولقد اصطلحت هيئة الأمم المتحدة عام 1956م على تعريف التنمية بأنها:" العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل الأهالي والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدته على الاندماج في حياة الأمم لتقديمها بأفضل ما يمكن" (ريراك، 2018).

ويعتبر البعض أن التنمية السياسية مفهوم مراوغ أكثر من التنمية الاقتصادية. إنه أكثر إثارة للجدل من الناحية المعيارية وأصعب قياسه من الناحية التجريبية والتشغيلية.

هناك تفسيرات أخرى أيضًا للتنمية السياسية، مثل احترام الذات على المستوى الوطني، وتحقيق الكرامة في الشؤون الدولية. ولكن وفقًا لباي، فإن معظمها يسبب الارتباك. فهو يرى أن هذه التفسيرات المختلفة تشترك في بعض الخصائص والتي تشمل ثلاثة جوانب ويربطهم في شكل متلازمة التنمية: أولها الروح أو الموقف تجاه المساواة، وثانيها قدرة النظام السياسي من حيث أداء وفعالية الحكومة والكفاءة والإدارة السليمة للموارد، وثالثها التمايز وهو ينطوي على زيادة الهياكل والمؤسسات وتقسيم العمل والتخصص، وحسب قوله، هو عملية ثلاثية الأبعاد للمساواة والقدرة والتمايز. وهو يعترف بأن هذه لا تتناسب بالضرورة أو تتناسب مع بعضها بسهولة.(https://www.politicalsciencenotes.com)

وبعد استعراض بعض التعريفات السابقة يخلص الباحث إلى تعريف شامل للتنمية السياسية فيرى "أنها قدرة النظام السياسي القائم على تفهم وتلمس حاجات ومتطلبات المجتمع في مجال التنمية السياسية، وقدرته على استخدام وتوظيف طاقات الجهات الفاعلة من أجل خدمة المجتمع".

3.2.2 التطور التاريخي للتنمية السياسية

لقد ظهر مفهوم التنمية نتيجة سلسلة المتغيرات المتعاقبة التي تعرضت لها المجتمعات في العالم عموماً، فمنذ بداية عصر الاستعمار نظرت البلاد الغربية المتطورة إلى شعوب البلاد الأخرى نظرة "استعلائية"، وكان من الأساليب التي استخدمتها هذه البلاد المُستعمرة إدعاء رغبتها بتطوير وتنمية البلاد التي وقعت تحت نفوذها، وقد برز هذا بصورة واضحة منذ الحرب العالمية الثانية، ولقد حددت البلاد الغربية المعايير التي تميّز بين" التقدم والتخلف"، وبين" التقليدي والحديث "بسبب سيطرتها وهيمنتها، وكان من أهم المعايير التي وضعت للتمييز بين البلاد المتخلفة والبلاد المتحضرة مدى الازدهار الاقتصادي، والسياسي، والعلمي، والذي ينعكس على الوضع المجتمعي والمعيشي للأفراد، وبالتالي يحدد مدى قوة الدولة، وتأثيرها في مسيرة وتفاعلات الأحداث العالمية (زيدان، 2000).

4.2.2 خصائص التنمية السياسية

تعتبر التنمية السياسية أحد جوانب التنمية الإنسانية والتي تعتبر بدورها عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي، وتتسم بخصائص عديدة، هي (أبو مدين، 2007: 16):

1. التنمية السياسية هي عملية أو تطور، لذلك تسمى بعملية التنمية وليس مرحلة أو درجة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها، كما أن اتصاف الظاهرة التنموية بأنها عملية لا تعني بالضرورة رفض فكرة وجود عدة مراحل في إطار هذه العملية.

2. التنمية السياسية ديناميكية أو حركية، أي لا تعرف نقطة تتوقف عندها، بل إنها تفترض حركة مستمرة في الإطار السياسي ككل، وذلك من أجل توفير إمكانية ملائمة للنظام السياسي وهياكله مع الظروف والتغيرات الجديدة.

3. التنمية السياسية هي مفهوم نسبي، بمعنى أنها يمكن أن تكتسب مضامين متباينة بسبب تباين الثقافات والبيئات الحضارية واتساق القيم الخاصة بكل منها، لأن عملية التنمية لا تتم في فراغ، ولكنها ترتبط بالإرث الثقافي والإطار المجتمعي لكل شعب بعينه.

4. التنمية السياسية ذات مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع، الأمر الذي يترتب عليه رفض الافتراض بأن عملية التنمية حتمية الحدوث، فالدراسة العلمية للظاهرة التنموية يجب أن لا تستند على هكذا فرضية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل إن ذلك يتحدد بالإطار التاريخي والمجتمعي للعملية (داخلياً وخارجياً).

5. تعد التنمية السياسية مفهوماً "غير وطني"، بمعنى أنها تحدث في جميع المناطق وكل المجتمعات وكل النظم السياسية تقريباً، لكن بأشكال ودرجات مختلفة.

وترى (عتوم،2020) أن للتنمية السياسية خصائص منها:

1. أنها تعد أداة لدعم السياسات الحكومية في الدول من خلال ربطها بالسياسات الدولية.
2. تعالج مشكلات القطاع الاقتصادي من خلال توفير مجموعة من الوسائل والحلول المساندة للتنمية الاقتصادية.
3. وسيلة من وسائل بناء النظام الاجتماعي، مما يساعد على إدارة المجتمع.
4. مصنفة كإحدى الوسائل الإدارية المحلية لاتخاذ القرارات المناسبة للدولة.

5. تعتبر من النماذج التي تسعى الدول لإضافتها إلى سياساتها العامة والتي تساهم في التاثير على جميع قطاعاتها.

5.2.2 أهداف التنمية السياسية

التنمية السياسية تهدف إلى تنفيذ استراتيجية سياسية تؤدي إلى تطوير حالة من الضعف السياسي السائدة في بلد ما، تسعى للحفاظ على استقرارها سياسياً في البيئة التي تتواجد فيها، وبالتي تكون أهدافها كما يلي:

- السعي لتقليص تأثير التراجع السياسي في الدول النامية.
- تطبيق إحدى النظريات السياسية التي تدعم الدول إقليمياً ودولياً.
- تعزيز دور الديمقراطية في الدول النامية.
- متابعة أهم العوامل التنموية التي تساعد في تطبيق مجموعة من السياسات المعاصرة.
- الحرص على تجاوز عقبات التنمية السياسية من خلال تحليل الاستراتيجيات المتبعة والوقوف عند النتائج المترتبة عليها (عتوم،2020).

6.2.2 مقومات التنمية السياسية

تختلف عملية التنمية السياسية باختلاف الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع، ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية ومن أبرزها المشاركة السياسية، التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة، حماية واحترام حقوق الإنسان، كما أن التنتمية السياسية تستند على بناء المؤسسات والعمل على حل المشكلات والتنسيق بين وظائف المؤسسات لضمان زيادة مقدرات النظام على تحقيق الأهداف (شاكر، 2021).

أولاً: المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يشير إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، وتبعاً لتعريف "صموئيل هنتجتون وجون نيلسون" فإن المشاركة تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً منظماً أم عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سليماً أم عتيقاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال (البيج، 1997: 64).

وتمثل المشاركة السياسية إحدى الملامح الأساسية للتحديث السياسي والتنمية السياسية، ولقد اختلف الباحثون في تعريف المشاركة السياسية، نظراً لاختلاف صورها، فثمة مشاركة سياسية عن طريق التعبئة، ومشاركة أخرى من خلال الانتماء الحزبي المحدود، وكذلك المشاركة من خلال الانتماء الحزبي الكامل (الغزالي، 1987: 174-175).

والمشاركة السياسية هي: "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك "(محمد، 2000: 117-118).

ويشير "ابراهيم" الى أن: العملية السياسية تتم عن طريق ممارسة العمل السياسي والاندماج في العملية السياسية وهذا يعني إشراك الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الأثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم من أن يلعبوا دوراً واضحاً في العملية السياسية (ابراهيم، 1985: 86).

وتعتبر المشاركة السياسية بعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية، حيث عرفها إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرتهُ الأمم المتحدة عام 1986م بأنها:"عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، التي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحرياتهُ الأساسية" (فائق، 2000: 102-103).

وتقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية من المواطنين الذين يتوافر لديهم شعور الانتماء والاهتمام بالشأن العام، وتلعب دوراً مهماً في تطوير آليات وقواعد الحكم والديمقراطي، وهي ركيزة أساسية من ركائز النظام السياسي لجهة شرعيته الدستورية والشعبية (النويهي، 2014).

استناداً على ما سبق، يرى الباحث أن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية هي علاقة تكاملية فالأولى مطلوبة لتحقيق الثانية، ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية، بدون مشاركة جادة وحقيقية من قبل شرائح المجتمع على اختلاف انتماءاتهم الإثنية والإقليمية والاجتماعيةض، وعليهِ فإن المشاركة السياسية تعتبر المظهر الرئيسي للديمقراطية، لأن ازدياد المشاركة السياسية من قبل أفراد الشعب يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة مهمة من أدوات الرقابة على ممارسات الحكومة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية.

مزايا المشاركة في العملية السياسية: (فائق، 2000: 105):

1. إن المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.
2. تعني المشاركة إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساتهُ وعلاقته بما يتلائم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها.
3. أضحت المشاركة السياسية أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
4. توفر المشاركة السياسية للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.
5. توفر المشاركة السياسية الأمن والاستقرار داخل المجتمع.
6. تمثل المشاركة السياسية الإرادة العامة للشعب.
7. تعني المشاركة السياسية، القضاء على الاستبداد والتسلط والتفرد بالسلطة والحكم.
8. تعتبر المشاركة السياسية شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.
9. تلعب المشاركة السياسية دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع.

يتبين مما تقدم أن إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة الشعبية من خلال اتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشرة، والإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لأن المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على توحيد الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية.

ثانياً: التعددية السياسية:

إن التعددية في الفكر السياسي هي توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو أشكال مؤسساتية، وفي معظم الأحيان يستخدم المصطلح في إشارة الى أي وضع لا تكون فيه الهيمنة حكراً على جماعة سياسية أو أيدولوجية أو فكرية أو إثنية واحدة (الكاظم والعاني، 1991: 143) فالتعددية السياسية هي ظاهرة التعددية الحزبية، وهناك بعض الأحزاب والنظم الحزبية التي تقمع المطالب الشعبية بالمشاركة، بهدف الحفاظ على مكتسباتها وامتيازاتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية (الغزالي، 1987: 173).

بينما عرفها "الجابري" بأنها "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية" (الجابري، 1979: 107).

وعليه فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية...إلخ.

ومن هنا لابد من التمييز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فالتعددية السياسية تتصف بالشمولية، لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما التعددية الحزبية لا تعني تعددية سياسية، إذا كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، أي إن التعددية الحزبية جزء من التعددية السياسية (مصطفى، 1997: 19).

وفي هذا السياق يقول الجابري أيضاً: "فإرساء نظام ديمقراطي معناه إقامة بنيان متكامل يشمل مكونات عديدة مثل الضمانات المتعلقة بصيانة حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير العلني، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وسيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع على فترات دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصورة رسمية ومنظمة، وفوق ذلك ضرورة وجود نظام للضبط والمراقبة يجعل المنتخبين للمناصب العامة، مسؤولين مسؤولية كاملة أمام الناخبين" (الجابري، 1979: 109).

لذلك، فإن مبدأ إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية فقط، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، أو بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفقاً إلى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، وبدون ذلك فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية" (غليون، 1986: 25).

كما أن الديمقراطية هي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وهذا جوهر التعددية الحزبية، فالتعددية الحزبية تعني التسامح واحترام حقوق الآخرين وحق الفرد في اختيار من يمثله في السلطة وضمان حقه في عملية صنع القرار السياسي، وهو الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التعددية السياسية والحزبية الذي يجب أن يقوم عليهِ النظام السياسي في أي بلد، فالأصل أن يكون للفرد حق ودور إيجابي من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات والمنظمات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين (النويهي، 2014).

واستكمالاً للتعددية السياسية لابد من استعراض ما يلي: (الجابري، 1979: 113):

- إن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية والمنتخبة.
- يجب أن يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية من أجل تداول السلطة سلمياً.
- يجب أن يقوم المجتمع على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة.
- جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة.
- يجب أن تكفل الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي وحرية الصحافة.
- لكل مواطن الحق في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء.
- الاعتماد على مبدأ حرية النشاط الاقتصادي.
- العمل على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً).

ويرى الباحث أن التعددية السياسية تتطلب المشاركة في صنع القرار السياسي من قبل مؤسسات المجتمع المدني والتظيمات والقوى الفاعلة في المجتمع وتحمل المسئوليات جنباً على جنب مع الجهات الرسمية وتفعيل سبل المشاركة السياسية.

ثالثاً: التداول السلمي على السلطة:

يُقصد بالتداول السلمي على السلطة هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد أو جهة معينة، أي التعاقب الدوري للحكم في ظل انتخابات حرة، ويعني ذلك ممارسة الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، لذلك لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، ومن هذا المنطلق فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسته من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكراً على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة الذي لا تعلوه سلطة أخرى، ويعتبر مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل الأحزاب والحركات السياسية من أهم آليات الممارسة الديمقراطية، فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن لديها إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال تبادل الحركات والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة.

فالسلطة السياسية يجب ألا تكون حكراً على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الشعب، وإنما السلطة يتم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي على السلطة قائم على أساس المنافسة الحرة ما بين القوى السياسية، فالمنافسة تتم وفقاً للأحكام الدستورية والقانونية، دون الخروج عنها، لأن الخروج عنها يعني الخروج عن القانون والنظام، ومن ثم الخروج عن الديمقراطية بل مفاهيمها، أما إذا تم تجاوز الأحكام الدستورية والقانونية، فإن ذلك ينعكس سلباً، ويؤدي الى إعاقة التكامل القومي، وبالتالي يسبب في عرقلة التنمية السياسية (الغزالي، 1987: 168).

بناءً على ذلك، يمكن القول أن التداول السلمي على السلطة يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب، ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقاً للقانون، وهذا الأمر بحد ذاتهِ يعتبر ترسيخ لأسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأن الشعب بكل مكوناته، ممثلاً في هذه السلطة وحقهُ مصان وفقاً لأحكام الدستور، وبهذا يصبح انتماء جميع أفراد الشعب بقوة إلى المجتمع، وتصبح مشاركتهم فعالة في جميع مجالات الحياة.

رابعاً: حماية حقوق الإنسان:

إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها في الدساتير والتشريعات الداخلية للدولة، أو في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لن يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم يكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يعتدى عليها (يوسف، 2002: 118-119)، كما أن حماية حقوق الإنسان تتم من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات على الصعيد الدولي والوطني لكي يتبين مدى التزام السلطة بحقوق الإنسان والكشف عن مرتكبي الانتهاكات، ووضع المقترحات لوقفها من خلال إحالتها إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم.

وهنا ارتأت الدراسة أن تستعرض مؤشرات التنمية السياسية بقدرٍ من الإيجاز، وذلك على النحو التالي (العزام، 2006: 366):

- مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص وضمان حرية التعبير.
- الالتزام بالحقوق الدستورية للمواطن.
- وجود مجتمع مدني فاعل، وثقافه سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام الرأي.
- مشاركة سياسية وديمقراطية وشفافة في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.
- قدرة النظام السياسي في استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة.
- قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال تطوير مؤسساته المختلفة لاستيعاب التغير الذي طرأ على المجتمع.
- تطوير التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.
- وجود برلمان فاعل يمثل الارادة الحقيقية للشعب، ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية.

المبادئ التي تستند عليها منظمات حماية حقوق الإنسان

سيتم تناول هذه المبادئ على النحو التالي:

1. مبدأ سيادة القانون:

يُعتبر من إحدى الضمانات الأولى والمبدئية لحماية حقوق الإنسان، حيث تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون خضوع المحكومين لهُ وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويُقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات، وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم.

2. مبدأ الفصل بين السلطات:

المقصود بالسلطات هنا هو المؤسسات والهيئات العامة الحاكمة في الدولة (تشريعية– تنفيذية– وقضائية) فالفصل بين السلطات، يعني عدم تركيز السلطات في الدولة في يد واحدة أو هيئة واحدة، فالشخص لا يجوز له أن يتولى أكثر من وظيفة واحدة من وظائف الدولة الثلاثة، التشريعية – التنفيذية أو القضائية، فمثلاً لو اجتمعت السلطة التشريعية أو التنفيذية في يد واحدة فقد يحدث أن يعّدل القانون لمراعاة أغراض شخصية، وبذلك يفقد التشريع غرضه الأساسي (هادي، 1995: 133).

3. مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية:

ويقصد به عدم تدخل السلطة العسكرية في الشؤون السياسية، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وعدم ممارسة العسكريين للسلطة القضائية.

4. مبدأ استقلال السلطة القضائية:

يعتبر القضاء هو الوسيلة التي تسترجع بها الحقوق إلى أصحابها وتُصان بها الحريات والأعراض والأموال، وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، وهذا يعني أن يتساوى أمام القضاء الجميع تحت سماء العدالة، ويقوم مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساسي وهو "لكي تتحقق المساواة وتضمن العدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي" (هادي، 1995: 134–135).

5. مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين:

ويقصد به حماية حقوق الإنسان من تجاوزات السلطة التشريعية، وذلك من خلال منع المشرع من انتهاك المبادئ التي تهدف لضمان حقوق الإنسان أثناء عملية تشريع القوانين، ولتحقيق هذا الهدف يجب إنشاء محكمة دستورية عليا يكون اختصاصها الحكم بإلغاء القانون إذا ثبت عدم دستوريته، وتتجسد الرقابة في وجوب خضوع القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية للرقابة القضائية للتأكد من مطابقتها للنصوص الدستورية.

6. مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها:

وهذا المبدأ يختص بحماية الحقوق والحريات من تجاوزات السلطة التنفيذية، وذلك من خلال مراقبة أعمال الحكومة والإدارة، عن طريق السلطات القضائية والتي تشمل تصرفات الإدارة وقراراتها، في حالة ثبوت الإساءة في استعمال السلطة فتقوم السلطة القضائية برد الأمور إلى ما كانت عليهِ، وتصحيح الخطأ والحكم بتعويض المتضررين.

7. أزمات التنمية السياسية:

ثمة أزمات للتنمية السياسية تحول دون نشوء مجتمع ديمقراطي، وهي (محمد، 2000: 125-126):

1. أزمة الهوية الوطنية: وتعني انتماء الفرد للقبيلة وللجماعات العرقية، وليس للدولة أو الحكومة المركزية، مما يؤدي إلى غياب فكرة المواطنة، وافتقاد فكرة الشعب الواحد والمصير الواحد والهوية الواحدة.

2. أزمة الشرعية: تتمثل أزم الشرعية في عدم رضا المحكومين عن الحكام والسلطات في الدولة، وعدم تطبيق القرارات الصادرة من السلطة، وتباعد دائرة الحكام عن المحكومين.

3. **أزمة المشاركة السياسية:** إن الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث تسعى إلى تركيز السلطة بيدها وحرمان الشعوب من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، لذلك نجد هذه الأنظمة تحارب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وتمارس قوة الإكراه في مواجهة أي حراك مجتمعي، مما أدى إلى قمع وخوف الشعوب من عرض المطالب السياسية، وبالتالي تراجع المشاركة السياسية، كما

وأدى ارتفاع نسبة الأمية وتفشي الفقر وتدني مستوى الحياة الاقتصادية، وسوء توزيع الثروة وتركزها في يد الطبقة الحاكمة الى عزوف الطبقات الدنيا عن المشاركة السياسية.

4. **أزمة التواجد الفعال للسلطة:** ويتعلق ذلك بمدى قدرة بسط السلطة قوتها وسريان كافة القوانين على جميع أركان الدولة، ومدى تحقيق الانضباط والاستقرار، سواء أكان برضى المحكومين أو عدم رضاهم. إذ إن بسط الحكومة لسلطتها يؤدي إلى الاستقرار السياسي، فكثيرًا من الدول تعاني من عدم قدرتها على بسط سلطتها ونفوذها، إما لأسباب جغرافية كاتساع حدود الدولة أو جود العرقيات المتعددة والأقليات، والحركات المطالبة بالانفصال السياسي.

5. **أزمة التوزيع:** ويتعلق بمدى قدرة الدولة في توزيع الموارد والخدمات على كافة أرجاء الأقاليم، وأن دول العالم الثالث تعاني من سوء توزيع الثروة وندرة الموارد، إذ تتمتع أقلية من المجتمع بالامتيازات بينما يعاني الأكثرية من الحرمان والفقر والبطالة، مما يؤدي إلى صراع طبقي بين أبناء الدولة وجنوح الأكثرية المعدمة إلى انتزاع السلطة من أجل القضاء على هذا التمايز والتفاوت.

6. **أزمة الاستقرار السياسي:** إن استقرار الدولة والنظام السياسي عاملان مهمان ورئيسيان لحدوث التنمية السياسية وغيرها من القطاعات، إذ إن الدولة ذات التجانس العرقي والديني تتشكل فيها الوحدة الوطنية، على عكس الدول الكبيرة ذات العرقيات والأديان المتعددة، وعدم المساواة بين هذه الجماعات يؤدي إلى اشتعال الصراعات والحروب الأهلية، وبالتالي عدم الاستقرار السياسي.

ولقد تناولت بعض الدراسات أسباب أزمة التنمية السياسية في العالم العربي ومن أهمها: (بن كادي، 2008: 175)

- احتلال الزعيم أو الحاكم الفردي مكاناً مميزاً، حيث يؤدي العامل التاريخي والموروث الثقافي دوراً مهماً في ذلك.
- إشتراك النخب السياسية عن طريق مفهوم الولاء على حساب الكفاءة.
- الانتخابات عادة ما تكون لتزكية قرارات متخذة في القمة.
- فرض سلطة الأمر الواقع والتي ترفض تطوير مؤسسات ديمقراطية حرة.
- طغيان الشعبوية على النخب الحاكمة، مما وفر لها وللمعارضة أيضاً الهروب من السعي الجاد لإيجاد حلول عملية للمشكلات المطروحة.

3.2 المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية ومعوقاتها وأزماتها في فلسطين:

1.3.2 التنمية السياسية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

اتخذت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967م إجراءات لعرقلة عملية التنمية وحرفها عن مسارها، حيث تمت إدارة الضفة وقطاع غزة عبر الحكم العسكري والإدارة المدنية، الأمر الذي لم يسمح للشعب الفلسطيني ببناء مؤسسات وطنية حاضنة لعملية التنمية، ولقد انحصرت جهود التنمية في وكالة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من خلال المساعدات الإنسانية التي تقوم بتوزيعها على المواطنين الفلسطينيين.

ومنذ اتفاق أوسلو 1993م وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، انتقلت المسؤولية الكاملة إليها لتحقيق التنمية وتغيير واقع الشعب الفلسطيني إلى الأفضل، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتمد على عدة استراتيجيات مع السلطة الفلسطينية، بهدف إضعاف موقفها في المجتمع الفلسطيني من أهمها: (الكيالي، 2013: 121).

أولاً: استمرار الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعني المزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية، وزرعها بالمستوطنات، والتحكم المباشر في المعابر، والمنافذ البرية، والجوية، والبحرية.

ثانياً: اعتماد سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تشكيل وصياغة خيارات السلطة الفلسطينية بما يخدم أهداف الاحتلال ويضمن استمراريته وديمومته.

ثالثاً: إبطاء عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربطها بحجم التنازلات الفلسطينية (سياسياً)، ومدى رضا وقبول الدول المانحة عن سلوكيات السلطة الفلسطينية من جهة، والتسريع في فرض الحقائق الإسرائيلية على أرض الواقع، من تكثيف للاستيطان، وإقامة المشاريع التهويدية من جهة أخرى، ومن هنا نلاحظ أن التنمية السياسية والاحتلال مفهومان لا يمكن أن يتقاطعان، فالاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م شكّل وما يزال العائق الأبرز أمام تحقيق التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن نجاح العملية التنموية مرهون بزواله ، كونه المسيطر فعلياً على مسارات الأمن والتنمية في الأراضي الفلسطينية، ويظهر ذلك جلياً من خلال قبول السلطة الفلسطينية

بتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق أمنية تحدد من خلالها مسؤولياتها من جهة وقدرتها على اتخاذ القرارات من جهة ثانية، الأمر الذي انعكس سلباً على دورها وخياراتها في قضية التنمية.

2.3.2 أثر الانقسام الفلسطيني على التنمية السياسية:

لم يكن الانقسام الفلسطيني نتاجاً للانتخابات التشريعية عام 2006 وما ترتب عليها من أحداث واقتتال، بل بدأ فعلياً منذ بروز حركة حماس على الساحة الفلسطينية، ورغم أن القوى السياسية كانت منشغلة في مقاومة الاحتلال إلا أنها أيضا كانت تحاول فرض حضورها على العمل الوطني وإبراز دورها في كل مناسبة أو مواجهة مع الاحتلال، حيث بدأت تزداد ظاهرة تغليب الرايات الحزبية على العلم الفلسطيني بشكل ملحوظ من قبل جميع فصائل العمل الوطني والإسلامي (البزم، 2014: 66).

ومن الجدير ذكره أن حماس طعنت في شرعية المؤسسات وشككت في أهليتها ومنافعها الوطنية، ووجدت نفسها فجأة تتسلم زمام الحكم في غزة، مما عمّق أزمة حماس مع النظام السياسي (أبو سيف، 2007: 22).

وقد بات الانقسام واقعاً ملموساً حيث شطر النظام الفلسطيني إلى شقين، فأصبح هناك حكومتين وإدارتين، وفشلت كافة الجهود في توحيد النظام السياسي من جديد، ورغم تشكيل حكومة الوفاق الوطني عام 2014 إلا أنها فشلت في توحيد النظام السياسي والتأسيس لإنهاء الانقسام بكل تفاصيله وإشكالياته فالانقسام انعكست تداعياته على مجمل الحياة الفلسطينية.

ولقد ساهمت عوامل وأطراف اقليمية في تعميق الانقسام والحيلولة دون تحقيق المصالحة، فضلاً عن العوامل الداخلية والتي تمثلت في رفض حماس الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وكذلك للموقف الدولي الداعي إلى الاعتراف بإسرائيل (الطناني، 2011: 96).

على أية حال ونتيجة للانقسام بين الضفة وغزة في حزيران يونيو عام 2007م سيطرت كل حكومة من الحكومتين على الأوضاع في المنطقة التي تحكمها، وأصبح في وسع كل منهما تنفيذ إجراءاتها وسياساتها وقوانينها استنادا ًإلى ما تملكه من سلطات وقدرات مختلفة، مع ملاحظة بروز دور القوى والأجهزة الأمنية في فرض سيطرة وسلطة الحكومة المعنية على مناطق الجزء الواقع تحت

سيطرة كل منهما، إذ عملت حكومة تسيير الأعمال في الضفة ضمن خطة أمنية على إنهاء ظاهرة المسلحين ووقف حالة الانفلات الأمني، وفرض النظام والقانون واستعادة هيبة السلطة الفلسطينية، وتعزيز قدرات وإمكانيات الأجهزة الأمنية ونشرها في مناطق الضفة الغربية (البزم، 2014: 74).

وقد أشارت بعض الدراسات أن مستوى الثقة في المجتمع الفلسطيني قد تأثر بفعل الانقسام السياسي المستمر منذ عام 2007، وبرزت أثاره في في انعدام الثقة في النظام السياسي، وتدهور خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وارتفاع مستوى البطالة والفساد وانتهاك حقوق الإنسان في قطاع غزة والضفة الغربية مما أدى إلى تراجع الثقة العامة في المجتمع ككل (Alijla, 2019, 81–104)

3.3.2 أزمات التنمية السياسية في فلسطين:

تركت زدواجية السلطة وما نتج عنها من صراع وتنازع للصلاحيات أثراً عميقاً في الأزمات والتحديات التنموية التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني، إذ أصبح غير قادر على حلها وتجاوزها في ظل الانقسام والصراع الداخلي الذي عقَّد وعزز تلك الأزمات، وأبرز تلك الأزمات التي أثرت في عرقلة تطور وتنمية النظام السياسي تتمثل في: أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة الهوية، أزمة التوزيع، وأزمة المشاركة، أزمة التحول الديمقراطي، وهنا نستعرض تلك الأزمات فيما يلي (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمجتمعية، 2008).

1. أزمة الشرعية :

اعتمد النظام السياسي الفلسطيني على مزيج من مصادر الشرعية التي تمثلت بالشرعية النضالية والتاريخية المرتبطة بالنضال ضد الاحتلال، والتي استندت إليها القيادات والتنظيمات السياسية، والشرعية الانتخابية التي حازت عليها مؤسسات السلطة الفلسطينية للمرة الأولى في الانتخابات العامة الأولى عام 1996 وجرى تجديدها في عامي 2005 و 2006 مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية، وقد برزت مشكلة الشرعية بشكل خاص بعد الانتخابات التشريعية الثانية، نتيجة فوز حزب معارض بأغلبية أصوات الناخبين في المجلس التشريعي، التي عبرت بشكل أو آخر عن عدم رضا الجمهور الفلسطيني عن سياسات وممارسات أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، التي لم تلبّ توقعات ومطالب الجمهور وعجزت عن تحقيق وعود التنمية والازدهار الاقتصادي والتحرر من الاحتلال، فيما حظي الرئيس الفلسطيني قبل ذلك بعام أيضا بشرعية انتخابية بفوزه

بأغلبية أصوات الناخبين، الأمر الذي اعتبره الحزب الحاكم في ذلك الوقت بأنه تعبير عن تأييد برنامجه وسياسته (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

ونتيجة الانقسام السياسي ادّعى كل من الطرفين بأنه يحوز على الشرعية الانتخابية التي دعمت برنامجه وسياسته، كما استندت الرئاسة إلى "الشرعية التاريخية" التي تستند إليها منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية للسلطة الفلسطينية، فيما استندت حماس أيضاً على شرعية نضالية ورصيدها في مجال مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وبشكل عام أدى الصراع الناتج عن ازدواجية السلطة إلى قيام كل من طرفي الصراع بالتشكيك في شرعية قرارات وإجراءات الطرف الآخر، وعدم احترامها للقانون الأساسي الذي ينظم مهام وصلاحيات السلطات، وتجاوز حدود صلاحياته المحددة .وظهر من خلال الممارسة العملية أن الصراع بين الطرفين كان(سياسياً وبرنامجياً) أكثر مما هو دستوريا وقانونيا، وبالتالي فقد وقع القانون ضحية التفسير السياسي لتدعيم وتبرير مواقف كل طرف .ورغم أن طرفي الصراع قد حازا على شرعية انتخابية وشرعية نضالية، إلا أن هناك عدم رضا من الجمهور عن الأساليب المستخدمة في إدارة الصراع بينهما وعدم قدرتهما على بناء توافق يخدم المصالح العامة، كما أن هناك تراجعا في ثقة المواطنين بالطرفين (البزم، 2014: 81).

كما أن عدم إجراء الانتخابات الفلسطينية منذ عام 2006م وحتى الآن، ساعد على تآكل شرعية الحزبين، وعزز من صورة فتح وحماس على أنهما معنيتان بالسلطة والامتيازات السياسية والاقتصادية على حساب الشعب (داناين، 2014: 241).

ونتيجة لغياب الانتخابات العامة طوال السنوات الماضية تراجع الحق في المشاركة السياسية وتسجل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في هذا الإطار ضرورة قيام دولة فلسطين بتطبيق وإعمال القانون وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ومحلية بشكل فوري ودوري انسجاماً مع الاستحقاق القانوني، وإن الاستمرار في عدم إجراء الانتخابات يشكل انتهاكاً وخرقاً مباشراً للحق في المشاركة السياسية ولا سيما حقه في الترشح والانتخاب.

ويضاف لذلك أنه لم تقم دولة فلسطين خلال عام 2015 بتشريع قانون خاص بتنظيم تشكيل الأحزاب السياسية على الرغم من محاولة المجلس التشريعي عام 1997 سن قانون أحزاب سياسية حيث ناقش المجلس مشروع قانون الأحزاب السياسية المقدم من مجلس الوزراء وأقره بالمناقشة العامة لكن تم تجميد هذا المشروع ولم تتم متابعته في المجلس. (التقرير السنوي للهيئة رقم 21، ص 340)

ب .أزمة التغلغل:

تراجعت سيطرة السلطة الفلسطينية المركزية وقدرتها على فرض قوانينها وأنظمتها على المجتمع الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية، وساد نوع من غياب السلطة في غالبية المناطق سواء بسبب تدمير الاحتلال مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها، أو بسبب ضعف تلك المؤسسات وعدم قدرتها على مواجهة التحديات، أو بفعل عدم انصياع المواطنين وأعضاء الأحزاب الفلسطينية، والمجموعات المسلحة منها بشكل خاص لقرارات وأنظمة السلطة المركزية، وانتشرت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار والظواهر السلبية التي أثرت على مختلف مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني، وسادت حالة من الضعف في المؤسسات الفلسطينية، وبخاصة مؤسسات السلطة الفلسطينية التي واجهت صعوبات ومشاكل أضعفت قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ونتج عن ذلك حالة من الترهل والتدهور في أدوار المؤسسات المجتمعية، ما أوجد فجوة بين المجتمع وسلطته ومؤسساته السياسية من ناحية وبين أقطاب المجتمعات المحلية والوطنية من ناحيةٍ أخرى (البزم، 2008: 83).

ت .أزمة الهوية:

تعززت الهوية الوطنية الفلسطينية بعد عام1967 بفعل بروز التنظيمات الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي خاضت صراع الاستقلال والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي الذي سعى إلى إلغاء الروابط بين الشعب الفلسطيني وأرضه وتاريخه، ورغم تعدد التوجهات الأيديولوجية والفكرية للتنظيمات الفلسطينية إلا أن جميعها أكدت على الانتماء الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة سياسات الاحتلال الاسرائيلي للشعب الفلسطيني، ولم تجد تعارضاً بين توجهاتها وبين التمسك بالهوية الوطنية، بل تفوقت التوجهات والشعور بالانتماء الوطني على

الانتماءات القومية والدينية والفصائلية والعشائرية، إلا أن الهوية الجماعية الفلسطينية تأثرت بالعوامل السياسية الداخلية كثيراً خاصة بعد اتفاق أوسلو عام 1993 ، لاسيما أن تنامي الشعور بالانتماء الديني والعشائري رغم بقاء الشعور بالانتماء الفلسطيني والهوية الفلسطينية عالياً (ميعاري، 2008: 115).

يبدو أن تغليب المصلحة الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا أدى إلى تكريس الهويات الفرعية (الدينية أو العلمانية أو الجهوية أو العشائرية) على حساب الهوية الوطنية، فضلاً عن عدم نجاح القوى الوطنية (سواء في السلطة أم في المعارضة) في تحقيق شعاراتها وأطروحاتها الوطنية، أدى إلى ازدياد نفوذ القوى الإسلامية وأطروحاتها الفكرية والسياسية ذات البعد الديني، وخاصة حركة حماس التي ترى نفسها بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية.

4.2 المبحث الرابع: أدوات الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية وآليات تفعيل دورها في المحافظات الجنوبية.

1.4.2 أدوات الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية

تتلخص أدوات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية على النحو التالي:

1. تلقي ومتابعة الشكاوى:

تتلقى الهيئة المستقلة وتتابع شكاوى المواطنين والتي قُدرت بحوالي (3000–2500 شكوى سنوياً)، الفردية أو الجماعية، المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان أو الاعتداء على الحريات العامة التي تقع في مناطق السلطة الوطنية من قبل الأجهزة الأمنية والمؤسسات والهيئات الرسمية وشبه الرسمية، وذلك عن طريق إجراء التحريات وجمع المعلومات والبيانات اللازمة، ومتابعتها مع الجهات المعنية والعمل على تسويتها وإزالة آثارها بالسرعة الممكنة. وقد "تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2815) شكوى خلال العام 2019، مقارنة ب (2638) شكوى خال العام 2018، وبلغ عدد الشكاوى (2656) شكوى خلال العام 2017، و(2685) شكوى خال العام 2016، توزعت الشكاوى التي تلقتها الهيئة عى النحو التالي: (1761) شكوى في الضفة الغربية، (1054) شكوى في قطاع غزة. في حين توزعت الـ (2638) شكوى التي تلقتها الهيئة خال العام 2018 على النحو التالي: (1712) شكوى في الضفة الغربية، (926) شكوى في مكاتب الهيئة في قطاع غزة. أما خلال العام 2017 فقد توزعت الشكاوى ألـ (2656) التي تلقتها الهيئة على النحو التايل: (1551) شكوى يف الضفة الغربية، و(1105) شكوى في قطاع غزة. (التقرير السنوي لعام 2019).

–وسائل وطرق تلقي الشكاوى:

أ. **الشكاوى المقدمة بطريقة غير مباشرة:** يمكن أن تقدم من قبل المواطن مباشرة، عبر الهاتف أو الفاكس أو من خلال البريد الالكتروني، أو من خلال وسائل التواصل الإجتماعي. في هذه الحالة يتم استدعاء المشتكي من أجل إعطاء إفادة كاملة، ويقوم بالتوقيع وإذا رفض أو تعذر عليه الحضور تعلق الشكوى إلى حين استكمال المطلوب وهو التوقيع على الإفادة.

ب. **الشكاوى المقدمة بصورة مباشرة:** في هذه الحالة يحضر المواطن إلى أحد مكاتب الهيئة ويعطى نموذج خاص بتقديم الشكوى لتعبئته، أو أن يقوم الطاقم المختص بذلك في غرفة الاستقبال أو في المكاتب المخصصة لذلك.

ج. **الشكاوى المقدمة للباحث الميداني:** في هذه الحالة يتم مقابلة المواطن خارج الهيئة من قبل الباحث الميداني ويتم تعبئة النموذج الخاص بالشكوى وتوقيعه، وينطبق هذا الأمر على الشكاوى المقدمة من الموقوفين في السجون ومراكز التوقيف، وكذلك المواطنين الذين لا يستطيعون الحضور لمكاتب الهيئة لسبب أو لآخر، والأشخاص الذين يتم استقبالهم في مواقع بسبب بعد المسافة أو غير ذلك.

د. **الشكاوي عن طريق الموقع الالكتروني للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان:** حيث باشرت الهيئة في وضع أيقونات جديدة تسهل على المواطنين تقديم الشكاوى للهيئة عبر موقعها الالكتروني www.ichr.ps من أجل تسهيل وصول شكاوي المواطنين للهيئة.

الهيئة لا تتابع الشكوى في الحالات التالية:

- إذا مضى أكثر من سنة على علم المشتكي بوقوع الانتهاك، إلا إذا كان الانتهاك مستمراً.
- إذا كان موضوع الشكوى منظوراً أمام أي هيئة قضائية. أو أنها عرضت على القضاء وصدر حكم فيها، ما لم تكن الشكوى متعلقة بعدم تنفيذ الحكم من قبل السلطة التنفيذية.
- إذا سبق وأن عرضت على الهيئة ورفضت متابعتها، إلا في حالة توفر أدلة جديدة.
- شكاوى بشان النزاعات بين الأفراد، أو المؤسسات الخاصة.
- شكاوى بشأن المساعدات الإنسانية، إلا إذا كان سبب عدم تقديم المساعدة يعود إلى التمييز أو المحاباة.
- إذا لم يكن للمشتكي مصلحة من الشكوى بإستثناء عضو المجلس التشريعي الذي يجوز له تقديم شكوى في موضوع يتصل بالصالح العام.
- شكاوى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن.
- القرارات الإدارية التي مرت عليها الفترة القانونية للاعتراض.

إغلاق الشكوى:

يتم إغلاق الشكاوى في الحالات التالية:

- **إغلاق مع الوصول إلى نتيجة مرضية:** يكون ذلك في حالة قيام الجهة المتابع معها بالتعاون مع الهيئة وحل المشكلة أو معالجة الانتهاك موضوع الشكوى.

- **إغلاق دون الوصول إلى نتيجة مرضية:** يكون ذلك في حالة إبداء الجهة المتابع معها تعاوناً مع الهيئة، لكن هذا التعاون يشوبه نقص في بعض الجوانب، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى عدم اعتراف الجهة المتابع معها بوجود الانتهاك، أو عدم القيام بما هو مطلوب لمعالجته ولمحاسبة مقترفيه.

- **إغلاق دون تعاون:** هذا يعني أن الهيئة قامت بإغلاق الشكوى بعد استنفاذ كافة الإجراءات المذكورة سابقاً من مراسلات واتصالات وغيرها دون تعاون الجهة المشتكى عليها.

- **تبقى شكاوى المعتقلين السياسيين مفتوحة إلى حين الإفراج عن المعتقل،** هذا إذا لم يصدر بحقه أي حكم، وكذلك قضايا الاختفاء القسري إلى حين ظهور الشخص المختفي.

ويرى الباحث ومن خلال عمله في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أن الشكاوى هي الأداة الأكثر تأثيراً في عمل الهيئة، كونها أداة احتكاك واسعة مع الجمهور، لذلك لابد من ضرورة تفعيل آليات المتابعة بما يشمل الضغط على الجهات المختصة للتجاوب مع مطالبات ومتابعات الهيئة، إضافة إلى ضرورة تفعيل دور مجلس المفوضين باعتباره أعلى جهة في الهيئة وكونه يضم العديد من الشخصيات الاعتبارية ذات الحضور المجتمعي في متابعة بعض القضايا الاستراتيجية مثل: شكاوى قطع الرواتب، وقضايا الاعتقال السياسي، وملف اعتماد شهداء العدوان وخاصة شهداء عدوان 2014.

2. الرقابة على التشريعات وتقديم المشورة:

تراقب الهيئة السياسات العامة والقوانين والتشريعات الفلسطينية وخطط التنمية الوطنية والموازنات العامة من خلال قراءتها وتحليلها من منظور حقوق الإنسان، للوقوف على مدى مراعاتها لحقوق

الفئات والمناطق المختلفة وخاصة المهمشة، واتباعها لمعايير حقوق الإنسان إستناداً لمبدأ المساواة وعدم التمييز ومضمون الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما تقوم الدائرة بالرقابة على التشريعات المختلفة "مشاريع قوانين، قرارات بقوانين، قرارات وزارية" ومراجعتها وتحليلها من منظور حقوقي بغية إدماج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في هذه التشريعات. كما تقوم بتقديم التوصيات للجهات المختصة لتعديل التشريعات والقوانين والسياسات التي تمت مراجعتها. بالإضافة إلى تقديم الاقتراحات والتوصيات إلى الجهات المسؤولة للعمل على موائمة هذه القوانين والتشريعات مع المبادئ والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها دولة فلسطين وانضمت إليها.

ويرى الباحث أن دائرة السياسات والتشريعات يقع عليها عبء كبير في متابعة ما يصدر من قوانين وتشريعات وقرارات خاصة في ظل حالة الانقسام السياسي وتعطل دور المجلس التشريعي والقرارات بقانون التي تصدر من رئاسة السلطة الوطنية والقوانين التي يتم سنها في غزة، وهو ما يتطلب جهوداً كبيرة من الدائرة لمتابعة التطورات وتقديم الملاحظات بما يتلائم مع القانون الفلسطيني والمعايير الدولية خاصة في ظل انضمام فلسطين للمعاهدات الدولية وما يترتب عليه من التزامات.

3. رصد حالة حقوق الإنسان:

ترصد الهيئة حالة حقوق الإنسان في فلسطين وتوثق الانتهاكات التي تطال حقوق المواطنين الفلسطينيين وتحلل أنماطها وترصد تدخلات أصحاب الواجب لوقف هذه الانتهاكات وفق القانون، كما توثق الهيئة حالة حقوق الإنسان والانتهاكات الواقعة عليها في تقارير ودراسات بهدف تسليط الضوء على واقع حقوق الإنسان والتركيز على قضايا حقوقية وقانونية وإغناء المكتبة القانونية والحقوقية الفلسطينية والعربية، وتتركز هذه الإصدارات في (www.ichr.ps):

أ- التقرير الدوري السنوي لحالة حقوق الإنسان، الذي يرصد ويحلل واقع حالة حقوق الإنسان في دولة فلسطين خلال عام واحد، ويتم تسليمه لرئيس دولة فلسطين، ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، بهدف تقديم صورة كاملة عن مدى تقدم أو تراجع حقوق الإنسان على مستوى التشريعات والسياسات والانتهاكات الممارسة من قبل أصحاب الواجب، بهدف تعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة، ورفع وعي صناع القرار بحالة حقوق الإنسان، وتسليط الضوء لدى وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني على قضايا حقوق الإنسان.

ب- التقارير الخاصة، تُلقي الضوء على مشاكل وقضايا ملحة تمس حقوق وحريات الإنسان سواءً كانت سياسية، مدنية، اقتصادية، واجتماعية، تُعرف هذه التقارير المشكلة أو القضية موضوع المعالجة، تتم دراستها للخروج باستنتاجات، ومن ثم إدراج توصيات لإيجاد الحلول المناسبة.

ت- التقارير القانونية، وهي دراسات تبحث في القوانين ومشاريع القوانين وتستند في التحليل الى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الاساسي الفلسطيني وتخرج بنتائج وتوصيات لصناع القرار.

ث- تقارير تقصي الحقائق بشأن وضع حقوق الإنسان الفلسطيني وانتهاك هذه الحقوق. تبحث هذه التقارير انتهاكات واقعة على حقوق الإنسان، وغالباً يوجد انكار من قبل السلطات العامة لها وتعمل الهيئة على جمع المعلومات وتؤكدها.

ج- تقارير خاصة بشأن الانتهاكات الإسرائيلية وأثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق المواطنين.

ح- بيانات ومواقف حول واقع حالة حقوق الإنسان في فلسطين وموقف الهيئة منها.

4.التوعية والمناصرة الجماهيرية:

تعمل الهيئة على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في فلسطين وتمكين المواطنين الفلسطينيين وتوعيتهم بحقوقهم الأساسية، وآليات المطالبة بها، تستهدف الأنشطة التوعوية المواطنين بشكل عام، وطلبة الجامعات، والصحفيين، والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني، والشباب على وجه التحديد. وذلك من خلال توجيه رسائل توعوية عبر أدوات الاعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال اللقاءات التوعوية المفتوحة والندوات المتخصصة والمؤتمرات العلمية، إضافة إلى الاجتماعات العامة التي تنظمها الهيئة والتي تتطرق فيها إلى هموم وقضايا المواطنين والتي تعتبر أداة قوية في معالجة الانتهاكات المحلية مستفيدين من موقع الهيئة المتميز بين الدولة والمواطن (www.ichr.ps).

كما تُطلق الهيئة حملات توعية بالتزامن مع المناسبات الحقوقية العالمية والتي تتضمن (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حملة 16 يوماً لإنهاء العنف ضد المرأة، اليوم العالمي لمساندة ضحايا

التعذيب، يوم الصحة العالمي، يوم المرأة، اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة). وتهدف هذه الحملات إلى زيادة وعي أصحاب الحقوق وأصحاب الواجب حول مواضيع هذه الأيام وعادة ما تكون مصحوبة بمواد ترويجية (مكتوبة، فيديوهات، إنفوجرافيك).

وقد نفذت الهيئة عدد (80 نشاطاً) توعوياً وتثقيفياً خلال العام 2018 شملت محاضرات ولقاءات مفتوحة وورش عمل واجتماعات متخصصة وتعريف بالهيئة للعديد من الفئات المستهدفة، كما تم تنفيذ (115) نشاطاً خلال العام 2019 للعديد من الفئات المختلفة (مقابلة مع بهجت الحلو، 2022).

5. التدريب وبناء القدرات:

يعتبر التدريب عنصراً رئيسياً في أنشطة أي مؤسسة وطنية تُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان يشكل تنفيذ الهيئة للتدريب جزءاً أساسياً من أنشطتها، مستهدفة القضاة ومؤسسات حقوق الإنسان والمحامين والشرطة والصحفيين وطلبة الجامعات وخاصة طلبة كلية القانون والعلوم الأمنية في جامعة الاستقلال، والعاملين الاجتماعيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، كما تقوم الهيئة بالتعاون الفني مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في فلسطين حيث يتم تطوير برامج التدريب، والمواد والأدلة المتعلقة بتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

وتسعى الهيئة أيضاً من خلال أنشطة التثقيف التي تنفذها إلى رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان، وتعزيز إلتزام أصحاب الواجب والمكلفين بإنفاذ القانون من أجل ترسيخ إحترام ثقافة حقوق الإنسان وإعمالها وتعزيزها والنهوض بها في المجتمع الفلسطيني. (www.ichr.ps).

وقد نفذت الهيئة خلال عامي 2018 و2019 حوالي 12 دورة تدريبية متخصصة شملت أصحاب الواجب وأصحاب الحقوق تكون مدة الدورة 3 أيام تدريبية متكاملة (مقابلة مع بهجت الحلو، 2022).

البرامج التدريبية:

تقدم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان البرامج التدريبية التالية (www.ichr.ps):

- برنامج تدريب طلبة كليات القانون في الجامعات الفلسطينية حول الحقوق المدنية والسياسية.
- برنامج تدريب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاص بأصحاب الواجب
- برنامج تدريب وحدات الشكاوى.
- برنامج تدريب الشباب حول آليات حماية حقوق الإنسان ومهارات الرصد والتوثيق.
- برنامج تدريب قوى الأمن (برنامج تدريب أكاديمية الضباط، برنامج التعليم والتدريب المستمر للشرطة الفلسطينية، برنامج تدريب إدماج معايير حقوق الإنسان في برامج التدريب الأمني والعسكري، دورة إعداد المدربين في قوى الأمن في مجال حقوق الإنسان) (موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان).

-الفئات المستهدفة:

تستهدف الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في برامجها التدريبية الجهات التالية:

- أصحاب الواجب ومقدمو الخدمات (البلديات – الوزارات – المؤسسات التي تقدم خدمات عامة للجمهور).
- القطاع الأمني المكلفين بإنفاذ القانون.
- المدربون في الأجهزة الأمنية وخصوصاً في هيئة التدريب العسكري.
- طلبة الكليات والأكاديميات العسكرية والشرطية.
- المثقفون من المعلمين ورجال الدين والوعاظ .
- طلاب الجامعات والكليات والمعاهد.
- المدونون والمدافعون عن حقوق الإنسان .
- الصحافيون والإعلاميون.
- النقابات العمالية والمهنية والاتحادات.
- اتحادات وائتلافات الأشخاص ذوي الإعاقة وشبكات حماية الأطفال والنساء من العنف.

-التقارير والإصدارات:

تصدر الهيئة الدراسات والتقارير المتعلقة بقضايا ومواضيع قانونية وحقوقية مختلفة، وذلك بهدف إغناء المكتبة القانونية والحقوقية الفلسطينية والعربية، علاوة على تثقيف القراء والمعنيين، من أكاديميين ومُشرعين ومحامين وصحفيين وغيرهم، بالأبعاد والجوانب النظرية للقضايا التي تعالجها هذه السلسلة.

- إعداد ونشر التقرير الدوري السنوي لحالة حقوق الإنسان: الذي يرصد ويحلل واقع حالة حقوق الإنسان في دولة فلسطين خلال عام واحد، ويتم تسليمه لرئيس دولة فلسطين، ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، بهدف تقديم صورة كاملة عن مدى التطور أو الانتهاكات على مستوى التشريعات والسياسات والانتهاكات الممارسة من قبل أصحاب الواجب، بعدف تعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة، ورفع وعي صناع القرار بحالة حقوق الإنسان، وتسليط الضوء لدى وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني على قضايا حقوق الإنسان.

- التقارير الخاصة التقارير الخاصة، تصدر الهيئة وضمن سلسلة تقارير خاصة، تقارير تُلقي الضوء على مشاكل وقضايا ملحة تمس حقوق وحريات الإنسان سواءً كانت سياسية، مدنية، اقتصادية، واجتماعية، تُعرف هذه التقارير المشكلة أو القضية موضوع المعالجة، تتم دراستها للخروج باستنتاجات، ومن ثم إدراج توصيات لإيجاد الحلول المناسبة.

- التقارير القانونية: وهي دراسات تبحث في القوانين ومشاريع القوانين وتستند في التحليل إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الأساسي الفلسطيني، وتخرج بنتائج وتوصيات لصناع القرار. وتقارير تقصي الحقائق بشأن وضع حقوق الإنسان الفلسطيني وانتهاك هذه الحقوق.

- تقارير خاصة بشأن الانتهاكات الإسرائيلية وأثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق المواطنين.

- المذكرات والرسائل: أوراق قصيرة ترسل الى المكلفين بالواجب لحثهم على إجراء تعديل على التشريعات، أو وقف ممارسات تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، وتشكل الاتفاقيات الدولية الاطار المرجعي للمراجعة والتحليل.

- التقرير التحليلي الدوري للموازنة العامة، يحلل الموازنة العامة السنوية وقراءتها من منظور حقوق الإنسان بهدف الوقوف على التشارك في توزيع مكونات الموازنة من نفقات وايرادات استناداً إلى

مبادئ العدالة في توزيع الأعباء والمنافع والحد من الفقر والربط بين التنمية وحقوق الإنسان (www.ichr.ps).

2.4.2 آليات تفعيل دور الهيئة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية.

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزءً من التنمية الشاملة انبثق منها وتفرع عنها، ويعرفها الباحثون بأنها "هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر إحتراماً لكرامة الإنسان، وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع" (الصايغ، 1994: 13).

ونظراً لمكانة الهيئة كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات اختصاص مميز، وتعمل على صيانة حقوق الإنسان للمواطن الفلسطيني فإنه على الهيئة أن تستخدم الآليات التالية خلال سعيها لتحقيق التنيمة السياسية في المحافظات الجنوبية:

-خصوصية الهيئة كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

تتمثل خصوصية الهيئة في كونها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمشكلة بقرار رئاسي وفق الدستور ومهمتها الرئيسية صيانة متطلبات حقوق الإنسان في فلسطين، وتتمثل رؤيتها في بناء وإيجاد مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان لتصبح جزءً من نسيجه الثقافي، إضافة إلى المهام والولاية التي تتمتع بها والتي ترتكز على مهام واختصاص المؤسسات الوطنية من حيث تقديم النصح والمشورة للدولة ورصد مدى امتثالها لمتطلبات حقوق الإنسان على المستويين التشريعي والسياساتي، إضافة الى ولايتها في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية بمختلف دوائرها ومؤسساتها المدنية والأمنية. كما تقوم الهيئة بدور أساسي في التثقيف والتوعية على حقوق الإنسان.

ويقع على الهيئة لعب دور كبير في حماية حقوق الإنسان ومتابعة الانتهاكات، وتقويم أداء السلطة التنفيذية وحثها على التحلي بالقانون، وتمكين المؤسسات من أداء مهمتها وإفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار والتعبير عن آرائهم عبر انتخابات نزيهة ذات توافق وطني كامل.

-تفعيل الدور الرقابي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان:

يتمثل الدور الرقابي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في العديد من الفعاليات مثل الرقابة على أداء الجهات الرسمية لمهامها في الوزارات والمؤسسات المختلفة بما يضمن تقديم الخدمة للجميع دون تمييز أو محاباة والتوزيع العادل للدخل وذلك من خلال تلقي الشكاوى والملاحظات المختلفة من المواطنين، كما تقوم بمراقبة أوضاع المحرومين من حريتهم ومدى تمتعهم بالحد الأدنى من المعايير التي نصت عليها القوانين المحلية والمعاهدات الدولية، وإجراء الرقابة على السياسات والتشريعات والخطط والموازنات الحكومية من خلال قراءتها وتحليلها من منظور حقوق الإنسان، للوقوف على مدى مراعاتها لحقوق الفئات والمناطق المختلفة وخاصة المهمشة، واتباعها لمعايير حقوق الإنسان إستناداً لمبدأ المساواة وعدم التمييز وما نصت عليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما تقوم دائرة السياسات والتشريعات بالرقابة على التشريعات المختلفة " مشاريع قوانين، قرارات بقوانين، قرارات وزارية" ومراجعتها وتحليلها من منظور حقوقي بغية إدماج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في هذه التشريعات، أما الأدوات التي تستعملها الدائرة في المراجعات الحقوقية فهي: (التقارير السنوية- التقارير القانونية- التقارير الخاصة- المذكرات القانونية لأصحاب الواجب- التقرير التحليلي الدوري للموازنة العامة)، علاوة على عقد وتنظيم جلسات النقاش وورش العمل وللقاءات مع صناع القرار.

- **الرقابة على العملية الانتخابية:**

تعمل الهيئة بشكل حثيث على الرقابة على الانتخابات والحث على إجرائها بشكل دوري بما يضمن تفعيل مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسطة وتعزيز المشاركة وخاصة الحق في المشاركة السياسية، وكانت الهيئة قد راقبت عمليات االنتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية التي جرت في الأعوام 2006-2004، و2012، و2017، وأصدرت بخصوص هذه الرقابة عشرات التقارير الملخصة لهذه العملية الرقابية، والمبينة لنتيجة عملية الرقابة في هذا الخصوص.

وقد شاركت الهيئة بفاعلية في الرقابة على الانتخابات المحلية التي أجريت في المحافظات الشمالية عام 2017 وأصدرت تقريراً مفصلاً حول العملية الانتخابية وخرج التقرير باستنتاج عام تمثل في أن انتخابات 2017 لم تسهم لأسباب كثيرة في تمكين المواطن من ممارسة إحدى صور الديمقراطية الحديثة، والمتمثلة في حقه في التَّرشُّح والانتخاب واختيار ممثليه الذين سيقومون بإدارة شؤونه

المحلية. واكتنفتها مخالفات لحقوق دستورية، إلى جانب حقّ المواطن في المشاركة السياسية، كحق الإنسان في اللجوء إلى القضاء وحقّه في بيئة نظيفة متوازنة، ومن أبرز النتائج التي خلص لها التقرير أن الانتخابات المحلية للعام 2017 مرَّت بإرهاصات كثيرة وصلت إلى حدٍّ وقفها في قطاع غزة بقرار محكمة العدل العليا في شهر تشرين الأول 2016، ومِن ثَمَّ تحديد موعد جديد لها في 13 أيار 2017، ومن ثَمَّ انتخابات تكميلية لعدد من المجالس المحلية الأخرى التي لم تتم في انتخابات في ذلك التاريخ المذكور آنفًا، حيث جرت هذه الانتخابات التكميلية في 29 تموز من ذات العام. وساهم الانقسام السياسي في العام 2017 في حرمان ما يقرب من 39% من مواطني الأراضي الفلسطينية (مواطني قطاع غزة) من ممارسة حقهم في التَّرشُّح والانتخاب. وظهر من نتيجة الانتخابات المحلية 2017 فوز 199 مجلس محلي بالتزكية، أي بنسبة 51% من العدد الاجمالي، حيث لم يكن قد ترشح في انتخابات هذه المجالس سوى قائمة واحدة. واقتربت نسبة الاقتراع في انتخابات العام 2017 من النسبة التي سجلت في العام 2012، إلّا أنَّ هذه النسبة ظلت منخفضة مقارنة بالانتخابات المحلية التي جرت في الأعوام 2004 و2005 والتي زادت عن 70% من إجمالي المواطنين الذين لهم حق الاقتراع. ورغم التعديل الذي جرى على قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية في العام 2017، وأنشأ محكمة واحدة فقط للنظر في الطعون القضائية كافة، بدلاً من محكمة بداية كلّ محافظة، إلّا أنه لم تجرِ أية تعديلات على النصوص القانونية التي جرت في ظلها انتخابات العام 2012، وظلّ تاريخ صدور قرار لجنة الانتخابات، وليس تاريخ التبليغ بالقرار كبداية في حساب مدة الطعن في القرار (تقرير الرقابة على الانتخابات المحلية عام 2017).

-تفعيل دور مجلس المفوضين:

باعتبار أن مجلس مفوضي الهيئة يتشكل من شخصيات اعتبارية ووطنية ذات مكانة مرموقة تمثل مختلف قطاعات المجتمع الفلسطيني، ويتمثل دورهم الأساس في الضغط على الجهات الرسمية لصيانة حالة حقوق الإنسان في دولة فلسطين والسعي نحو انسجام قرارات السلطة التنفيذية مع القانون، ومنع تغول الجهات الأمنية على المواطنين، والمساهمة في إشراك المؤسسات والهيئات المجتمعية في صنع القرار وتوجيه المواطنين للمطالبة بحقوقهم، ومتابعة بعض الملفات العالقة مثل ملف قطع رواتب الموظفين منذ عام 2007 والتأخير في إجراء الانتخابات وملف شهداء عدوان اسرائيل عام 2014، ويرى سمير زقوت أن مجلس المفوضين له دوره الريادي في حماية حقوق الإنسان، كذلك استخدام أدوات الضغط والمناصرة، إضافة إلى دور الوساطة بين الأطراف في

قضايا معينة، ولا شك في أن الهيئة وغيرها من المؤسسات الأهلية لعبت أدواراً مهمة في الوساطة بين (طرفي الانقسام) عشرات المرات في عناوين كالصحة والكهرباء وملف الحج وغيرها، وكانت تصل إلى توافقات تحد من أثر الخلافات على المواطنين، كما أنها لعبت أدواراً مهمة في حماية الحقوق والحريات بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، وهي بذلك تشجع الشباب وغيرهم من فئات المجتمع على الانخراط في العمل السياسي ولكن إحداث التنمية الحقيقية يتطلب إنهاء الانقسام وإعادة الاعتبار لقيم الديمقراطية في نظامنا السياسي وهذا أمر أصبح مرهوناً بإرادة المتصارعين السياسيين فتح وحماس (مقابلة مع زقوت، 2022).

ويتحدث عصام العاروري مفوض عام للهيئة عن خطط عمل الهيئة المستقبلية، قائلاً: نحن بصدد إطلاق عملية إما في شهر تشرين أول/أكتوبر وتشرين ثاني/نوفمبر 2021 لمراجعة خطتنا السنوية لعام 2022 ومراجعة الأولويات، وسنضع استجابات أكثر تتناول موضوع السلم الأهلي وفوضى السلاح والانتخابات، إضافة للعمل الروتيني الذي تقوم به الهيئة منذ تأسيسها قبل 28 عاما.

ويضيف العاروري: كان واضحاً منذ مرسوم التأسيس أن الهيئة تشكلت كهيئة مستقلة حيث أنه لا يتدخل أحد في تعيين مفوضيها، ونسبة التمويل التي تحصل عليها الهيئة من السلطة أقل من 3%، من ناحية أخرى وجود المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان وفق معايير مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة ومبادئ باريس التي صاغت مقومات استقلالية الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان والتزام الدولة موازنات سنوية لهذه المنظمات والهيئات الحقوقية هو قرار سياسي يعبر عن إرادة لدى الدول، مؤكداً أن التمويل من قبل السلطة للهيئة لا يؤثر على سياساتها العامة، وحتى لو كانت النسبة أعلى، فالهيئة لها مجلس مفوضين يُمنع إشغاله من قبل أي ممن يشغلون وظائف عليا في السلطة أو من يشغلون وظائف قيادية في التنظيمات السياسية، بما يعني أنها مستقلة سياسياً وادارياً، وتقارير الهيئة لا يراجعها سوى مجلس مفوضيها ويقدمها للرئيس.

وطالب العاروري أصحاب القرار بفتح المشاركة السياسية للشباب والعودة لطريق الانتخابات وتجديد الشرعيات، ومعالجة جدية وجوهرية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية (وكالة وطن للأنباء لقاء صحفي 2021/8/22).

الشراكة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني:

تقوم الهيئة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً حيوياً فعالاً في إطار تفعيل الحرك الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني، وهي من أهم مداخل المشاركة الشعبية (المزين، 2012)، ومع الشبكات الوطنية لحقوق الإنسان، وفي هذا السياق تعمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على نحو وثيق مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، كما وتقدّم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المساعدة التقنية والقانونية لمؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، وخاصة فيما يتعلق بالأُطر الدستورية والتشريعية المتصلة بإنشاء المؤسسات وطبيعتها ومهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها (www.ichr.ps)، والهيئة عضو في العديد من التحالفات الحقوقية المحلية والإقليمة بما يحقق رسالتها وأهدافها.

يقول عمار دويك مدير عام الهيئة: لدينا مجتمع مدني قوي نفتخر به كفلسطينيين، والهيئة يعتبرها الناس مجتمع مدني بسبب مواقفنا التي بها أحياناً نبرة انتقاد عالي لبعض السياسات والممارسات الرسمية، الناس يعتقدون أننا مؤسسة مجتمع مدني، نحن مؤسسة وطنية رسمية، ووجودنا حسب تصنيف الأمم المتحدة رقم أ بمعنى أننا نلتزم بمبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، النظام الوطني الفلسطيني يقبل بوجود مؤسسة وطنية رسمية تحظى بهذا الهامش الكبير في العمل، واتخاذ مواقف في كثير من الحالات تكون ناقدة لكنها ضمن النظام السياسي وضمن نظام الدستور وضمن أطر منظمة التحرير والشرعية الفلسطينية، لكننا مستقلين وننتقد ونزور ونصدر تقرير سنوي صريح لا يوجد فيه مجاملة، ويتضمن توثيقاً لكافة الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني بكل صراحة، وهذا مؤشر على أن النظام السياسي الفلسطيني يسمح ويتيح ويقبل ويشجع أن تكون لدينا مؤسسة وطنية فلسطينية بهذه القوة (دويك، 2019).

استخدام التكنولوجيا.

تقوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بنشر نشاطاتها وفعالياتها عبر موقعها الالكتروني، ولديها عدد من الروابط على منصات التواصل الاجتماعي الفيس بوك وتويتر وانستغرام (موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps)، حيث تقوم الهيئة بتقديم خدماتها وإيصال رسالتها للجمهور من

خلال تلك المنصات، وهناك تفاعل جيد مع مواقع الهيئة المختلفة خاصة في ظل استحداث نظام الشكوى الالكترونية عبر موقع الهيئة وتسهيل وصول الخدمات لأصحاب الحقوق.

يرى الباحث، ومن خلال عمله في الهيئة أنه يجب الاستمرار في مواكبة التطور التكنولوجي بشكل دائم واستخدامه بما يحقق وصول رسالة الهيئة لأصحاب الحقوق وأصحاب الواجب بسهولة، ويتطلب ذلك مزيداً من التوعية للجمهور واستخدام المنصات المختلفة لتسهيل وصول خدمات الهيئة لجميع المواطنين، وقد يكون ذلك من خلال إيقونة خاصة بالهيئة أو تطبيق معين يتم تثبيته على الأجهزة الالكترونية المختلفة، أو عبر إطلاق قناة تلفزيونية أو إذاعية أو المواقع الالكترونية تحاكي نشاطات الهيئة لمتابعة الانتهاكات وتوعية الجمهور ورصد حالة حقوق الإنسان في فلسطين.

5.2 الدراسات السابقة والتعقيب عليها

1.5.2 الدراسات السابقة

نظراً لحداثة الموضوع وقلة الدراسات المتعلقة به، فإن الدراسة تسعى لاستعراض قدراً مناسباً من الدراسات التي ساهمت في إثراء هذا الموضوع، وذلك على النحو التالي:

1. دراسة (عباش، 2017) بعنوان:" إشكالية السياسة والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجاً".

هدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع المغاربي ودراسة ظاهرة التنمية السياسية، كآلية للتغيير والإصلاح السياسي في تونس، وخصوصاً بعد الإخفاقات المتكررة للمشاريع التنموية والإصلاحات السياسية في ظل الأحادية الحزبية، حاولت تونس خوض جملة من الإصلاحات مست كل القطاعات خاصة السياسي منها، تحت راية الديمقراطية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي نشأ فيها هذا النظام، أو مراعاة معتقدات وثقافات البيئة الجديدة التي يحاولون نقل الديمقراطية إليها، فمبادئ وأهداف الديمقراطية ليست غريبة عن المجتمعات المغاربية باعتبار أن الإسلام كان سباقاً في هذه المبادئ، وأن الدول المغاربية هي دول إسلامية وبالتالي هي أدرى بها، ولكن المشكلة المطروحة هي على المستوى التطبيقي بمعنى كيفية الانتقال من مرحلة ما هو نظري إلى إجرائي إلى حيز التجربة والتنفيذ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن الدول المغاربية هي دول تطبق الشريعة الإسلامية وبالتالي، فإن واقع الانتقال السلمي للسلطة لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم في تلك البلدان.

2. دراسة (الخلايلة، 2017) بعنوان:" حقوق الإنسان السياسية بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (دراسة مقارنة).

سلّطت الدراسة الضوء على موضوع حقوق الإنسان (المدنية والسياسية)، من خلال القواعد التشريعية لكلٍ من الشرائع السماوية بشكل عام والإسلامية بشكل خاص، مقارنةً بالإعلان العالمي

لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1948 ،كما استعرضت مفهوم حقوق الإنسان والحريات العامة، والتطور التاريخي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الحريات في الديانات السماوية والقانون الدولي من جانب والحقوق المدنية لكلٍ من الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جانب آخر، كما وضحت مصادر وأنواع الحقوق المدنية في الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان كدراسة كمية مقارنة.

استندت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها " :يوجد علاقة ارتباطية بين الأسس العامة التي قام عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبين ما استندت عليه الشريعة الإسلامية من مصادر " وقد استخدمت الدراسة كلٍ من المنهج القانوني والتحليل الكمي، والمقارن.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان استند في بنوده الثلاثين على مراعاة الشرائع السماوية بشكل عام، وذلك عند مناقشة مجمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع وجود بعض التباينات بما ورد في مصادر الشريعة الإسلامية في حرية التعبير والرأي واحترام حقوق الآخرين والزواج كونها مكفولة ومسؤولة، بينما يوجد بعض التباينات مقارنةً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3. دراسة الخطيب (2017) بعنوان:" أسس حقوق الإنسان في التشريع الديني والدولي".

تناولت الدراسة أسس حقوق الإنسان في التشريع الديني والدولي، وقد بيّنت أن الأحكام الدينية الإسلامية التي وردت في القرآن الكريم ،جاءت شاملة وكاملة وواضحة في تعريف الإنسان على حقوقه التي منحها له الله عز وجل، وحدود حرياته التي لا يجوز له تجاوزها حتى لا يمس بحقوق وحريات الآخرين، كما تناولت الدراسة الشريعة الإسلامية التي منحت الإنسان حقوقه، على أساس المساواة والعدل بين الناس، ولأجل تكريمه وضمان الأمان والسلام بين البشر، حتى يعرف كل إنسان حدود حقوقه وحرياته، ولا يعتدي على حقوق غيره من البشر، وإلا فإنه يتعرض للمعاقبة في الدنيا والآخرة، أما المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد أرادت بنصوصها التي أقرت بحقوق الإنسان الحفاظ على كرامته وسلامته، ونشر الأمان والسلام والطمأنينة بين البشر في مختلف أنحاء العالم .

بينت نتائج الدراسة أن المقصود بأسس حقوق الإنسان في التشريع الديني والدولي "هو المبادئ أو الأسس التي بنيت عليها هذه الحقوق أو الأهداف التي أرادت الشريعة الإسلامية أو المواثيق الدولية تحقيقها عند منحها الحقوق للإنسان.

وتوصلت الدراسة إلى أن النصوص التي أقرتها منظمات حقوق الإنسان حافظت على كرامة الإنسان وسلامته، كما ساهمت في نشر السلام والأمن والطمأنينة بين البشر في مختلف بقاع الأرض.

4. دراسة (حفاف، 2017) بعنوان:" دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية، بإعتباره فاعلا أساسياً جنباً إلى جنب مع الدولة والقطاع الخاص، وهذا التأصيل تطلب بداية تحديد إطار (مفاهيمي نظري) لكل من المجتمع المدني والتنمية الإنسانية، كما تناولت الكشف عن العلاقة الناشئة بين المجتمع المدني والتنمية الإنسانية، وهي العلاقة التي سمحت بالكشف عن بُعْد تنموي اكتسبه المجتمع المدني في سياق جملة من التحولات والتغيرات المتسارعة التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة.

كما تناولت الدراسة مسألة مساهمة منظمات المجتمع المدني في الجزائر في توسيع خيارات التنمية الإنسانية، وهو الجزء الذي أظهر أن الساحة الجزائرية بالرغم مما تحتويه من عدد معتبر من منظمات مجتمع مدني وتنوع كبير في مجالات نشاطها، إلا أن هذه المنظمات لا تتسم بأنها منظمات تنموية، فهي لم تستطع تجاوز ثقافة العمل الرعائي الخدمي، بمعنى آخر أنها لم تتحرك ولم تواكب نفسها مع التطور الذي لحق بدور المجتمع المدني ليتحول من منظمات رعائية خدمية إلى منظمات تنموية تمكينية.

وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع المدني الجزائري منذ مطلع الألفية شهد تطوراً كمياً، ولم يتطور كيفياً، الأمر الذي أدى إلى محدودية دوره في عملية التنمية الإنسانية، ويرجع ذلك إلى جملة من التحديات والعراقيل المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني، وبطبيعة النظام السياسي الجزائري، وأخرى مرتبطة بالمجتمع وثقافته.

5. دراسة (الدواوسة، 2017) بعنوان:" دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية".

تطرقت الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية من خلال التطرق إلى فهم الواقع التنموي الفلسطيني وبعض المشاكل التي مر بها المجتمع الفلسطيني والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام المنظمات الأهلية والمؤسسية بصورة خاصة تلك التي عانت من أوضاع سياسية واقتصادية قاسية وصولاً الى معاناة المواطن الفلسطيني، وايجاد مخرج من الازمات التي تعصف به وتحسن من مستواه المعيشي.

وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تساهم في تحقيق التنمية المجتمعية للمواطن الفلسطيني المتأثر بالأوضاع المعيشية الصعبة التي يمر بها.

6. دراسة (سراج، 2016) بعنوان:" آليات مراقبة حقوق الإنسان".

هدفت الدراسة للتعرف على ماهية آليات مراقبة حقوق الإنسان وأهميتها، إضافة إلى الحقوق والحريات المرتبطة بالعمل الأمني من قبيل الحق في الحياة والحرية والأمان على شخص الإنسان وماله وعرضه، وعدم إخضاع أي شخص للتعذيب ولا للمعاملة القاسية واللاانسانية أو النيل من كرامته، كما تناولت الدراسة تقسيم آليات مراقبة احترام حقوق الإنسان من خلال الآليات التابعة للأمم المتحدة والآليات الوطنية والاليات التابعة لوزارة الداخلية والاليات القضائية والهيئات غير الحكومية.

وتوصلت الدراسة الى "أن الحريات المتعلقة بالبعد الأمني تمس حرية وأمن المواطن، وبالتالي تؤثر على وضعه المعيشي وعلى كرامته، فإخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة القاسية ينتج عنها ردة فعل سلبية من قبل المواطن الذي أنهكته القبضة الحديدية المسلطة عليه.

7. دراسة (عبد الرؤوف، 2015) بعنوان:" الآليات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان".

هدفت الدراسة إلى توضيح الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وهي متعددة منها، الآليات الحكومية كالقضاء والبرلمان والحماية الدبلوماسية في الخارج للمواطنين، ومنها الآليات غير الحكومية كمؤسسات المجتمع المدني وغيرها، ومنها كذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتمتع بطبيعة قانونية خاصة، كما استعرضت الدراسة دور البرلمان في حماية الحقوق والحريات من خلال الدور التشريعي والدور الرقابي، إضافة الى بيان أنواع التحقيقات البرلمانية من خلال التحقق التشريعي والتحقق الانتخابي والتحقق السياسي، تناولت الدراسة كذلك الحماية القضائية الوطنية لحقوق الإنسان والرقابة القضائية على دستورية القوانين.

وتوصلت الدراسة الى أن هناك دور للنيابة العامة في مجال حقوق الإنسان ودور القضاء الجنائي من خلال كفالة حق الدفاع للمتهم، وتطبيق قاعدة الشك التي تفسر لصالح المتهم، وتطبيق الأصل في الإنسان البراءة، وإلقاء عبء إثبات الاتهام على النيابة العامة.

8. دراسة (ليلى، 2013) بعنوان:" دور المجتمع المدني في التنمية السياسية".

تطرقت الدراسة إلى البحث حول زيادة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وارتباطه بتحقيق التنمية السياسية، والكشف عن دور المؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية المرتبط بوجود المجال الديمقراطي، إضافة لتوطيد التنمية السياسية الذي هو نتاج نسق العمل الجمعوي، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لرصد المداخل التاريخية لمفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية، إضافة إلى المنهج الوصفي، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد خصائص مفهوم المجتمع المدني وفي وصف تحليل تأثير منظمات المجتمع المدني بالتنمية السياسية في دول المغرب العربي وخلفية تحويل مفهوم التنمية السياسية إلى مؤشرات الديمقراطية والمشاركة السياسية والتنشئة السياسية ودراسة مساهمة المجتمع المدني في تحقيقها، إضافة الى منهج تحليل المضمون، حيث تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال العودة إلى النصوص القانونية والدستورية وتحليل مضامينها، وتوصلت الباحثة الى نتائج أبرزها: ضعف البنية الداخلية للمنظمات والذي يتضح من خلال سيادة نمط النخبوية والاعتماد المفرط على شريحة معينة– سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية– لقيادة وتوجيه هذه المنظمات الأمر الذي يؤدي إلى تحييد شرائح واسعة من المجتمع ووقوفها خارج دائرة

التأثير في المنظمات التي يفترض فيها أن تكون إحدى الوسائل المركزية لاستقطاب وتأطير الجماهير حول هذه المنظمات لخوض نضالاتها المدنية المتنوعة، كذلك عجز منظمات المجتمع المدني عن إيصال ونشر وتعميم مفهوم المجتمع المدني وأهدافه وبرامجه إلى قطاعات أكثر اتساعاً وشمولية، والاكتفاء بتمركز هذه المنظمات ونشاطاتها داخل المدن والبلدات الكبيرة وضعف التواجد داخل التجمعات السكانية الريفية والمهمّشة اجتماعياً واقتصادياً على المستوى الوطني الشامل لفلسطين.

9. دراسة (النوايشة، 2011) بعنوان:" دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن".

هدفت الدراسة إلى بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الفترة الواقعة بين (1989–2009)، فضلاً عن التعرف على أهم المعوقات التي تحد من دورها وفاعليتها، والبحث عن الوسائل التي تسهم في الحد منها، كما قدمت الدراسة فرضية قائمة على أن منظمات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسالتها القائمة على دفع عملية التحول الديمقراطي في الأردن، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لرصد المداخل التاريخية للتحولات الديمقراطية في الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها تعتبر آفاق التطور الديمقراطي مقيدة بكثير من النصوص الدستورية، ومنها قانون الانتخاب الاردني المؤقت رقم (15) لعام 1993م، فضلاً عن محدودية دور الأحزاب السياسية والنقابات المهنية مما أدى الى تهميش دورها في عملية التحول الديمقراطي.

10. دراسة (مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2010) بعنوان:" المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان– التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات).

تطرقت الدراسة (المسودة) لوضع تصور واضح حول نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إضافة إلى إدخال مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، كما تطرقت المسودة الى توضيح لجنة التنسيق الدولية ومبادئ باريس مع الإشارة إلى وجود مبادرات نابعة من المجتمع المحلي ومراكز التثقيف العام والتوعية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما هدفت المسودة توضيح ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع رصد لأهم انتهاكات

حقوق الإنسان على مستوى دول العالم، فضلاً عن التعرف على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات النزاع وما بعد النزاع وكيفية تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

11. دراسة (يوسف، 2009) بعنوان:" أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية".

تناولت الدراسة البحث عن أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م؛ إذ انطلقت من فرضية مفادها: أن ازدواجية السلطة أثرت بصورة سلبية في عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية وأدائها ووظائفها، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات، وأدت تلك الازدواجية الى نشوب صراع وتنازع للصلاحيات بين مؤسسات النظام السياسي وبين الحزبين الكبيرين في السلطة، والذي أدى إلى الانقسام السياسي والجغرافي لمؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها، ما يؤدي إلى عرقلة إمكانيات وآفاق التنمية السياسية للسلطة الفلسطينية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة وبحث واثبات فرضياتها.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن ممارسة السلطة في النظام السياسي الفلسطيني وتداولها لا يجري وفقاً للقواعد الدستورية والقانونية المحددة، وبخاصة القانون الأساسي، وظهر كذلك تراجع قدرات النظام السياسي في القيام بوظائفه(الاستخراجية والتوزيعية والاستجابية)، كما أظهرت الدراسة عجز مؤسسات وأجهزة النظام عن مواجهة وحل مشاكل وأزمات التنمية السياسية(أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة،) التي تعززت نتيجة الصراع على السلطة .إضافة إلى عدم توفر المساواة بين المواطنين أمام القانون وفي الاستفادة من الفرص والموارد المتاحة.

12. دراسة (بن كادي، 2008) بعنوان:" التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها".

تطرقت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة التخلف السياسي وظاهرة التنمية السياسية ومدى إمكانية تحقيق تنمية سياسية في الوطن العربي، كما ركزت الدراسة على التنمية السياسية وتزايد الاهتمام بها من قبل صانعي السياسة العرب وغيرهم، وتناولت أسباب ظاهرة التخلف السياسي في الوطن العربي وربطها بالحداثة الداخلية والخارجية، واستعرضت دور الاستعمار الغربي للوطن العربي والصراع الاسرائيلي القائم، وانعكاسات الحرب الباردة، إضافة إلى التطرق لمظاهر التخلف السياسي

في الوطن العربي بمستويات مختلفة. تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة، حيث سعت الدراسة إلى إبراز تنامي دور الهيئات الوسيطية من أحزاب ومنظمات المجتمع وإعادة بعثها وتنشيطها والدور البارز في تحديد سياسات المنظمة، كما أبرزت الدراسة العقبات التي حالت دون تحقيق التنمية السياسية في الوطن العربي.

2.5.2 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تناولت "دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية"، حيث قيام الباحث بتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين "الدراسة الحالية" والدراسات السابقة، على النحو التالي:

أولاً: أوجه الاتفاق.

1. من حيث الهدف:

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف حيث هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف على مبادئ حقوق الإنسان ودورها في تحقيق التنمية السياسية.

2. من حيث الأداة:

استخدمت الدراسات السابقة أسلوب المقابلة كأداة رئيسية للدراسة وهو ما يتفق مع الدراسة الحالية.

3. من حيث المنهج:

تم استخدام المنهج الوصفي للدراسة في كافة الدراسات السابقة.

4. من حيث الفترة الزمنية:

أشارت أغلب الدراسات السابقة الى أن تلك الدراسات تعتبر حديثة حيث تراوحت بين الفترة (2004-2017).

ثانياً: أوجه الاختلاف.

1. من حيث المكان

اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في مكان الدراسة حيث تناولت أغلب الدراسات السابقة الطابع العربي (مصر – الأردن– المغرب– الجزائر–تونس).

3.5.2 ما يميز الدراسة الحالية

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

– كتابة الإطار النظري للدراسة.

– التعرف على منهج الدراسة.

– التعرف على أداة الدراسة المستخدمة.

– التعريف بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ودورها المميز في متابعة حالة حقوق الإنسان كمؤسسة وطنية متخصصة لحقوق الإنسان تستخدم العديد من الأدوات للرقابة على مدى التزام الجهات الرسمية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام والحق في التنمية السياسية بشكل خاص من خلال عقد الاجتماعات والتدريب وإصدار التقارير وتلقي الشكاوى بخصوص الانتهاكات وإصدار النشرات التوعوية ومتابعة القوانين والقرارات الصادرة عن الحكومة ومدى موائمتها مع القانون الأساسي والمعايير الدولية ذات العلاقة.

– دراسة متخصصة (غير مسبوقة –حسب علم الباحث) حول الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومجال عملها وتمويلها وبرامجها وهيكلها التنظيمي وعلاقتها المؤسسات الشبيهة ومؤسسات المجتمع المدني ومتلقي الخدمة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 تمهيد

تعد منهجية الدراسة وإجراءاتها بمثابة الموجه الأساسي والمنظم للعمل البحثي الذي يساهم في تأطير الأعمال العلمية بشكل منهجي يستند إلى النظريات العلمية الرصينة التي يتم الاعتماد عليها في إقرار كافة الجوانب العلمية التفصيلية المرتبطة بإنجاز الأعمال البحثية.

فمنهجية الدراسة تصف كافة الأساليب والطرق والإجراءات التي قام الباحث باتباعها بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المرصودة، وفي هذا الاطار فإنه يتوجب على الباحث إيضاح كافة الإجراءات المنهجية التي طبقها في بحثه.

فالمنهجية هي الأساس الأهم في العمل البحثي، لأنه بدون منهجية واضحة يصبح فاقداً لقيمته العلمية الأصلية التي يجب أن ترتبط بشكل واضح بطرق محددة لها أصولها التي ساقتها المناهج البحثية، ولها شروطها في الاستخدام التي يجب تحقيقها من أجل الحكم على النتائج البحثية بانها نتائج موثوقة يمكن الاعتماد عليها وتعميمها.

وفي هذا السياق فإن هذا الفصل من الدراسة يوضح المنهجية التي اتبعها الباحث في دراسته من حيث الأساليب والطرق والإجراءات والأدوات والأساليب التي تم تطبيقها من بداية تحديده للمشكلة ومروراً بالمنهج الذي اختاره كمسار للدراسة، وانتهاءً باختبار فرضياته البحثية والإجابة على تساؤلات البحث، للوصول إلى تحقيق الهدف النهائي الذي صممت هذه الدراسة من أجلها.

2.3 منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بغية وصف وتوضيح وتمثيل الآليات القانونية لحقوق الإنسان، إضافة إلى تتبع نشأة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وطبيعة عملها، من أجل استخلاص المبادئ القانونية المتعلقة بالدراسة، والخروج بنتائج وتوصيات حول موضوع الدراسة، كما وظفت الدراسة هذا المنهج لعرض مفهوم وتعريف التنمية السياسية، تم الاعتماد على أداة تحليل المضمون من خلال العودة والاستناد إلى النصوص القانونية والدستورية وتحليل مضامينها.

3.3 أداة الدراسة

تم استخدام أداة "المقابلة" وهي إحدى أدوات جمع المعلومات والبيانات في الدراسة العلمية، حيث يتجه الباحث الى إجراء حوار أو محادثة مع شخص واحد أو أكثر (من عينة الدراسة)، وذلك بهدف الحصول على المعلومات أو البيانات المرتبطة بمشكلة أو ظاهرة البحث العلمي، ويقوم الباحث بطرح مجموعة من الاستفسارات أو الأسئلة أو الايضاحات على أفراد العينة، الذين يجيبون على ما يطلبه الباحث العلمي، وهو ما يتناسب مع الموضوع البحثي الذي يهدف إلى دراسة دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية، إذ أن الاعتماد على هذه الأداة يمكّن الباحث من وصف الظاهرة كما هي على أرض الواقع والتحديد الكمي والكيفي لأبعادها المتنوعة وهو ما يرتبط بأهداف الدراسة المرصودة.

4.3 مصادر جمع البيانات

استخدمت الدراسة ما يلي:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال المقابلة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

5.3 مجتمع الدراسة

مجتمع الدراســـة يعرف بأنه، جميع مفردات الظاهرة التي يدرســـها الباحث, وبناءً على مشـــكلة الدراســـة وأهدافها فإن المجتمع المســـتهدف يتكون من جميع العاملين في الهيئة المســـتقلة لحقوق الإنسان وعدد من المتخصصين من خارج الهيئة.

6.3 عينة الدراسة

استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل، حيث يقوم هذا الأسلوب على إخضاع جميع مفردات المجتمع للدراسة، وقام الباحث بإجراء مقابلة على مجتمع الدراسة، حيث تم إجراء المقابلات على كافة مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (11) من موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وعدد من المتخصصين من خارجها.

7.3 تحليل بيانات استمارة المقابلة

قام الباحث بتحليل إجابات المبحوثين حول الأسئلة التي قام بطرحها على مجموعة من أصحاب الشأن من العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في المحافظات الجنوبية لفلسطين في داخل الهيئة ومختصين من خارجها، وكانت إجابات المبحوثين على النحو التالي:

الاجابة على السؤال الأول والذي ينص على:" ما أهمية وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟"

من خلال المقابلات التي قام بها الباحث، مع السادة المبحوثين وسؤال الباحث لهم حول ما مدى أهمية وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، فكان جوابهم على النحو التالي:

يرى **السيد/ سمير زقوت، من مركز الميزان لحقوق الإنسان:** أن وجود الهيئة المستقلة هو أمر ضروري وبالغ الأهمية، بالنظر لطبيعة عمل الهيئة وتكوينها، فهي متفردة في كونها ليست منظمة أهلية ولا حكومية هي مؤسسة دولة، لا تتبع الحكومة، كما وتقوم بعدة أدوار فائقة الأهمية ويتيح لها تفويضها وولايتها ما لا يتاح لغيرها من المؤسسات الأهلية الأخرى، فهي بقدر ما تشاطر منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في قدر من أدوارها كتلقي الشكاوى ومتابعتها، إلا أنها تلعب دوراً مهماً في الحماية الوقائية فهي تضطلع بتدريب ورفع وعي المكلفين بإنفاذ القانون عندما

تشعر بوجود مشكلات لها علاقة بصوابية فهم القانون، كتدريب أفراد الأمن والشرطة وغيرهم من العاملين في قطاع العدالة، حول القانون ومحدداته وضرورات احترامه في معرض تنفيذه. كما أنها تتمتع بحق الوصول وزيارة السجون والمعتقلات زيارة عامة وهو أمر لا يتاح للمنظمات غير الحكومية التي يسمح لها بزيارة موكليها فقط، كما تستطيع أن تمارس علميات الضغط والتأثير من الداخل لتعديل إجراءات وسياسات، وهي بذلك تلعب دورا وسيطاً بين المواطن والحكومة وفي الوقت نفسه تلعب دوراً وسيطاً بين منظمات المجتمع المدني، ولاسيما المؤسسات الأهلية والحكومة، حيث تساعد في التغلب على العقبات التي قد تواجه عمل المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع الدوائر الحكومية ووجودها يمثل ضرورة حقيقية

ويرى **السـيد جميل سـرحان** :" أن أهمية وجود هيئة وطنية لحقوق الإنسـان تكمن في طبيعة اختصـاصـها وتميزها كونها المؤسـسـة الوطنية لحقوق الإنسـان والتي تتولى الرقابة على أداء الجهات الرسـمية، وقد منحها التفويض صـفة متابعة حالة حقوق الإنسـان ومدى التزام الجهات الرسـمية بحمايتها ومدى فهم المواطن لحقوقه وكيفية نشـر ثقافة حقوق الإنسـان وفق المفاهيم المختلفة كالديمقراطية والمشاركة والتداول السلمي للسلطة".

وأضاف **السيد/ بهجت الحلو** قائلاً: إن وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لها دور وطني ومحوري في المجتمع، فهي تعمل على حماية حقوق الإنسان وتعمل على الرقابة على مؤسسات الدولة المدنية والامنية من خلال استقبال الشكاوي من قبل المواطنين، وكذلك من خلال مراقبة مدى انسجام القوانين والسياسات المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك تكمن أهمية وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من خلال معالجة الشكاوي التي تصل الى المؤسسة، ولقد زادت أهمية المؤسسة بعد انضمام فلسطين الى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ووضحت **السيدة النائبة/ هدى نعيم** بقولها، "أن وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تقوم بدور أساسي ورئيسي في الحفاظ على حقوق الإنسان، والحفاظ على الحريات العامة انطلاقاً من قانون الهيئة التي يحكم عملها.

في حين رأى **السيد/ أمجد الأغا** "أن وجود مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ينطوي على أهمية كبرى انطلاقاً من كونها تعتبر الجهة التي تقوم برصد ومتابعة مستوى احترام حقوق الإنسان من الجهات الرسمية وتسهم في الضغط على الجهات المخالفة لحقوق الإنسان من أجل تصويب خطأها.

من جهة أخرى أكد **الســـيد/ باســـم أبو جري** "أن الهيئة المســـتقلة لحقوق الإنســـان تعتبر من المؤســـســـات الرقابية على ممارســـة الســـلطات الرســـمية في المجتمع الفلســـطيني، وهي تتمتع بالحيادية والموضـوعية في عملها، وتضـاعفت أهميتها نظراً لخصـوصـية الأراضـي الفلسـطينية وحالة الانقســام الســياســي الداخلي، وغياب المجلس التشــريعي (كجهة رقابية)، حيث بات من الضـروري وجود جسـم رقابي مثل الهيئة المسـتقلة كي تواصـل عملية الرقابة والتقييم للممارسـات اليومية في قطاع غزة والضـفة الغربية، واصـدار المواقف حول أي مخالفة أو انتهاك يتنافى مع القوانين الدولية والمحلية.

أما **السيد/ علاء اسكافي** فقد أكد على أن وجود الهيئة المستقلة لدولة فلسطين بالصفة القانونية التي تتمتع فيها لابد من وجودها كديوان للمظالم ومؤســـســـة وطنية ودورها الرقابي على أعمال وتصرفات الأجهزة الدولة الرسمية بكل تأكيد مع وجودها.

وأكد على ذلك **السيد/ اسلام التميمي** بأهمية وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية نابع من رؤيتها المتمثلة ببناء وإيجاد مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان لتصبح جزءً من نسيجه الثقافي، إضافة الى المهام والولاية التي تتمتع بها والتي ترتكز على مهام واختصاص المؤسسات الوطنية من حيث تقديم النصح والمشورة للدولة ورصد مدى امتثالها بمتطلبات حقوق الإنسان على المستويين التشريعي والسياسي، إضافة الى ولايتها في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية بمختلف دوائرها ومؤسساتها المدنية والأمنية، كما تقوم الهيئة بدور أساسي في التثقيف والتوعية على حقوق الإنسان.

ويرى **الســيد/ حازم هنية** "أنه من الضــروري وجود الهيئة المســتقلة لحقوق الإنســان للعمل على متابعة شكاوى المواطنين ولأنها هي الجهة الوطنية الوحيدة على الأراضـي الفلسطينية، فإن الهيئة المستقلة تعمل على متابعة شكاوي المواطنين من خلال قسم الشكاوي، وتعمل على إجراء لقاءات توعوية من خلال قسم التدريب".

وقد إرتأى **الســيد/ معن ادعيس**، "أن من الأهمية بمكان وجود الهيئة المسـتقلة لحقوق الإنسـان كونها تقوم بدور أساسي ورئيسي في الحفاظ على حقوق الإنسان وعلى الحريات العامة انطلاقاً من قانون الهيئة التي يحكم عليها".

ويرى الباحث أن وجود الهيئة المستقلة يشكل ضمانة لحماية حقوق الإنسان، بالنظر لطبيعة عمل الهيئة وتكوينها، فهي متفردة في كونها ليست منظمة أهلية ولا حكومية هي مؤسسة دولة، لا تتبع الحكومة، وتقدم توصاتها وتقاريرها للجهات المختصة بكل شفافية ونزاهة.

الاجابة على السؤال الثاني والذي ينص على:" ما رؤيتك لمفهوم التنمية السياسية، وما أبرز مراحل تطورها؟"

من خلال المقابلات التي قام بها الباحث مع السادة المبحوثين والسؤال الموجه لهم حول رؤيتهم لمفهوم التنمية السياسية وأبرز مراحل تطورها، فكان جوابهم على النحو التالي:

أجاب **السيد/ سمير زقوت** قائلاً: "بأن مؤشرات التنمية السياسية في فلسطين تراجعت كأثر مباشر لتراجع مؤشرات ديمقراطية النظام السياسي، فالأصل أن مفاعيل عمل النظام السياسي الديمقراطي تكفل بشكل تلقائي إحداث تنمية سياسية وتشرك المجتمع بأطيافه وفئاته كافة في العملية السياسية، ولكن ما جرى من انقضاض على محددات الديمقراطية في نظامنا السياسي والتي كفلها القانون الأساس الفلسطيني الذي حدد معالم النظام السياسي ونظّم العلاقة بين مكوناته وسلطاته الثلاث. لذلك أعتقد أن تراجع مؤشرات الديمقراطية ومخالفة القانون الأساسي لعبتا دوراً مهم في تقويض أسس التنمية السياسية، فمثلاً لم يعد القضاء سلطة مستقلة سواء في رام الله أم غزة، وأصبحت السلطة التنفيذية تهيمن على السلطات كافة، فبعد حل التشريعي تحولت السلطة التنفيذية لتقبض بالتشريع ومن خلاله قوضت استقلال القضاء، وانقلبت على مبدأ دورية الانتخابات والتداول السلمي للسلطة. وعليه، تراجع دور الحزب السياسي عدا فتح وحماس كقوتين نافذتين، وعزف الشباب عن الانخراط في الأحزاب بعد أن بدا أن حزبين فقط يملكان القوة والموارد ومن هم خارجهما لا أثر لهم فتراجع دور الأحزاب القائمة ولم يعد بالإمكان ظهور أحزاب جديدة، لو أن الانتخابات تجري بشكل دوري كل أربع سنوات لاختلف الأمر لتقوية الأحزاب ونشط انخراط الشباب فيها.

هذا بالإضافة إلى أن تعطيل العملية الديمقراطية ترافق مع انقضاض السلطة التنفيذية على منظومة الحقوق والحريات التي من شأنها أن تلعب دوراً في التنمية السياسية من خلال رفع وعي المجتمع ولاسيما الشباب، بحيث يتجاوز أثر حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والحق في تشكيل الجمعيات وحرية عملها التنمية السياسية إلى التنمية الشاملة التي تطال الاقتصاد

والمجتمع ومفاهيمه الثقافية والاجتماعية السـائدة وتحدث تنمية سـياسـية من خلال توسـيع دائرة المشاركة السياسية للشباب والأحزاب وغيرها من البنى الاجتماعية.

ويضيف زقوت أننا أمام تخلف سياسي وليس تنمية، والتحديات الماثلة هي في استعادة قيم الديمقراطية ومحدداتها ولاسيما إطلاق الحريات وضمان دورية الانتخابات، وضمان نظام انتخابي يقوم على النسبية المطلقة (القائمة) وبمبلغ تأمين مستر،د وأن يكون في متناول الأحزاب الصغيرة، وبنسبة حسم لا تتجاوز نسبة 1% لضمان تمثل الأحزاب الصغيرة والتشجيع على تأسيس أحزاب جديدة".

وهنا يقول **السيد/ جميل سرحان** :" أن التنمية السياسية بمفهومها الواسع تعرضت لانتكاسة كبيرة منذ العام 2006 وما تبعه من انقسـام سـياسـي وجغرافي فلسـطيني، وخاصـة انقسـام المجلس التشـريعي الفلسـطيني وعدم إجراء انتخابات رئاسـية وتشـريعية وبلدية، مما أثر على فكرة التداول السلمي على السلطة وحقوق الإنسان وخلق فجوات تشريعية كبيرة طالت جميع المناحي في حياة الشعب الفلسطيني".

وأضاف **السيد/ بهجت الحلو**: "أن واقع التنمية السياسية في فلسطين هو في أسوأ حالاته، وذلك نتيجة تغلب الاعتبارات السياسية على مفهوم التنمية السياسية بما يتضمنه من حقوق المواطن والمشاركة في الحكم، ويفصل بين السلطات، إضافة الى إعلاء قيم المواطنة والمسؤولية والمحاسبة". ويشير الى أن أبرز تحديات التنمية السياسية هو التسلط الحزبي، وحالة الانقسام وتفكك السلطات الثلاث، وتحتاج التنمية السياسية في فلسطين الى أدوات رقابية تساعد المواطنين على معايشة الظروف الحالية".

في حين بينت **السيدة النائبة/ هدى نعيم**: "أن واقع التنمية السياسية التي تحياها فلسطين هي الآن في أسوأ حالاتها ويعتبر الانقسام الفلسطيني الفلسطيني هو أكبر تحدٍ يواجه التنمية السياسية في فلسطين".

ورأى **السيد/ أمجد الأغا**: "أن حالة الانقسام التي حدثت في المجتمع الفلسطيني منذ عام 2006م يعتبر التحدي الأبرز لأي مشاريع أو رؤى للتنمية السياسية، ويضاف اليها بشكل ثانوي التدخلات الخارجية الاقليمية التي تعيق أي نهضة للتنمية السياسية في فلسطين".

من جهة أخرى أكّد **السيد/ باسم أبو جري** :" أنه من أجل تحقيق التنمية السياسية لابد من توافر مجموعة من المقومات، لعل أبرزها وأهمها، احترام ثقافة الاختلاف وضمان حرية الرأي والتعبير،

وفي الخطوة الثانية من المهم تحديد المرجعيات السياسية ومساحة واختصاص كل الأجسام بدءً من منظمة التحرير الفلسطينية، مروراً بالهيئات التمثيلية، حتى الأحزاب الفلسطينية بوصفها لاعب أساسي في تحقيق التنمية، من المفترض وضع الضوابط بحيث يكون القرار المتعلق بالشأن العام مدروس ومحسوب ويُسهم في تحسين التنمية السياسية، وفي الخطوة الثالثة: المطلوب تفعيل وتطبيق الحق في الانتخابات وضمان دوريتها، وارساء علاقة طيبة مع المجتمع المدني وافساح المجال أمامه كي ينطلق بحرية أكبر، دون قيود أو ضوابط تحد من حرية عمله".

وهنا يرى **السيد/ علاء اسكافي:** "أن التنمية السياسية في فلسطين في حالة ضعف وتراجع ربما غيابها وخاصة في الأعوام السابقة، أبرز تحدياتها استمرار الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي الفلسطيني بكافة مؤسسات الدولة الرئاسية والتشريعية والسلطات التنفيذية، ضعف القيادة السياسية غير المؤهلة في عملية التنمية السياسية".

وأشار **السيد/ إسلام التميمي :**" أن أحد عوامل ومؤشرات وجود تنمية سياسية في أي بلد من ضمنها فلسطين هو طبيعة ومستوى علاقتها السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، بالارتكاز على مجموعة من المقومات والعناصر من بينها الديموقراطية والمشاركة السياسية والحكم الرشيد. تقع فلسطين في دائرة شديدة التعقيد من حيث الواقع التي تعيشه من حيث كونها دولة تحت احتلال وما تتعرض له من سياسات إسرائيلية عنصرية تقوض معها إمكانية الحكم والسيادة والاستقرار، فلا سيطرة على معابر ولا حدود ولا مجال للاستفادة من الثروات الطبيعية، عدا عن حرية التنقل والتواصل ما بين المدن والمحافظات، وخير مثال على ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. التي يقطع أوصالها جدار فصل وضم عنصري. إن تحدي الاحتلال يقف على رأس البيئة السياسية الخارجية التي تحدد ملامح وطبيعة التنمية السياسية في فلسطين والظلال القاتمة التي يلقيها على مستقبل هذه الدولة التي حصلت على مكانة في الأمم المتحدة بصفة دولة مراقب غير عضو. نتيجة غياب أي تسوية أفق سياسي".

أما المسألة الأخرى المتعلقة بتفكيك وتحليل واقع التنمية السياسية في فلسطيني هو المستوى الثاني من عوامل التنمية السياسية هو العلاقات الداخلية ، فمنذ العام 2007 وفلسطين تعيش واقع انقسام سياسي تحكمان سيطرتهما على مقاليد الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر

الذي أنشأ واقعاً سياسياً منقسماً تجلى في السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولاحقاً تم إلغاء الأخيرة ولم يعد للمجلس التشريعي أي دور سياسي يلعبه وخاصة في مجال الرقابة والمساءلة وإقرار القوانين والموازنات ومنح الثقة لتشكيل الحكومات. ويتصل بذلك غياب الانتخابات العامة الأمر الذي يعني تفرد في نظام الحكم وغياب التعددية والتداول السلمي للسلطة.

إن من أبرز تحديات التنمية السياسية في فلسطين إضافة لما سبق غياب إرادة سياسية جادة في مكافحة الفساد والطلاق الحريات العامة التي تعرضت الى انتكاسة إضافية بعد انتكاستها التي رافقت الانقسام السياسي منذ 14 عام، وفي التدقيق بمؤشرات الفساد يضع فلسطين في مواقع متأخرة في مكافحة الفساد.

يمكن تلخيص التحديات بنقاط رئيسية

- استمرار الاحتلال الاسرائيلي.
- غياب الحريات العامة، وتقلّيص مساحة الفضاء المدني.
- عدم فعالية المؤسسات ومحدودية المساءلة.
- ضعف المساءلة وسيادة القانون.
- عدم إدراج حقوق الإنسان كما يلزم في الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية.
- الانقسام الداخلي وعدم وجود مصالحة".

ومن هنا يرى **السيد/ حازم هنية :**" أنه لا يوجد أي تطور للتنمية السياسية بسبب وجود الانقسام الفلسطيني الداخلي وعدم إجراء انتخابات والتداول السلمي للسلطة".

ويضيف **السيد/ بكر التركماني:** " أن هناك مشكلة كبيرة متعلقة بها في فلسطين تصل لمرحلة الغياب فلا قانون للأحزاب ولا وجود تداول سلمي للسلطة وزاد الأمور سواء الإنقسام السياسي الفلسطيني، كما أن الأخطر من ذلك هو التبريرات لهذا الواقع بأننا تحت الاحتلال وأن الاحتلال هو السبب ولكن حقيقة الأمور غير ذلك تماما فكان يمكن لنا أن نلائم أنظمتنا بما يخدم مشروع التحرر الوطني، إضافة إلى تهلهل منظمة التحرير وتفرد طرفي الإنقسام في الحكم".

ويرى **السيد/ معن ادعيس:**" أن واقع التنمية السياسية التي تحياها فلسطين هي في أسوء حالاتها بسبب الانقسام الفلسطيني البغيض والذي يعتبر أكبر تحدٍ لمقومات التنمية السياسية".

ويرى الباحث أن مؤشرات التنمية السياسية في فلسطين تراجعت كأثر مباشر لتراجع مؤشرات ديمقراطية النظام السياسي، فالأصل أن مفاعيل عمل النظام السياسي الديمقراطي تكفل بشكل تلقائي إحداث تنمية سياسية وتشرك المجتمع بأطيافه وفئاته في العملية السياسية، فالتنمية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال وضمان إحترام حقوق الإنسان.

الاجابة على السؤال الثالث والذي ينص على:" ما مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟"

من خلال المقابلات التي قام بها الباحث، مع السادة المبحوثين وسؤال الباحث لهم حول مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان، فكان جوابهم على النحو التالي:

أجاب **السيد/ سمير زقوت** :" أن التنمية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعمال وضمان احترام حقوق الإنسان بل أدعي أن هناك علاقة جدلية بين التنمية السياسية وحقوق الإنسان فلا يمكن إحداث تنمية سياسية دون إعمال وضمان احترام حقوق الإنسان والعكس، فعلى سبيل المثال كيف يمكن أن نجري انتخابات حرة ونزيهة إذا لم تكن حرية الرأي والتعبير وحرية تشكيل الأحزاب وحرية التجمع السلمي مكفولة؟ فكيف يمكن أن نجري انتخابات تؤمن مشاركة سياسية للشباب وتوسع من دائرة المشاركة إذا لم يحمي القانون حق المواطن في المشاركة في الترشح والتصويت؟ كيف نؤمن مشاركة النساء إذا لم يحمي القانون حقهن في المشاركة وإذا لم يمنحن ميزة تفضيلية للتخلص من ذكورة المجتمع التي تمثل عقبة كؤود، أما مشاركة السيدات والفتيات بفاعلية وانخراطهن في العمل السياسي والعام؟ وإذا كان النظام يسعى لإحداث التنمية فهو ضمنياً يجب أن يكفل طائفة واسعة من الحقوق والحريات، التي أصبحت صفات تلازم النظام السياسي إلى جانب المبادئ الأساسية كسيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية والتداول السلمي للسلطة".

ويرى **السيد/ جميل سرحان** :" أنه لتحقيق التنمية السياسية في مجتمع ما لابد من العمل على تطوير أدوات حماية حقوق الإنسان وتعزيز إحترام الحقوق والحريات والمشاركة وضمان مراقبة

التشـــريعات التي تحترم الحريات ومدى موائمتها مع معايير حقوق الإنســـان الدولية والاتفاقيات التي التزمت بها فلسطين، كما أنه من الضروري تنمية الدور الرقابي من خلال الشكاوى والأدوات المختلفة، والالتزام بالقانون، ومن المؤكد أنه في حال كان هناك تنمية ســـياســـية حقيقية تنعكس إيجاباً على المجتمع والمواطن ومسيرة التقدم والنمو".

وأضاف **السيد/ بهجت الحلو** :" أن التنمية السياسية تسهم بشكل كبير في موضوع التمكين من معايير حقوق الإنسان، وذلك لأنها نشكل أحد المعايير الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة، لذلك فإن التنمية السياسية بمفهومها الواسع تنطوي على مبادئ الحكم الرشيد، والفصل عن السلطات، والتداول السلمي للسلطة، وعليه فالتنمية السياسية تجمع معايير ومبادئ حقوق الإنسان في سياق تمكيني وفق نهج قائم على حماية حقوق الإنسان".

في حين رأت **السيدة النائبة/ هدى نعيم:**" أن غياب التنمية السياسية والتعددية السياسية هي الحقيقة الفاعلة سواء في غزة أو الضفة الغربية والتي ستؤدي حتماً الى تحقيق أقل قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان".

في حين أن **السيد/ أمجد الأغا** يرى :" أن وجود الاستقرار السياسي وتداول السلطة وسيادة القانون وقضاء فعّال يساهم بشكل فعّال في التمكين الحقوقي والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير بيئة صحية وحيوية لعمل المؤسسات الحقوقية".

من جهة أخرى أكد **السيد/ باسم أبو جري** :" أن ثمة علاقة مترابطة بين التنمية السياسية وحقوق الإنسان، وكلما تمكن المجتمع من ارساء قواعد وأسس صحيحة على صعيد بناء المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية الفاعلة والقوية خاصة السياسية، كلما ساعد ذلك في ضمان بيئة حاضنة ومساعدة للتمكين الحقوقي. ويتجاوز الأمر رغبة السلطات إذ أن احترام الحقوق السياسية للمواطنين واجب على الدولة احترامه وتطبيقه".

وهنا أكد **السيد/ علاء اسكافي** :" أن وجود تنمية سياسية مؤهلة بكل تأكيد ستعمل على تعزيز حقوق الإنسان وتمكين المواطن الفلسطيني حصوله على حقوقه بموجب القوانين المحلية والدولية، وعلى الصعيد المحلي والدولي".

في هذا السياق أشار **السيد/ إسلام التميمي** :" **أن** التنمية السياسية تعتبر شرطاً موضوعياً وأساسياً في التنمية السياسية، اذا أخذنا بمكونات وعناصر التنمية السياسية في المشاركة المجتمعية والانتخابات والثقافة السياسية والعمل النقابي، ومشاركة الشباب. هذه العناصر هي

مؤشـرات لمدى جدية السـلطة في إفسـاح المجال للمواطنين في ممارسـة حقوقهم في التعبير عن الرأي والمشـاركة بكافة مسـتوياتها. واضـح أن المرحلة الحالية وبخاصـة في المحافظات الشـمالية وكذلك الأمر في المحافظات الجنوبية تراوح مكانها بل تعود أدراجها في الارتكاز على حقوق الإنســـان، وإذا ما راجعنا وقيمنا واقع الانتخابات ســـواء العامة منها أو النقابية نرى تفرد الحزب الحاكم في كلاعب أوحد في تقرير مصير ومستقبل الانتخابات التي تم تأجيلها لأسباب ومبررات لم تقنع الشارع".

وأضاف **السيد/ حازم هنية** :" أن عمل التنمية السياسية يتأثر بشكل مباشر مع باقي الحقوق".

وأشار **السيد/ بكر التركماني** أن عمل التنمية السياسية يشكل رافعة لتمكن المواطنين من المطالبة بحقوقهم بالتأكيد يؤثر سلبا على تمتع المواطنين بحقوقهم كما هو الحال الأن في فلسطين.

ويرى **السيد/ معن ادعيس** :" أن غياب التنمية السياسية والتعددية السياسية هي الحقيقة الفاعلة سواء في غزة أو الضفة والتي ستؤدي إلى تحقيق أقل قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان".

ويرى الباحث أن التنمية السياسية تسهم بشكل كبير في موضوع التمكين من معايير حقوق الإنسان، وذلك لأنها نشكل أحد المعايير الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة، لذلك فإن التنمية السياسية بمفهومها الواسع تنطوي على مبادئ الحكم الرشيد، والفصل عن السلطات، والتداول السلمي للسلطة، وعليه فالتنمية السياسية تجمع معايير ومبادئ حقوق الإنسان في سياق تمكيني وفق نهج قائم على حماية حقوق الإنسان".

الاجابة على السؤال الرابع والذي ينص على:" ما الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟"

من خلال المقابلات التي قام بها الباحث مع السادة المبحوثين، وسؤال الباحث لهم حول الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية ، فكانت إجاباتهم على النحو التالي:
أجاب **السيد/ سمير زقوت** :" أن الأصل في ذلك هو أن الاستراتيجيات التي تتبعها الهيئة هي استراتيجيات فاعلة ومؤثرة، ولكن في ظل الواقع المستعصي الذي تمر به الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما الانقسام السياسي الحاد والعميق والذي خلق واقعاً مفاده أننا أمام نظامين قانونيين وقضائيين واحد في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة، ويختلفان حتى في القوانين

الســـارية وليس فقد في القرارات الإدارية والســـياســـات، كما أن تعطيل المجلس التشـــريعي أفقد النضـال الحقوقي أدواته الفاعلة ليتراجع الدور من دور يؤثر في التشـريعات والسـياسـات ويحدث تغييراً إيجابياً لجهة تعزيز الحقوق والحريات وإحداث تنمية سـياسـية بل وتنمية شـاملة إلى تحقيق نجاحات محدودة وفي جزئيات ليســت كلية، وبالنظر لطبيعة تكوين الهيئة ودورها فهي لا تمتلك وسـائل من شـأنها أن تضـمن نتائج واضـحة لجهودها، وكما أعتقد فإن احداث تنمية سـياسـية يتطلب احترام معايير الديمقراطية وإعمالها في بنية النظام وتفاعلاته الداخلية، وفي ظل حالة الشرذمة فإن جهود الهيئة وغيرها من المؤسسات لا تحقق نتائج جوهرية، فمثلاً تشكيل المحكمة الدسـتورية كان مخالفاً للقانون كثير من القوانين التي شـرعت في زمن الانقسـام تخالف الدسـتور ولو أن النظام السياسـي غير منقسم وتشكيل المحكمة الدستورية احترم القانون لكان من السـهل الطعن في القرارات أمام المحاكم كإجراء نهائي لوقف هذه المخالفات، ولكن للأسـف في ظل هذا الواقع فالهيئة مارست نشـاطات متنوعة وبذلت جهود كبيرة دون أن تحقق الهدف، لذلك فإنه دون وجود بيئة حاضنة (سيادة قانون، فصل بين السلطات، استقلال السلطة القضائية) من الصعب إحداث تغيير جوهري، وأعتقد أن مهمة التغيير منوطة بالدرجة الأسـاسـية بمدى فاعلية الأحزاب والنقابات أكثر منها في الهيئة المستقلة".

وهنا يرى **السيد/ جميل سرحان** :" أن الهيئة تعتمد في عملها على وحدات ودوائر مختلفة وتستخدم أدوات متعددة تشكل آليات العمل في مجال حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال فإن برنامج الشكاوى يعطي ثقة للناس للجوء للجهات المستقلة والمطالبة بحقوقها، كذلك فإن دائرة المناصرة تحفز وتعزز على المطالبة بالحقوق وعدم قبول انتقاصها وفضح الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون، فالتقارير التي تصدر عن الهيئة تستعرض الواقع وتقدم التوصيات للجهات المختلفة، كذلك فإن دائرة السياسات تتابع القرارات الصادرة عن الجهات الرسمية وتتابع مدى موائمتها مع القوانين المعمول بها ومعايير حقوق الإنسان المتعارف عليها والاتفاقيات التي وقعت عليها فلسطين، وكل ما سبق يعتبر أدوات إيجابية تحقق نتائج ملموسة في صيانة حالة حقوق الإنسان واحترامها وعدم تجاوزها أو تخطيها".

ويلاحظ أن الهيئة لا تركز على مواضـيع التنمية السـياسـية بشـكل واضـح في برامجها ولا يظهر ذلك على صـفحتها الرسـمية ولا تصـدر تقارير خاصـة تركز على ملفات التنمية السـياسـية مما يخفي جزء مهم من دور الهيئة المنوط بها.

وأضاف **السيد/ بهجت الحلو** :" أن تلك الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية هي:

أولاً/ الأدوات الرقابية والتي تتمثل في مراقبة التشريعات والسياسات ذات الصلة بالتنمية السياسية وإبداء الملاحظات حول المحاور السلبية والايجابية من منظور الاتفاقيات المبرمة.

ثانياً/ التدخلات من خلال اجراءات بناءً على أصحاب الواجب لاتخاذ تدابير تسهم في تعزيز المشاركة السياسية.

ثالثاً/ من خلال التمكين والترتيب والتوعية وتسليط الضوء على سبل تحقيق التنمية السياسية في فلسطين.

رابعاً/ تمكين مؤسسات المجتمع المدني للقيام بأدوارها في مجال التنمية السياسية.

في حين رأت **السيدة النائبة/ هدى نعيم:**" أن أدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تعتمد على التقارير الدورية والزيارات الميدانية ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان وهي أدوات من شأنها التأثير ايجاباُ في تحقيق التنمية السياسية".

في حين رأى **السيد/ أمجد الأغا** :" أن الأدوات المستخدمة من الهيئة المستقلة تتمثل في عمليات رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتقصي الحقائق، ولكن تحتاج إلى تطوير وتحديث كي تتلاءم مع المتغيرات السياسية وحالة الإنقسام والركود في المؤسسات الرسمية بسبب تعطل الانتخابات".

من جهة أخرى أكد **السيد/ باسم أبو جري** :" أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تركز في أنشطتها على عملية الرصد والتثقيف، وتوظف أنشطة الرصد والمتابعة في التقارير والرسائل، بينما تنظم ورش العمل والدورات من أجل تثقيف أكبر عدد من المسؤولين والموظفين والمواطنين، ولذلك يعتقد أن هذه الأدوات مهمة وبالإمكان تطويرها من خلال تحليل العلاقات بين القوى المحلية والإقليمية ولعب دور مؤثر تجاه الأطراف المؤثرة".

وفي هذا أكد **السيد/ علاء اسكافي** :" أن الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية هي أدوات كافية ولها الأثر بالحد الأدنى لتحقيق التنمية السياسية في ظل حالة الانقسام، وخاصة غياب المجلس التشريعي وانقسام القضاء".

ومن هنا أشار **السيد/ إسلام التميمي** الى حد ما تسهم الهيئة المستقلة باعتبارها آلية من آليات حماية حقوق الإنسان في فلسطين في تحقيق التنمية السياسية، وبخاصة في حرص المؤسسة على تقديم النصح والمشورة للدولة في اتباع أفضل الممارسات لتضمين وادراج حقوق الإنسان في سياساتها. ولعب دور الوسيط في معالجة القضايا والشكاوى سواء الفردية منها والجماعية أو

تلك التي تشكل راي عام, وكان لها حضور في اكثر من ملف، على سبيل المثال لا الحصر، ملف الحريات العامة، وملف النقابات، وملف السلامة الأمنية، والانتخابات والمصالحة الداخلية وغيرها من الملفات الجوهرية التي كانت ملفات حاضرة في الساحة الفلسطينية.

ترصد الهيئة المستقلة مدى امتثال فلسطين للاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها، وتشكل هذه الاتفاقيات إطارا معيارياً ينبغي على الأطراف الدولية في هذه الاتفاقيات أن تعمل بموجب انضمامها على اتخاذ تدابير إدارية وتشريعية وقضائية ينسجم مع مضمون كل اتفاقية، وهذه التدابير في حال الالتزام بها من جانب الدولة ان تحدث فرقا في اصلاح ومواءمة النظام القانوني والسياسي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى تقوم الهيئة بدور تثقيفي لتعميم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتمكين الفئات المستهدفة في برامجها من أصحاب الواجب والمكلفين بإنفاذ القانون من احترام حقوق الإنسان ومراعاة الحساسية تجاه الفئات الأولى بالرعاية مثل، النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء وسكان المناطق النائية".

وأشار **السيد/ حازم هنية** :" أن أثر الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية السياسة من خلال عقد ورشات عمل ولقاءات مع الجهات السياسية والعمل على تقريب وجهات النظر لدي كل الاطراف من أجل تحقيق التنمية السياسية".

ورأى **السيد/ بكر التركماني** :" أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تعتمد على متابعة شكاوى المواطنين مع الجهات ذات العلاقة سواء على مستوى الحقوق المدنية والسياسية أو الاقتصادية والإجتماعية، كما تتابع وتراجع السياسات والتشريعات الرسمية وتقدم ملاحظاتها وتوصيتها بهذا الشأن بحيث تكون متلائمة مع ما التزمت فيه فلسطين بالاتفاقيات الدولية والعهدين".

وأضاف **السيد/ معن ادعيس:**" أن التقارير الدورية والزيارات الميدانية ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان هي من أدوات من شأنها التأثير ايجاباً نحو تحقيق التنمية السياسية".
ويرى الباحث أن الهيئة تعتمد في عملها تستخدم أدوات متعددة تشكل آليات العمل في مجال حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال فإن برنامج الشكاوى يعطي ثقة للناس للجوء للجهات المستقلة والمطالبة بحقوقها، كذلك فإن دائرة المناصرة تحفز وتعزز على المطالبة بالحقوق وعدم قبول انتقاصها وفضح

الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون، فالتقارير التي تصدر عن الهيئة تستعرض الواقع وتقدم التوصيات للجهات المختلفة، كذلك فإن دائرة السياسات تتابع القرارات الصادرة عن الجهات الرسمية وتتابع مدى موائمتها مع القوانين المعمول بها ومعايير حقوق الإنسان.

الإجابة على السؤال الخامس والذي ينص على:" ما آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية؟"

من خلال المقابلات التي قام بها الباحث مع السادة المبحوثين وسؤال الباحث لهم حول آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية، فكان جوابهم على النحو التالي:

أجاب **السيد/ سمير زقوت** على ذلك، "بأن هناك العديد من آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية كمجلس المفوضين ودوره الريادي في حماية حقوق الإنسان، كذلك استخدام أدوات الضغط والمناصرة، إضافة الى دور الوساطة بين الأطراف في قضايا معينة، ولكن السيد سمير زقوت يعتقد أن الموضوع غير مرتبط بنجاعة الآليات والأدوات والاستراتيجيات، ولاشك في أن الهيئة وغيرها من المؤسسات الأهلية لعبت أدواراً مهمة في الوساطة بين أطراف الصراع عشرات المرات في عناوين كالصحة والكهرباء وغيرها، وكانت تصل إلى توافقات تحد من أثر الخلافات على المواطنين، كما أنها لعبت أدواراً مهمة في حماية الحقوق والحريات بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، وهي بذلك تشجع الشباب وغيرهم من فئات المجتمع على الانخراط في العمل السياسي ولكن إحداث التنمية الحقيقية يتطلب إنها الانقسام وإعادة الاعتبار لقيم الديمقراطية في نظامنا السياسي وهذا أمر أصبح مرهوناً بإرادة المتصارعين السياسيين فتح وحماس".

ويرى **السيد/ جميل سرحان :**" أن دور الهيئة هو الوساطة في القضايا المختلفة بين أصحاب الحقوق وأصحاب الواجب وتقديم النصح والمشورة للجهات الرسمية والمؤسسات فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان واللتزام بمعايير القانون والإنصاف للضحايا والفئات المهمشة وتبني قضايا المواطنين وتقديم مقترحات الحلول، كذلك تم بذل العديد من الجهود للتمكين من إجراء الانتخابات في خلال السنوات السابقة من خلال الضغط على جهتي الانقسام وعقد اللقاءات مع جميع المعنيين مثل الحكومتين والفصائل والمؤسسات، وإجراء الاتصالات مع الجميع لضمان التداول السلمي للسلطة، كما تم تبني العديد من الملفات من قبل الهيئة مثل ملف شهداء العام 2014 وملف قطع الرواتب والمستحقات المالية للموظفين والتقاعد القسري، وهناك استجابة في بعض الملفات لكنها نسبية،

كذلك تبذل الهيئة جهوداً أكبر للتفاعل مع المواطن ومشاركة همومهم مع المسئولين وأصحاب الواجب ونقوم بتوعية المواطنين بحقوقهم".

وأضاف **السيد/ بهجت الحلو:**" أن هناك العديد من الآليات المستخدمة لتفعيل دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية وهي:

أولاً/ رسم خطط لتحديد الفئات المهمشة والأولى بالرعاية في كل منطقة.

ثانياً/ تفعيل دور مكاتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في مجال الرصد والتوثيق والتمكين.

ثالثاً/ التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً/ عقد دورات إعلامية من خلال التواصل مع الموظفين العاملين في الهيئة في المحافظات الجنوبية.

خامساً/ القيام بتغطيات إعلامية عبر منصاتها لتعزيز التنمية السياسية بالجنوب.

سادساً/ حث الاطراف غير الرسمية (الأحزاب) للقيام بدور فاعل في تعزيز دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في المحافظات الجنوبية.

في حين رأت **السيدة النائبة/ هدى نعيم** :" أن تلك الآليات تمثلت في منحها الاستقلالية الدائمة والمبادرة والاستقلال وعدم التدخل في عمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان".

ودليل ذلك أن **السيد/ أمجد الأغا** رأى :" أن آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية بتمثل في وجود العدالة في تناول الأحداث والقضايا التي تنطوي على أساس حقوق الإنسان وتوظيف تقارير الهيئة في الحث على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية وتكريس الفصل بين السلطات وسيادة القانون والتحرر من الأجندة السياسية".

وقد أكد **السيد/ باسم أبو جري:** "أن تلك الآليات تتمثل فيما يلي:

- التقييم المتواصل والشفاف والنزيه لتجربة الأحزاب والحركات الفلسطينية، وتقديم المشورة والنصائح، وممارسة الضغط من أجل معالجة نقاط الضعف في النظرية والتطبيق.
- دراسة وتحليل تركيب المؤسسات من ناحية علمية ومدى مراعاته لأسس الإدارة السليمة.
- لعب دور أكبر من خلال إقامة تحالفات دولية وإقليمية لحث الأطراف الفلسطينية على احترام الحقوق السياسية للفلسطينيين.
- مراجعة آلية تكوين مجلس المفوضين والمكتب التنفيذي واللجان الاستشارية، وتوسيع المعيار كي يشمل تمثيل متوازن للمحافظات على كافة مستوى الوطن، بعض المحافظات لم تحظى بأي تمثيل في هذه الأجسام.
- مراجعة الأنشطة والبحث عن مساحات جديدة، وتكوين جماعات ضغط أكثر فاعلية".

وهنا أشـار **السـيد/ علاء اسـكافي** :" إلى أنه يمكن تفعيل آليات دور الهيئة المسـتقلة من خلال جلسات مسائلة للجهات المسؤولة وجهات المكلفة بإنفاذ القانون".

وأشار **السيد/ إسلام التميمي** :" إلى ضرورة التعاون الفعال ما بين المؤسسات الرسمية والهيئة المسـتقلة لحقوق الإنسـان عند التخطيط ورسـم السـياسـات العامة والقيام ببرامج وأنشـطة مختلفة لتعميم ثقافة حقوق الإنسـان والمسـاءلة. وإشـراك الشـباب والنسـاء والأطفال والأشـخاص ذوي الإعاقة في التخطيط. بحيث تكون العملية مسـتجيبة لاحتياجاتهم ودعم فرص وصـولهم لمواقع صنع القرار سواء في المؤسسات الحكومية المختلفة ومن بينها البلديات والهيئات المحلية".

في حين رأى **السـيد/ حازم هنية** :" أن آليات تفعيل دور الهيئة المسـتقلة في تحقيق التنمية السـياسـية في المحافظات الجنوبية تكمن في مجلس المفوضـين ودوره، اسـتخدام أدوات الضـغط والمناصرة، دور الوساطة بين الأطراف في قضايا معينة".

وأضـاف **السـيد/ بكر التركماني** :" أن من تلك الاليات منها الاسـتقلالية الدائمة والحيادية والاستقلال وعدم التدخل في عمل الآخرين".

أما **السـيد/ معن ادعيس** فقد أضـاف :" أن من آليات تفعيل دور الهيئة المسـتقلة في تحقيق التنمية السـياسـية في المحافظات الجنوبية مجلس المفوضـين ودوره، واسـتخدام أدوات الضـغط والمناصرة، ودور الوساطة بين الأطراف في قضايا معينة".

ويرى الباحث ضرورة التعاون الفعال ما بين المؤسسات الرسمية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عند التخطيط ورسم السياسات العامة والقيام ببرامج وأنشطة مختلفة لتعميم ثقافة حقوق الإنسان والمساءلة. وإشراك الشباب والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط بحيث تكون العملية مستجيبة لاحتياجاتهم ودعم فرص وصولهم لمواقع صنع القرار سواء في المؤسسات الحكومية المختلفة ومن بينها البلديات والهيئات المحلية، إضـافة إلى تفعيل دور مجلس المفوضين في متابعة القضايا المهمة، واستخدام أدوات الضغط والمناصرة، دور الوساطة بين الأطراف في قضايا معينة خاصة القضايا العالقة مثل قضايا قطع الرواتب وعدم اعتماد شهداء العدوان ومستحقات الموظفين وإجراء الانتخابات".

الاجابة على السؤال السادس والذي ينص على:" ما مدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص؟"

من خلال المقابلات التي قام بها الباحث مع السادة المبحوثين وسؤال الباحث لهم حول مدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص، فجاءت الاجابة على النحو التالي:

أجاب **السيد/ سمير زقوت** :" بأن التجاوب نسبي ولا يطال جوهر الأشياء على سبيل المثال الدعوة لإجراء الانتخابات وإلغاء قرار الرئيس بتجميدها لم تجد أذان صاغية، حظر التعذيب، إقرار قانون حماية الأسرة، التراجع عن القرارات بمراسيم التي مست الشأن القضائي، حماية حرية التجمع السلمي وحرية الراي والتعبير وحرية تشكيل الجمعيات كلها لم تجد فيها تدخلات الهيئة وغيرها من المنظمات الأهلية استجابة من قبل الرئيس والحكومة بمؤسساتها المختلفة لأنها تتعارض مع منطق التفرد والحكم الاستبدادي، لكن الهيئة تحقق نجاحات في الدفاع عن الضحايا كالإفراج عن معتقل جرى اعتقاله تعسفياً على خلفية الرأي، فتح تحقيق حول ممارسة تعذيب في حالة هنا أو هناك استرداد حق من حقوق الإنسان حرم من حقه، فالأمر ليس مرتبط بدور الهيئة ومدى فعاليته بقدر ما هو مرتبط بقدرة الأحزاب السياسية والبنى المجتمعية الأخرى بالدفع نحو استعادة الديمقراطية وحماية الحريات والعودة إلى تداول السلطة سلمياً، وبالبيئة العامة التي تعاني من تغييب مبادئ الحكم الديمقراطية كسيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية".

وقال **السيد/ جميل سرحان** :" أن الاستجابة تكون بشكل عام محدودة وغير كافية ونمطية في أغلب الأحيان لأن المشكلة الرئيسية تكمن في الانقسام السياسي وتوابعه، كما أن عدم التوافق على إجراء انتخابات أدى لتفاقم المشكلة حيث أن دورية الانتخابات تحتاج لتفاهمات كاملة ومصالحة، وهذا لم يتم خلال السنوات السابقة وبالتالي فإن الانقسام قد أعاق التنمية السياسية بفروعها المختلفة، وبخصوص المحافظات الجنوبية فإنه لا بد من الشروع في إجراء انتخابات الجامعات والنقابات والمؤسسات كمقدمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية".

وأضاف **السيد/ بهجت الحلو** :" أن تقييمه غير مرضي بسبب حالة الانقسام وتبدل الأولويات لديهم، كذلك فإنه يرى بأن المحافظات الجنوبية هي من أكثر المناطق تضرراً وتهميشاً".

في حين رأت **السيدة النائبة/ هدى نعيم** :" أن تجاوب المحافظات الجنوبية مع توصيات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وهذا بشهادة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان".

في حين رأى **السيد/ أمجد الأغا** :" أن التجاوب بشكل عام جيد ومتطور في القضايا الميدانية والجزائية، ولكن تبقى حالة الانقسام وحالة الاحتقان هي العقبة الرئيسية لتحقيق أي تنمية حقيقية".

وأكد **السيد/ باسم أبو جري** أن تقييمه لمدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة تمثلت فيما يلي:

- يوجد احترام إعلامي وظاهري لمخرجات الهيئة على صعيد التوصيات، لكن المشكلة في التركيب الإداري للمؤسسات وكيفية اتخاذ القرار. وتعدد مراكز اتخاذ القرار.
- في المحافظات الشمالية والجنوبية التجاوب محدود مع توصيات الهيئة، حيث تم تأجيل الانتخابات العامة، بينما تواصل السلطات في المحافظات الجنوبية اتباع أسلوب التعيين بدلاً من الانتخابات في المجالس البلدية وهذا مؤشر على عدم احترام الحقوق السياسية أيضاً.

وهنا أشار **السيد/ علاء اسكافي** :" أن تجاوب الجهات الرسمية في المحافظات الجنوبية والشمالية بشكل عام بالحد الأدنى لم يكن معززاً بحملة ضغط على الجهات الرسمية ومشاركة منصات التواصل الاجتماعي".

وأشار **السيد/ إسلام التميمي** :" إلى أن تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة فيما يتعلق بحقوق الإنسان هو نسبي وبطيء إلى حد ما ويقتصر على معالجات فردية في جانب وبعض القضايا العامة في جانب محدود. ورغم التوصيات المتكررة بشأن احترام الحقوق والحريات العامة للمواطنين والدعوة الى إجراء الانتخابات والمصالحة وإنهاء الانقسام، إلا أن الحالة الفلسطينية لم تشهد تحولاً بل ان سياسة الإصلاح الذي أعلن عنها رئيس الوزراء تعثرت بفعل جملة من التطورات والتغيرات التي تشهدها البيئة السياسية".

ورأى **السيد/ بكر التركماني** :" **أن** الإنقسام السياسي أثر على فاعلية الجهات الرسمية في قطاع غزة والضفة الغربية مع توصيات الهيئة بالشأن المرتبط بالانتخابات".

وأكد **السـيد/ معن ادعيس** :" أن هناك تجاوباً في المحافظات الجنوبية مع توصـيات من الهيئة المسـتقلة لحقوق الإنسـان التي شـهدت تطوراً ملحوظاً في السـنوات الأخيرة وهذا بشـهادة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان".

ويرى الباحث أن الاسـتجابة لمتابعات الهيئة تكون بشـكل عام محدودة وغير كافية ونمطية في أغلب الأحيان لأن المشكلة الرئيسية تكمن في الانقسام السياسي وتوابعه، كما أن عدم التوافق على إجراء انتخابات أدى لتفاقم المشـــكلة حيث أن دورية الانتخابات تحتاج لتفاهمات كاملة ومصالحة، وهذا لم يتم خلال السنوات السابقة وبالتالي فإن الانقسام قد أعاق التنمية السياسية بفروعها المختلفة.

الاجابة على السؤال السابع والذي ينص على:" ما الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في المحافظات الجنوبية؟"

من خلال المقابلات التي قام بها الباحث مع السادة المبحوثين وسؤال الباحث لهم حول الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية، فكانت إجاباتهم على النحو التالي:

أجاب **السيد/ سمير زقوت** :" أن أبرز تلك الصعوبات تمثلت في غياب البيئة الضرورية لضمان احترام القانون وفرض سياسته ومنع تغول السلطة التنفيذية على بقية السلطات، دون احترام هذه المبادئ لا يمكن الحديث عن تنمية سياسية، بل مع الوقت نكون أمام تجريف الحياة السياسية وتحويل حتى القائم من أحزاب إلى ما يشبه الديكور، فالحزب السياسي إذا لم يكن هدفه الوصول للسلطة يفقد مبرر وجوده وفي ظل انسداد الأفق وتقويض أسس الديمقراطية في نظامنا السياسي يصبح الحديث عن تنمية سياسية نوع من الفنتازيا لا أكثر ولا يمكن لجهود مؤسسات كالهيئة وغيرها أن تحدث فارقاً كبيراً المهمة الرئيسـية هنا منوطة بالأحزاب والنقابات التشـكيلان الأقوى من بين مكونات المجتمع المدني الأخرى".

وأجاب **السيد/ جميل سرحان:** أن أبرز تلك الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- البيئة السياسية السلبية المرتبطة بالقضية الفلسطينية وخاصة المحيط العربي.
- الحصار وما ينتج عنه من انفصال جغرافي ومشاكل مرتبطة بالتنمية بشكل عام.

- الاحتلال وهو السبب الرئيسي فيما تعانيه فلسطين من ويلات.

- الانقسام وتوابعه المختلفة التي طالت الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.

- عدم فهم الكثير من الجهات المختصة لطبيعة دور الهيئة وعدم التجاوب مع توصياتها.

- ضعف المحاسبة لدى الجهات الرسمية مما يضعف دور الهيئة الرقابي.

وأضاف **السيد/ بهجت الحلو** أن من تلك الصعوبات ما يلي:

أولاً/ صعوبات هيكلية تتمثل في نصوص التشريعات التي تتمتع بقوة الإنفاذ بسبب تغلب السلطة التنفيذية في حماية حقوق الإنسان.

ثانياً/ صعوبات عملية تتمثل في تشتت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بسبب حالة الانقسام السياسي بين شطري الوطن.

ثالثاً/ تدافع أولويات حقوق الإنسان بسبب التغيرات اليومية التي تؤثر سلباً على التنمية السياسية".

في حين رأت **السيدة النائبة/ هدى نعيم** :" أن الانقسام الفلسطيني يعتبر من أبرز الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية".

في حين رأى **السيد/ أمجد الأغا:**" أن الصعوبات يمكن التعبير عنها للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من واقع ممارستها للعملية السياسية وبالتالي فهي الأقدر على التعبير عنها".

من جهة أخرى أكد **السيد/ باسم أبو جري:**" أن من أبرز الصعوبات التي تواجه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية تمثلت فيما يلي:

- استمرار الانقسام السياسي الداخلي، وعدم احترام ثقافة الاختلاف، وانخراط المؤسسات الإعلامية بعشوائية في تأجيج حالة الاحتقان والفرقة، وامتلاك الأحزاب لماكنات إعلامية قوية ومؤثرة.
- الاحتلال الإسرائيلي وعزل قطاع غزة عن العالم الخارجي.
- عدم احترام دورية الانتخابات.
- غياب الإدارة السليمة في التخطيط والتقييم والتوجيه في كافة المؤسسات.
- تقييد حرية عمل المؤسسات الأهلية.

وهنا أشـار **السـيد/ علاء اسـكافي** :" أن أبرز الصـعوبات التي تواجه الهيئة المسـتقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية تمثلت في الانقسام القضائي وعدم الثقة بالقضاء في ظل حالة الانقسام وغياب المجلس التشريعي والانقسام القانوني وازدواجية القوانين. وغياب المسألة للمسؤولين".

ورأى **السـيد/ إسـلام التميمي** :" أن أحد الصـعوبات التي تواجه الهيئة في مهامها وجهودها في تحقيق التنمية السـياسـية هو غياب النهج الشـمولي لدى المؤسـسـات الرسـمية وعدم وجود اسـتراتيجيات واضـحة لدى صـانع القرار للنهوض بالحالة الفلسـطينية من حالة الركود والتشـرذم إلى التقدم الفعلي نحو التنمية السـياسـية الشـاملة، كما أن تقوية نظم العدالة وسـيادة القانون وتحقيق المساواة بين المواطنين وإخضاع صاحب الواجب (الحكومة) للمساءلة هو أحد شروط التنمية السـياسـية هو من المطالب الملحة التي تسـعى اليها الهيئة. وتعتمد الهيئة مقاربة مبنية على حقوق الإنسـان في نهج عملها، وترتكز هذه المقاربة على فكرة عالمية حقوق الإنسـان والمشاركة والتمكين. وعلى صـعيد مواجهة تحديات التنمية السياسية تعمل الهيئة بكل إمكانياتها لتعزيز ثقافة حقوق الإنسـان بهدف بناء مجتمع ديمقراطي ومتسـامح يؤمن بالتعددية والمشـاركة السـياسـية ويعطي الشـباب والنسـاء والأقل حظاً في الانخراط في الحياة العامة. وتوسـعة قاعدة المنادين والمدافعين عن حقوق الإنسـان. وتمكين أصـحاب الواجب من القيام بمهامهم وتقديم خدماتهم على قاعدة تكافؤ الفرص والمساواة وعد التمييز".

وذكر **السـيد/ حازم هنية** :" أن هناك عدة صـعوبات تواجه الهيئة منها اسـتمرار حالة الانقسـام الفلسطيني الداخلي، وعدم استجابة الجهات الرسمية لمتطلبات السياسية".

وأكد **السيد/ معن ادعيس** :" أن الانقسام الفلسطيني يعتبر من أبرز الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية".
ويرى الباحث أن أبرز تلك الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- البيئة السياسية السلبية المرتبطة بالقضية الفلسطينية وخاصة المحيط العربي.
- الحصار وما ينتج عنه من انفصال جغرافي ومشاكل مرتبطة بالتنمية بشكل عام.
- الاحتلال وهو السبب الرئيسي فيما تعانيه فلسطين من ويلات.

– الانقسام وتوابعه المختلفة التي طالت الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.

– عدم فهم الكثير من الجهات المختصة لطبيعة دور الهيئة وعدم التجاوب مع توصياتها.

– ضعف المحاسبة لدى الجهات الرسمية مما يضعف دور الهيئة الرقابي.

8.3 خلاصة للمقابلات

من خلال ما سبق عرضه من مقابلات الباحث مع المختصين وأصحاب القرار في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمعنيين بذلك، خلص الباحث إلى أن وجود الهيئة المستقلة هو أمر ضروري وبالغ الأهمية، بالنظر لطبيعة عمل الهيئة وتكوينها، فهي متفردة في كونها ليست منظمة أهلية ولا حكومية هي مؤسسة دولة، أسست بمرسوم رئاسي، كما وتقوم بعدة أدوار فائقة الأهمية ويتيح لها تفويضها وولايتها ما لا يتاح لغيرها من المؤسسات الأهلية الأخرى، فهي تتلقي الشكاوى وتقوم بمتابعتها، وتلعب دوراً مهماً في الرقابة والتوعية فهي تضطلع بتدريب ورفع وعي المكلفين بإنفاذ القانون عندما تشعر بوجود مشكلات لها علاقة بصوابية فهم القانون، كتدريب أفراد الأمن والشرطة وغيرهم من العاملين في قطاع العدالة، كما أن مؤشرات التنمية السياسية في فلسطين تراجعت كأثر مباشر لتراجع مؤشرات ديمقراطية النظام السياسي، فالأصل أن مفاعيل عمل النظام السياسي الديمقراطي تكفل بشكل تلقائي إحداث تنمية سياسية وتشرك المجتمع بأطيافه وفئاته كافة في العملية السياسية، فالتنمية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعمال وضمان إحترام حقوق الإنسان بل أن هناك علاقة جدلية بين التنمية السياسية وحقوق الإنسان فلا يمكن إحداث تنمية سياسية دون إعمال وضمان احترام حقوق الإنسان، كذلك فإن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تعتمد في عملها على وحدات ودوائر مختلفة وتستخدم أدوات متعددة تشكل آليات العمل في مجال حقوق الإنسان، ومما لا شك فيه أن الانقسام قد أثر بشكل سلبي على قدرة الهيئة على تحقيق التنمية السياسية في فلسطين، كما أن الاحتلال لا يزال يشكل العائق الأكبر أمام عملية التنمية بشكل عام في فلسطين والتنمية السياسية بشكل خاص.

ومن خلال المقابلات السابقة واطلاع الباحث كونه يعمل في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان يمكننا تلخيص بعض نقاط قوة وضعف الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بأداء دورها بشكل عام وبما يخص تحقيق التنمية السياسية بشكل خاص بما يلي:

1. نقاط القوة:

- تتمتع الهيئة بتفويض قانوني دستوري من خلال مرسوم إنشاء الهيئة.
- تمويل مستقر على مدار أكثر من 25 عام.
- مجلس مفوضين يتم اختيارة بطريقة شفافة وفق آلية علنية ومهنية من شخصيات ذات نزاهة وحضور مجتمعي ووطني فاعل.
- إدارة مستقرة وذات خبرة تمكنت من تجاوز العقبات الكبيرة خلال السنوات الماضية وخاصة ما يتعلق بتبعات الانقسام.
- كادر وظيفي متخصص ومؤهل اكتسب خبرة كبيرة في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الماضية.
- عضوية في المحافل الدولية والمحلية المختلفة وشراكة فاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني.
- علاقة جيدة مع المؤسسات الرسمية بما يضمن التأثير إلى حد كبير في السياسات والإجراءات المتبعة من خلال الرقابة المستمرة.
- تقارير دورية منتظمة ترصد الانتهاكات وتقدم الملاحظات والتوصيات.
- سهولة الوصول للهيئة وتقديم الخدمات والاستشارات للمواطنين.
- ثقة كبيرة في أداء وشفافية الهيئة بما يؤهلها لتكون عضو في العديد من المبادرات الوطنية ولجان التحقيق المختلفة.

2. نقاط الضعف

- عدم إقرار قانون ينظم عمل الهيئة مما يؤدي لتقليص أهمية دورها الرقابي على المؤسسات الرسمية المختلفة.
- الظروف السياسية الفلسطينية المعقدة خاصة في ظل حالة الانقسام السياسي وفصل المحافظات الشمالية عن الجنوبية.

- الاحتلال وممارساته ضد مكونات الشعب الفلسطيني بما يؤثر بشكل مباشر على أداء الهيئة لمهامها ونشاطاتها المختلفة.
- عدم تمكن طاقم الهيئة في المحافظات الشمالية والجنوبية من الالتقاء بشكل مباشر مما يؤدي لصعوبة أداء المهام الموكلة والاستفادة من الخبرات المتبادلة
- عدم الحصول على نتائج إيجابية في بعض الملفات التي تتابعها الهيئة (مثل ملف الرواتب واعتماد شهداء عدوان 2014) مما يؤدي لضعف ثقة الجمهور في متابعات الهيئة.
- تباين ثقة المواطنين في أداء المؤسسات الحقوقية مما يؤدي لعدم قيام بعضهم بعرض شكاواهم على المؤسسات الحقوقية ومنها الهيئة.
- عدم تعاطي الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة في بعض الملفات (مثل ملف التعذيب) مما يؤدي للتأثير على قناعة المواطنين بالتوجة للهيئة للمطالبة بحقوقهم.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1.4 تمهيد

تناول الباحث في هذه الدراسة دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية، من خلال ما تطرقت إليه من تأصيل مفاهيمي في الإطار النظري وأدبيات الدراسة، بالإضافة إلى ما تمَ جمعهُ من بيانات أولية من خلال مقابلة معدَة لهذا الخصوص، وبعد تحليل إجابات المبحوثين لبيانات الدراسة خلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي سيتمَ التطرق إليها خلال هذا الفصل.

2.4 نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

1. أضحت التنمية السياسية أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
2. توفر التنمية السياسية للسلطة فرصة التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته وتحديد السياسات العامة.
3. عمل الاحتلال الاسرائيلي على مدار سيطرته على الضفة الغربية وقطاع غزة على إبطاء وتعطيل عملية التنمية بشكل عام، والتنمية السياسية بشكل خاص وحرفها عن مسارها.
4. أثر الانقسام الفلسطيني بشكل سلبي على التنمية السياسية في فلسطين بشكل عام والمحافظات الجنوبية بشكل خاص.

5. تراجعت مؤشرات التنمية السياسية في فلسطين بسبب تراجع مؤشرات ديمقراطية النظام السياسي في فلسطين وبالتحديد في المحافظات الجنوبية.

6. ترتبط التنمية السياسية إرتباطاً وثيقاً بإعمال وضمان احترام حقوق الإنسان.

7. يعتبر وجود الهيئة المستقلة أمراً ضرورياً وبالغ الأهمية، بالنظر لطبيعة عمل الهيئة وتكوينها كونها ليست منظمة أهلية ولا حكومية بل هي مؤسسة دولة.

8. يعتبر غياب المجلس التشريعي عن أداء دوره المنوط به بسبب حالة الانقسام السياسي سبباً رئيساً في تأخر تحقيق التنمية السياسية.

9. وجود دور وطني ومحوري للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في صيانة متطلبات حقوق الإنسان الفلسطيني.

10. تقوم الهيئة بجهود كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان في المحافظات الجنوبية من خلال برامجها المختلفة مثل: برنامج الشكاوى والتوعية والتدريب ومتابعة السياسات والتشريعات.

11. تقدم الهيئة توصيات للجهات المختصة في المحافظات الجنوبية من خلال عدة أدوات منها التقارير والبيانات واللقاءات مع الجهات المختصة.

12. الاستراتيجيات التي تتبعها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان هي استراتيجيات فاعلة ومؤثرة، ولكنها تحتاج للمزيد من التفعيل والدعم.

13. يوجد تجاوب من الجهات الرسمية في المحافظات الجنوبية مع توصيات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام، لكنه غير كافي.

14. تحتاج الهيئة لديمومة تطوير برامجها بما يلائم الظروف والبيئة السياسية في فلسطين بما يشمل ضمان وصول خدماتها لأكبر قدر ممكن من المواطنين من خلال استخدام الأدوات المختلفة وخاصة التكنولوجية.

15. تحتاج الهيئة لنشر نشاطاتها وتدخلاتها حول تعزيز التنمية السياسية بشكل أوضح عبر تقارير خاصة وعبر موقعها الالكتروني.

3.4 التوصيات

بناءً على النتائج السابقة التي توصل إليها الباحث يمكن صياغة بعض التوصيات:

أولا: توصيات على مستوى الجهات الرسمية:

1. ضرورة تضافر الجهود للتخلص من الاحتلال للتمكن من تحقيق التنمية السياسية بشكلها المتكامل.
2. العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني حتى تتحقق التنمية السياسية بشكلها الحقيقي.
3. ضرورة إصدار قانون ينظم عمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بما يضمن تحديد وتفعيل دورها ليكون مرجعية لعمل الهيئة وحجة ملزمة أمام الجهات الرسمية.
4. ضرورة قيام المجلس التشريعي بدوره المنوط به في إقرار ومراجعة القوانين إضافة لدوره الرقابي على نشاطات الحكومة.
5. ضرورة استماع الجهات المختصة في المحافظات الجنوبية لتوصيات وملاحظات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والأخذ بها بما يخدم مصالح المواطنين.
6. تبني تدابير فعالة على المستوى التشريعي، والتنظيمي، والمجتمعي، تتلاءم مع التوجهات الدولية في ملف حقوق الإنسان بما يتناسب مع خصوصية المجتمع الفلسطيني وتحديداً في المحافظات الجنوبية.
7. موائمة القوانين والتشريعات المحلية بما يتلائم مع المعايير الدولية وخاصة بعد توقيع فلسطين على الاتفاقيات الدولية.
8. تعزيز مؤشرات التنمية السياسية في فلسطين الأمر الذي قد يسهم في تحسين مؤشرات ديمقراطية النظام السياسي وبالتحديد في المحافظات الجنوبية.

ثانياً: توصيات على مستوى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان:

1. ضرورة تفعيل أدوات الرقابة التي تستخدمها الهيئة بما يضمن إزالة جميع العقبات أمام أداء دورها في المحافظات الجنوبية.

2. على الهيئة تفعيل دورها في تحقيق التنمية الإنسانية من خلال الأدوات المختلفة خاصة التدريب والتوعية ومتابعة السياسات والتشريعات وبرنامج الشكاوى.
3. ضرورة إبراز نشاطات الهيئة والمتعلقة بالتنمية السياسية في تقارير خاصة مطبوعة، وعلى مواقع الهيئة الالكترونية المختلفة خاصة الصفحة الرسمية.
4. ضرورة قيام مجلس المفوضين بصفته الاعتبارية بدور أكبر للضغط على الجهات المختصة في المحافظات الجنوبية من أجل احترام حقوق الإنسان، ولتحقيق متطلبات التنمية السياسية، والضغط لتحقيق إنجازات ملموسة فيما يتعلق بالملفات العالقة.
5. ضرورة التعاون مع المؤسسات الشبيهة، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، للاستفادة من تجربتها وتبادل الخبرات للمساهمة في تحقيق التنمية السياسية.
6. إستغلال التطبيقات التكنولوجية في نشر رسالة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بما يسهل على المواطنين الوصول لخدمات الهيئة، وعمل نشرات دعائيه وإعلاميه عبر هذا التطبيق لتعميم الوعي الحقوقي وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
7. الضغط على الجهات المختصة لتبني تدابير وطنية سياسية وإجرائية تكفل الحريات لجميع المواطنين.
8. حشد أدوات التمكين على صعيد الخطط والبرامج الرسمية والأهلية، بما يسهم في تعزيز الحقوق وحمايتها.
9. ضرورة قيام الهيئة بابتكار أساليب تواكب معايير التطور والحداثة في المجالات الالكترونية لنشر رسالتها تراعي مسائل التنوع الثقافي وتركز على الفئات المهمشة.
10. تطوير برامج الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بما يلائم الظروف والبيئة السياسية في فلسطين مع ما يشمله من ضمان وصول خدماتها لأكبر قدر ممكن من المواطنين.
11. ضرورة مواكبة وسائل التطور التكنولوجي المستمر واستخدامها بما يؤدي لإبراز رسالة الهيئة ودورها في تحقيق التنمية السياسية.
12. إنشاء صفحات متخصصة على المواقع الالكترونية المختلفة لنشر قيم ومفاهيم ونشاطات الهيئة.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيم، سعد الدين، (1985)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
2. الجابري، محمد عابد، (1979)، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالة المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان.
3. الخطيب، سعدي محمد (2010):" أسس حقوق الإنسان في التشريع الديني الدولي"، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.
4. داناين، روبرت، (2014). اتفاق الوحدة بين فتح وحماس، مجلس العلاقات الخارجية التابع للكونغرس الامريكي، ترجمة زهير عكاشة.
5. الدوواوسة، خالد (2017):" دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية"، سلسلة أوراق بحثية شبابية، فلسطين.
6. سراج، عبد الفتاح (2016) :" آليات مراقبة حقوق الإنسان"، القانون الجنائي الدولي، جامعة المنصورة.
7. الصائغ، يوسف، (1994)، التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، مجلة المنتدى (منتدى الفكر العربي)، السنة 9، العددان 106- 107 تموز/ آب.
8. عباش، عائشة (2017):" إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجاً"، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين.
9. الغزالي، أسامة (1987):" الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، عالم الكتب، رقم (117)، الكويت.
10. الكيالي، عبد الحميد (2013)، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة، ط1 ، بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
11. الكاظم، صالح، العاني، علي (1991):" الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العراق.

12. المزين، مريم (2012)، دور منظمات المجتمع المدني في بناء قيادات نسوية مشاركة، مركز دراسات المجتمع المدني، غزة.
13. هادي، رياض ، (1995)، من الحزب الواحد إلى التعددية، القاهرة، دار الشؤون الثقافية.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. أبو مدين، طاشمة، (2007)، استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة, الجزائر
2. البزم، إبراهيم خليل، (2014)، أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني (2012-1996) دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين.
3. بن كادي، حسن (2008):" التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
4. بوعكاز، حساني، (2015)، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طاهر ملاي، الجزائر.
5. الحراحشة، محمد خير (2016)الدور الرقابي للمركز الوطني لحقوق الإنسان في الاردن وأثره على تنمية السياسية (2016-2002)، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، قسم العلوم السياسية، جامعة آل البيت.
6. حفاف، محمد (2017):" دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية- مطلع الالفية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة-1، الجزائر.
7. الخلايلة، هبة أحمد محمد (2017): " حقوق الإنسان السياسية بين الشريعة الاسلامية والاعلان العالمي لحقوق الإنسان (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
8. زيدان، محمود خالد، (2000)، "التنمية السياسية من منظور الواقع" ،صحيفة الكويتية 2000/3/12م
9. ليلى، عمارة (2013):" دور المجتمع المجني في التنمية السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

10. محمود، خالد سليمان فايز، (2004)، أثر حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
11. النوايشة، عايدة (2011):" دور منظمات المجتمع المجني في عملة التحول الديمقراطي في الاردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
12. يوسف، غسان (2009):" أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

ثالثاً: المجلات والدوريات والصحف

1. أبو سيف، عاطف (2007): أزمة النظام السياسي الفلسطيني الراهن، مجلة سياسات، العدد الأول، شتاء، 2007م.
2. البيج، حسين علوان (1997): المشاركة السياسية والعملية السياسية، مجلة المستقبل العربي، السنة 2020، العدد 223، ص64.
3. الطناني، معين (2011): المصالحة الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد 32.
4. العزام، عبد المجيد (2006):" التنمية السياسية في أعقاب الإنفراج الديمقراطي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد 2.
5. فائق، حمد، (2000)، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، السنة22، العدد251.
6. محمد، عامر كامل، (2000)، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251.
7. يوسف، باسل، (2002)، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية، بيت الحكمة ، العدد 9.
8. ميعاري، محمود، (2008) .تطور هوية الفلسطينيين على جانبي" الخط الأخضر"، دراسة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (74)، العدد 15.

9. مهدية، أبو بكر،(2021)، مقومات التنمية السياسية، ورقة بحثية بحثية اعدت للمشاركة في ورشة عمل بالأكاديمية الليبية طرابلس 2021/7/15، انظر: http://www.almusallh.ly/ar

10.نيروز ساتيك، (2011) الديمقراطية مسالة أمن قومي، 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انظر: https://www.dohainstitute.org

رابعاً: التقارير

1. التقرير السنوي الرابع والعشرين للعام 2017م.
2. (التقرير السنوي للهيئة رقم 21، ص 340)
3.تقرير التنمية العالمية لسنة 1990.

4.مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (2010) :"المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان– التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات".
5.المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمجتمعية، 2008م.

6. (تقرير الرقابة على الانتخابات المحلية عام 2017)

خامساً: المقابلات

1. أبو جري، باسم (2022). باحث في وحدة الدراسات والمساعدة الفنية في مركز الميزان لحقوق الإنسان، تاريخ المقابلة 2022/1/15م.
2. الأغا، أمجد (2021). مدير الدائرة القانونية في المجلس التشريعي بقطاع غزة، تاريخ المقابلة 2021/12/24م.
3. التركماني، بكر (2021). منسق وحدة الشكاوى والتحقيقات في العيئة المستقلة لحقوق الإنسان بقطاع غزة، تاريخ المقابلة 2021/11/20م.
4. التميمي، إسلام (2021). مدير وحدة التوعية والتدريب في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، تاريخ المقابلة 2021/12/20م.
5. الحلو، بهجت (2022). منسق وحدة التوعية والتدريب في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بقطاع غزة، تاريخ المقابلة 2022/1/5م.

6. دعيس، معن (2021). باحث قانوني في وحدة السياسات في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، تاريخ المقابلة 2021/12/15م.

7. زقوت، سمير (2022). مدير وحدة البحث الميداني في مركز الميزان لحقوق الإنسان، تاريخ المقابلة 2022/1/10م.

8. سرحان، جميل (2022): نائب المدير العام لقطاع غزة في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، تاريخ المقابلة 2022/2/5م.

9. سكافي، علاء (2021). مدير مركز الضمير لحقوق الإنسان بقطاع غزة، تاريخ المقابلة 2021/12/10م.

10. نعيم، هدى (2021). النائب بالمجلس التشريعي في قطاع غزة، تاريخ المقابلة 2021/12/24م.

11. هنية، حازم (2021).منسق وحدة السياسات والأبحاث في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بقطاع غزة، تاريخ المقابلة 2021/12/18م.

سادساً: المواقع الالكترونية

1. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=74826

2. www.palestinecabinet.gov.ps/site/449/default.aspx

3. شاكر، هند (2021)، أزمات التنمية السياسية وأثرها في بناء الدولة https://annabaa.org

4. ريراك، حامد (2018)، آليات التنمية السياسية–الأحزاب السياسية https://almerja.com

5. النويهي، آية (2014)، دور المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية، المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de

6. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني : التمديد للرئيس عباس 2008 ، على الموقع الالكتروني/10/.

7. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية .استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم30 كانون أول 2008م:www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2008/p30a.html

8. موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان www.ichr.ps

9. https://e3arabi.com رند عتوم ما هي التنمية السياسية موقع عربي 2020/10/27

10. البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية الفلسطينية 2021/12/21

الهيئة المستقلة تحتفي بتجديد اعتمادها من التحالف العالمي لحقوق الإنسان في الفئة "أ"، وتكرم مفوضها العام السابق لانتهاء ولايته | شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية(pngoportal.org)

11. https://www.politicalsciencenotes.com/articles/political-development-conceptual-explanation/578

13. وكالة وطن للانباء مقابلة صحفية، عصام عاروري مفوض عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان https://www.wattan.net/ar/tv/349232.html

14. مجلة الفصلية عدد خاص 2019 25 د عمار دويك

سابعا: المراجع الأجنبية

1. Abdalhadi Alijla, Political Division and Social Destruction, Generalized Trust in Palestine, Contemporary Arab Affairs (2019) 12 (2): 81–104).

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين.

الملحق رقم (2): أسئلة المقابلة في صورتها النهائية.

الملحق رقم (3): اجابات المبحوثين عن أسئلة المقابلة.

ملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	التخصص	العمل
1	د. تهاني جفال	إدارة عامة	جامعة القدس
2	د. حسن السعدوني	علاقات دولية	جامعة فلسطين
3	يوسف أبو هاشم	قانون خاص+ مدني	جامعة الاسراء
4	عماد محمد أبو حرب	قانون عام	جامعة الامة
5	عبد الله الفرا	قانون خاص+ مرافعات	جامعة الازهر
6	تامر القاضي	قانون جنائي	جامعة فلسطين+ الجامعة الاسلامية
7	محمد زعرب	قانون عام	جامعة فلسطين
8	تضال جراده	قانون خاص	الكلية الجامعية
9	معتز الأغا	قانون خاص+ جنائي	جامعة فلسطين
10	محمد أبو سعده	قانون خاص	جامعة فلسطين
11	طارق الديراوي	قانون عام	جامعة الاسراء

ملحق رقم (2): أسئلة المقابلة بصورتها النهائية

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

السيد : .....

إنني بصدد إعداد دراسة حول **دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية** ، لذا أرجو من سيادتكم التكرم بتزويدي بالمعلومات الضرورية بهذا الخصوص مقدرا لكم جهودكم وشاكرا حسن تعاونكم.

1- ما أهمية وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟

.....

.....

2- ما رؤيتك لمفهوم التنمية السياسية وما أبرز مراحل تطورها؟

.....

.....

3- ما مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟

.....

.....

4- ما الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟

.....

.....

5- ما آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية؟

.....

.....

6- ما مدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص؟

.....

.....

7. ما الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الاراضي الفلسطينية؟

.....

.....

ملحق رقم (3): اجابات المبحوثين عن أسئلة المقابلة

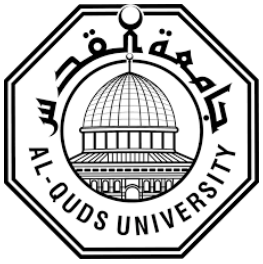

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة السيد/ة: سمير زقوت المحترم/ة

بداية نتقدم لكم بالتحية والتقدير على جهودكم في خدمة وطننا الحبيب من خلال موقعكم الوظيفي ومساهماتكم المجتمعية والوطنية المختلفة، وإنني بصدد إعداد دراسة الماجستير حول **(دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية)**، لذا أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المرفقة بهذا الخصوص مقدراً لكم جهودكم وشاكراً حسن تعاونكم.

1- من وجهة نظرك ما هي ضرورة وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟

أعتقد أن وجود الهيئة المستقلة هو أمر ضروري وبالغ الأهمية، بالنظر لطبيعة عمل الهيئة وتكوينها فهي متفردة في كونها ليست منظمة أهلية ولا حكومية هي مؤسسة دولة، لا تتبع الحكومة. وتقوم بعدة أدوار فائقة الأهمية ويتيح لها تفويضها وولايتها ما لا يتاح لغيرها من المؤسسات الأهلية الأخرى، فهي بقدر ما تشاطر منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في قدر من أدوارها كتلقي الشكاوى ومتابعتها، إلا أنها تلعب دوراً مهماً في الحماية الوقائية فهي تضطلع بتدريب ورفع وعي المكلفين بإنفاذ القانون عندما تشعر بوجود مشكلات لها علاقة بصوابية فهم القانون، كتدريب أفراد الأمن والشرطة وغيرهم من العاملين في قطاع العدالة، حول القانون ومحدداته وضرورات احترامه في معرض تنفيذه. كما أنها تتمتع بحق الوصول وزيارة السجون والمعتقلات زيارة عامة وهو أمر لا يتاح للمنظمات غير الحكومية التي يسمح لها بزيارة موكليها فقط. وهي تستطيع أن تمارس علميات الضغط والتأثير من الداخل لتعديل إجراءات

وسـياسـات، وهي بذلك تلعب دورا وسـيطاً بين المواطن والحكومة وفي الوقت نفسـه تلعب دوراً وسـيطاً بين منظمات المجتمع المدني ولاسـيما المؤسـسـات الأهلية والحكومة تسـاعد في التغلب على العقبات التي قد تواجه عمل المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع الدوائر الحكومية ووجودها يمثل ضرورة حقيقية.

2- ما رؤيتك لواقع التنمية السياسية في فلسطين وأبرز تحدياتها؟

تراجعت مؤشرات التنمية السياسية في فلسطين، كأثر مباشر لتراجع مؤشرات ديمقراطية النظام السياسي، فالأصل أن مفاعيل عمل النظام السياسي الديمقراطي تكفل بشكل تلقائي إحداث تنمية سياسية وتشرك المجتمع بأطيافه وفئاته كافة في العملية السياسية، ولكن ما جرى من انقضاض على محددات الديمقراطية في نظامنا السياسي والتي كفلها القانون الأساس الفلسطيني الذي حدد معالم النظام السياسي ونظّم العلاقة بين مكوناته وسلطاته الثلاث. لذلك أعتقد أن تراجع مؤشرات الديمقراطية ومخالفة القانون الأسـاسـي لعبتا دوراً مهم في تقويض أسس التنمية السياسية. فمثلاً لم يعد القضـاء سلطة مستقلة سواء في رام الله أو غزة، أصـبحت السلطة التنفيذية تهيمن على السلطات كافة فبعد حل التشريعي تحولت السلطة التنفيذية لتقبض بالتشريع ومن خلاله قوضت استقلال القضاء وانقلبت على مبدأ دورية الانتخابات والتداول السلمي للسلطة. وعليه تراجع دور الحزب السياسي عدا فتح وحماس كقوتين نافذتين وعزف الشباب عن الانخراط في الأحزاب بعد أن بدا أن حزبين فقط يملكان القوة والموارد ومن هم خارجهما لا أثر لهم فتراجع دور الأحزاب القائمة ولم يعد بالإمكان ظهور أحزاب جديدة، لو أن الانتخابات تجري بشـــكل دوري كل أربع سنوات لاختلف الأمر ولقوية الأحزاب ونشط انخراط الشباب فيها.

هذا بالإضـــافة إلى أن تعطيل العملية الديمقراطية ترافق مع انقضـــاض الســـلطة التنفيذية على منظومة الحقوق والحريات التي من شـــأنها أن تلعب دوراً في التنمية الســـياســـية من خلال رفع وعي المجتمع ولاسـيما الشـباب، بحيث يتجاوز أثر حرية الرأي والتعبير والتجمع السـلمي والحق في تشـكيل الجمعيات وحرية عملها التنمية السـياسـية إلى التنمية الشـاملة التي تطال الاقتصـاد والمجتمع ومفاهيمه الثقافية والاجتماعية السـائدة وتحدث تنمية سـياسـية من خلال توسـيع دائرة المشاركة السياسية للشباب والأحزاب وغيرها من البنى الاجتماعية.

وعليه أمام تخليف ســـياســـي وليس تنمية، والتحديات الماثلة هي في اســـتعادة قيم الديمقراطية ومحدداتها ولاسيما إطلاق الحريات وضمان دورية الانتخابات، وضمان نظام انتخابي يقوم على النسبية المطلقة (القائمة) وبمبلغ تأمين مسترد وأن يكون في متناول الأحزاب الصغيرة، وبنسبة حسم لا تتجاوز نسبة ١٪ لضمان تمثل الأحزاب الصغيرة والتشجيع على تأسيس أحزاب جديدة.

3- ما مدى مســـاهمة التنمية الســـياســـية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟

ترتبط التنمية السياسية ارتباطاً وثيقاً بإعمال وضمان احترام حقوق الإنسان بل أدعي أن هناك علاقة جدلية بين التنمية السياسية وحقوق الإنسان فلا يمكن إحداث تنمية سياسية دون إعمال وضمان احترام حقوق الإنسان والعكس، فعلى سبيل المثال كيف يمكن أن نجري انتخابات حرة ونزيهة إذا لم تكن حرية الرأي والتعبير وحرية تشكيل الأحزاب وحرية التجمع السلمي مكفولة؟. كيف يمكن أن نجري انتخابات تؤمن مشاركة سياسية للشباب وتوسع من دائرة المشاركة إذا لم يحمي القانون حق المواطن في المشاركة في الترشح والتصويت؟ كيف نؤمن مشاركة النساء إذا لم يحمي القانون حقهن في المشـاركة وإذا لم يمنحن ميزة تفضـيلية للتخلص من ذكورة المجتمع التي تمثل عقبة كؤود أما مشـاركة السـيدات والفتيات بفاعلية وانخراطهن في العمل السـياسـي والعام؟. وإذا كان النظام يســعى لإحداث التنمية فهو ضــمنياً يجب أن يكفل طائفة واســعة من الحقوق والحريات، التي أصبحت صفات تلازم النظام السياسي إلى جانب المبادئ الأساسية كسيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية والتداول السلمي للسلطة.

4- من وجهة نظرك ما هو أثر الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟

الأصل أن الاستراتيجيات التي تتبعها الهيئة هي استراتيجيات فاعلة ومؤثرة، ولكن في ظل الواقع المستعصي الذي تمر فيه الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما الانقسام السياسي الحاد والعميق والذي خلق واقعاً مفاده أننا أمام نظامين قانونيين وقضـائيين واحد في الضـفة الغربية والآخر في قطاع غزة، ويختلفان حتى في القوانين السارية وليس فقد في القرارات الإدارية والسياسات، كما أن تعطيل المجلس التشــريعي أفقد النضــال الحقوقي أدواته الفاعلة ليتراجع الدور من دور يؤثر في التشريعات والسياسات ويحدث تغييراً إيجابياً لجهة تعزيز الحقوق والحريات وإحداث تنمية سياسية

بل وتنمية شـاملة إلى تحقيق نجاحات محدودة وفي جزئيات ليسـت كلية، وبالنظر لطبيعة تكوين الهيئة ودورها فهي لا تمتلك وسائل من شأنها أن تضمن نتائج واضحة لجهودها، وكما أعتقد فإن إحداث تنمية سـياسـية يتطلب احترام معايير الديمقراطية وإعمالها في بنية النظام وتفاعلاته الداخلية، وفي ظل حالة الشرذمة فإن جهود الهيئة وغيرها من المؤسسات لا تحقق نتائج جوهرية، فمثلاً تشـكيل المحكمة الدسـتورية كان مخالفاً للقانون كثير من القوانين التي شـرعت في زمن الانقسام تخالف الدستور ولو أن النظام السياسي غير منقسم وتشكيل المحكمة الدستورية احترم القانون لكان من السـهل الطعن في القرارات أمام المحاكم كإجراء نهائي لوقف هذه المخالفات ولكن للأسـف في ظل هذا الواقع فالهيئة مارسـت نشـاطات متنوعة وبذلت جهود كبيرة دون أن تحقق الهدف. لذلك مرة أخرى دون وجود بيئة حاضـنة (سـيادة قانون، فصـل بين السـلطات، استقلال السلطة القضائية) من الصعب إحداث تغيير جوهري، وأعتقد أن مهمة التغيير منوطة بالدرجة الأساسية بمدى فاعلية الأحزاب والنقابات أكثر منها في الهيئة المستقلة.

5- ما آليات تفعيل دور الهيئة المسـتقلة في تحقيق التنمية السـياسـية في المحافظات الجنوبية؟

أعتقد أن الموضوع غير مرتبط بنجاعة الآليات والأدوات والاستراتيجيات، ولاشك في أن الهيئة وغيرها من المؤسـسـات الأهلية لعبت أدواراً مهمة في الوسـاطة بين أطراف الصـراع عشـرات المرات في عناوين كالصـحة والكهرباء وغيرها وكانت تصـل إلى توافقات تحد من أثر الخلافات على المواطنين، كما أنها لعبت أدواراً مهمة في حماية الحقوق والحريات بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، وهي بذلك تشجع الشباب وغيرهم من فئات المجتمع على الانخراط في العمل السياسي ولكن إحداث التنمية الحقيقية يتطلب إنها الانقسام وإعادة الاعتبار لقيم الديمقراطية في نظامنا السياسي وهذا أمر أصبح مرهوناً بإرادة المتصارعين السياسيين فتح وحماس.

6- ما هو تقييمك لمدى تجاوب الجهات الرسـمية مع توصـيات الهيئة المسـتقلة من أجل النهوض بالتنمية السـياسـية في فلسـطين بشـكل عام، والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص؟

التجاوب نسبي ولا يطال جوهر الأشياء على سبيل المثال الدعوة لإجراء الانتخابات وإلغاء قرار الرئيس بتجميدها لم تجد أذان صـاغية، حظر التعذيب، إقرار قانون حماية الأسـرة، التراجع عن

القرارات بمراسيم التي مست الشأن القضائي، حماية حرية التجمع السلمي وحرية الراي والتعبير وحرية تشكيل الجمعيات كلها لم تجد فيها تدخلات الهيئة وغيرها من المنظمات الأهلية استجابة من قبل الرئيس والحكومة بمؤسساتها المختلفة لأنها تتعارض مع منطق التفرد والحكم الاستبدادي، لكن الهيئة تحقق نجاحات في الدفاع عن الضحايا كالإفراج عن معتقل جرى اعتقاله تعسفياً على خلفية الرأي، فتح تحقيق حول ممارسة تعذيب في حالة هنا أو هناك استرداد حق من وزارة لإنسان حرم من حقه. والأمر ليس مرتبط بدور الهيئة ومدى فعاليته بقدر ما هو مرتبط بقدرة الأحزاب السياسية والبنى المجتمعية الأخرى بالدفع نحو استعادة الديمقراطية وحماية الحريات والعودة إلى تداول السلطة سلمياً، وبالبيئة العامة التي تعاني من تغييب مبادئ الحكم الديمقراطية كسيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية.

7. ما الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية وكيفية مواجهتها؟

غياب البيئة الضرورية لضمان احترام القانون وفرض سياسته ومنع تغول السلطة التنفيذية على بقية السلطات، دون احترام هذه المبادئ لا يمكن الحديث عن تنمية سياسية بل مع الوقت نكون أمام تجريف الحياة السياسية وتحويل حتى القائم من أحزاب إلى ما يشبه الديكور، فالحزب السياسي إذا لم يكن هدفه الوصول للسلطة يفقد مبرر وجوده وفي ظل انسداد الأفق وتقويض أسس الديمقراطية في نظامنا السياسي يصبح الحديث عن تنمية سياسية نوع من الفنتازيا لا أكثر ولا يمكن لجهود مؤسسات كالهيئة وغيرها أن تحدث فارقاً كبيراً المهمة الرئيسية هنا منوطة بالأحزاب والنقابات التشكيلان الأقوى من بين مكونات المجتمع المدني الأخرى.

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة السيد/ة: علاء اسكافي المحترم/ة

بداية نتقدم لكم بالتحية والتقدير على جهودكم في خدمة وطننا الحبيب من خلال موقعكم الوظيفي ومساهماتكم المجتمعية والوطنية المختلفة، وإنني بصدد إعداد دراسة الماجستير حول (**دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية**)، لذا أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المرفقة بهذا الخصوص مقدراً لكم جهودكم وشاكراً حسن تعاونكم.

1- من وجهة نظرك ما هي ضرورة وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟

وجود الهيئة المستقلة بالصفة القانونية التي تتمتع فيها لابد من وجودها كديوان للمظالم ومؤسسة وطنية ودورها الرقابي على أعمال وتصرفات الأجهزة الدولة الرسمية.

2- ما رؤيتك لواقع التنمية السياسية في فلسطين وأبرز تحدياتها؟

التنمية السياسية في فلسطين في حالة ضعف وتراجع وخاصة في الأعوام السابقة، ومن أبرز تحدياتها استمرار الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي الفلسطيني بكافة مؤسسات الدولة الرئاسية والتشريعية والتنفيذية، ضعف القيادة السياسية غير المؤهلة في عملية التنمية السياسية.

3- ما مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟

وجود تنمية سياسية مؤهلة بكل تأكيد ستعمل على تعزيز حقوق الإنسان وتمكين المواطن الفلسطيني حصوله على حقوقه بموجب القوانين المحلية والدولية، وعلى الصعيد المحلي والدولي.

4- من وجهة نظرك ما هو أثر الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟

الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية أدوات كافية وله الأثر بالحد الأدنى لتحقيق التنمية السياسية في ظل حالة الانقسام، وخاصة غياب المجلس التشريعي وانقسام القضاء.

5- ما آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية؟

يمكن تفعيل آليات دور الهيئة المستقلة جلسات مسائلة للجهات المسؤولة والجهات المكلفة بإنفاذ القانون.

6- ما هو تقييمك لمدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام، والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص؟

يعتبر تجاوب الجهات الرسمية في المحافظات الجنوبية والشمالية بشكل عام بالحد الأدنى ما لم تكن معززة بحملة ضغط على الجهات الرسمية ومشاركة منصات التواصل الاجتماعي.

7. ما الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية وكيفية مواجهتها؟

من أهم الصعوبات الانقسام القضائي وعدم الثقة بالقضاء في ظل حالة الانقسام وغياب المجلس التشريعي والانقسام القانوني وازدواجية القوانين. وغياب المسألة للمسؤولين .

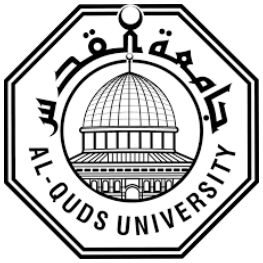

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة السيد/ة: باسم أبو جري المحترم/ة

بداية نتقدم لكم بالتحية والتقدير على جهودكم في خدمة وطننا الحبيب من خلال موقعكم الوظيفي ومساهماتكم المجتمعية والوطنية المختلفة، وإنني بصدد إعداد دراسة الماجستير حول **(دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية)**، لذا أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المرفقة بهذا الخصوص مقدراً لكم جهودكم وشاكراً حسن تعاونكم.

1- من وجهة نظرك ما هي ضرورة وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟

تعتبر الهيئة من المؤسسات الرقابية على ممارسة السلطات الرسمية في المجتمع الفلسطيني، وهي تتمتع بالحيادية والموضوعية في عملها، وتضاعفت أهميتها نظراً لخصوصية الأراضي الفلسطينية وحالة الانقسام السياسي الداخلي، وغياب المجلس التشريعي (كجهة رقابية)، حيث بات من الضروري وجود جسم رقابي مثل الهيئة المستقلة كي تواصل عملية الرقابة والتقييم للممارسات اليومية في قطاع غزة والضفة الغربية، واصدار المواقف حول أي مخالفة أو انتهاك يتنافى مع القوانين الدولية والمحلية.

2- ما رؤيتك لواقع التنمية السياسية في فلسطين وأبرز تحدياتها؟

تحقيق التنمية السياسية يتطلب مجموعة من المقومات، لعل أبرزها وأهمها احترام ثقافة الاختلاف وضمان حرية الرأي والتعبير، وفي الخطوة الثانية من المهم تحديد المرجعيات السياسية ومساحة واختصاص كل الأجسام بدءً من منظمة التحرير الفلسطينية، مروراً بالهيئات التمثيلية، حتى الأحزاب الفلسطينية بوصفها لاعب أساسي في تحقيق التنمية، من المفترض

وضع الضوابط بحيث يكون القرار المتعلق بالشأن العام مدروس ومحسوب ويُسهم في تحسين التنمية السياسية، وفي الخطوة الثالثة: المطلوب تفعيل وتطبيق الحق في الانتخابات وضمان دوريتها، وارساء علاقة طيبة مع المجتمع المدني وافساح المجال أمامه كي ينطلق بحرية أكبر، دون قيود أو ضوابط تحد من حرية عمله.

3- ما مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟

ثمة علاقة مترابطة بين التنمية السياسية وحقوق الإنسان، وكلما تمكن المجتمع من إرساء قواعد وأسس صحيحة على صعيد بناء المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية الفاعلة خاصة السياسية، كلما ساعد ذلك في ضمان بيئة حاضنة ومساعدة للتمكين الحقوقي. ويتجاوز الأمر رغبة السلطات إذ أن احترام الحقوق السياسية للمواطنين واجب على الدولة احترامه وتطبيقه.

4- من وجهة نظرك ما هو أثر الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟

الملاحظ أن الهيئة تركز في أنشطتها على عملية الرصد والتثقيف، وتوظف أنشطة الرصد والمتابعة في التقارير والرسائل، بينما تنظم ورش العمل والدورات من أجل تثقيف أكبر عدد من المسؤولين والموظفين والمواطنين، أعتقد أن هذه الأدوات مهمة وبالإمكان تطويرها من خلال تحليل العلاقات بين القوى المحلية والإقليمية ولعب دور مؤثر تجاه الأطراف المؤثرة.

5- ما آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية؟

- التقييم المتواصل والشفاف والنزيه لتجربة الأحزاب والحركات الفلسطينية، وتقديم المشورة والنصائح وممارسة الضغط من أجل معالجة نقاط الضعف في النظرية والتطبيق.
- دراسة وتحليل تركيب المؤسسات من ناحية علمية ومدى مراعاته لأسس الإدارة السليمة.
- لعب دور أكبر من خلال إقامة تحالفات دولية وإقليمية لحث الأطراف الفلسطينية على احترام الحقوق السياسية للفلسطينيين.

- مراجعة آلية تكوين مجلس المفوضين والمكتب التنفيذي واللجان الاستشارية، وتوسيع المعيار كي يشمل تمثيل متوازن للمحافظات على كافة مستوى الوطن، بعض المحافظات لم تحظى بأي تمثيل في هذه الأجسام.
- مراجعة الأنشطة والبحث عن مساحات جديدة، وتكوين جماعات ضغط أكثر فاعلية.

6- ما هو تقييمك لمدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام، والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص؟

- يوجد احترام إعلامي وظاهري لمخرجات الهيئة على صعيد التوصيات، لكن المشكلة في التركيب الإداري للمؤسسات وكيفية اتخاذ القرار. وتعدد مراكز اتخاذ القرار.
- في المحافظات الشمالية والجنوبية التجاوب محدود مع توصيات الهيئة، حيث تم تأجيل الانتخابات العامة، بينما تواصل السلطات في المحافظات الجنوبية اتباع أسلوب التعيين بدلاً من الانتخابات في المجالس البلدية وهذا مؤشر على عدم احترام الحقوق السياسية أيضاً.

7- ما الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية وكيفية مواجهتها؟

- استمرار الانقسام السياسي الداخلي، وعدم احترام ثقافة الاختلاف، وانخراط المؤسسات الإعلامية بعشوائية في تأجيج حالة الاحتقان والفرقة، وامتلاك الأحزاب لماكنات إعلامية قوية ومؤثرة.
- الاحتلال الإسرائيلي وعزل قطاع غزة عن العالم الخارجي.
- عدم احترام دورية الانتخابات.
- غياب الإدارة السليمة في التخطيط والتقييم والتوجيه في كافة المؤسسات.
- تقييد حرية عمل المؤسسات الأهلية؟

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة السيد/ة: اسلام التميمي المحترم/ة

بداية نتقدم لكم بالتحية والتقدير على جهودكم في خدمة وطننا الحبيب من خلال موقعكم الوظيفي ومساهماتكم المجتمعية والوطنية المختلفة، وإنني بصدد إعداد دراسة الماجستير حول (**دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية**)، لذا أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المرفقة بهذا الخصوص مقدراً لكم جهودكم وشاكراً حسن تعاونكم.

1- من وجهة نظرك ما هي ضرورة وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟

أهمية وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فكمؤسسة وطنية نابع من رؤيتها المتمثلة ببناء وإيجاد مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان لتصبح جزءً من نسيجه الثقافي. إضافة الى المهام والولاية التي تتمتع بها والتي ترتكز على مهام واختصاص المؤسسات الوطنية من حيث تقديم النصح والمشورة للدولة ورصد مدى امتثالها بمتطلبات حقوق الإنسان على المستويين التشريعي والسياسي إضافة الى ولايتها في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية بمختلف دوائرها ومؤسساتها المدنية والأمنية. كما تقوم الهيئة بدور أساسي في التثقيف والتوعية على حقوق الإنسان.

2- ما رؤيتك لواقع التنمية السياسية في فلسطين وأبرز تحدياتها؟

أحد عوامل ومؤشرات وجود تنمية سياسية في أي بلد من ضمنها فلسطين هو طبيعة ومستوى علاقتها السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، بالارتكاز على مجموعة من المقومات والعناصر من بينها الديموقراطية والمشاركة السياسية والحكم الرشيد. تقع فلسطين في دائرة شديدة التعقيد من حيث الواقع التي تعيشه من حيث كونها دولة تحت احتلال وما تتعرض له من سياسات إسرائيلية عنصرية تقوض معها إمكانية الحكم والسيادة والاستقرار، فلا سيطرة على

معابر ولا حدود ولا مجال للاستفادة من الثروات الطبيعية، عدا عن حرية التنقل والتواصل ما بين المدن والمحافظات، وخير مثال على ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. التي يقطع اوصالها جدار فصل وضم عنصري. إن تحدي الاحتلال يقف على رأس البيئة السياسية الخارجية التي تحدد ملامح وطبيعة التنمية السياسية في فلسطين والظلال القاتمة التي يلقيها على مستقبل هذه الدولة التي حصلت على مكانة في الأمم المتحدة بصفة دولة مراقب غير عضو. نتيجة غياب أي تسوية أو افق سياسي.

المسألة الأخرى المتعلقة بتفكيك وتحليل واقع التنمية السياسية في فلسطيني هو المستوى الثاني من عوامل التنمية السياسية هو العلاقات الداخلية ، فمنذ العام 2007 وفلسطين تعيش واقع انقسام سياسي تحكمان سيطرتهما على مقاليد الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، الامر الذي أنشأ واقعاً سياسياً منقسماً تجلى في السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولاحقا تم إلغاء الأخيرة ولم يعد للمجلس التشريعي أي دور سياسي يلعبه وخاصة في مجال الرقابة والمساءلة وإقرار القوانين والموازنات ومنح الثقة لتشكيل الحكومات. ويتصل بذلك غياب الانتخابات العامة الامر الذي يعني تفرد في نظام الحكم وغياب التعددية والتداول السلمي للسلطة.

إن من أبرز تحديات التنمية السياسية في فلسطين إضافة لما سبق غياب إرادة سياسية جادة في مكافحة الفساد والطلاق الحريات العامة التي تعرضت الى انتكاسة إضافية بعد انتكاستها التي رافقت الانقسام السياسي منذ 14 عام، وفي التدقيق بمؤشرات الفساد يضع فلسطين في مواقع متأخرة في مكافحة الفساد.

يمكن تلخيص التحديات بنقاط رئيسية

- استمرار الاحتلال الاسرائيلي.
- غياب الحريات العامة وتقلّيص مساحة الفضاء المدني
- عدم فعالية المؤسسات ومحدودية المساءلة.
- ضعف المساءلة سيادة القانون.
- عدم إدراج حقوق الإنسان كما يلزم في الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية.
- الانقسام الداخلي وعدم وجود مصالحة.

3- ما مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟

التنمية السياسية شرط موضوعي واساسي في التنمية السياسية ، اذا أخذنا بمكونات وعناصر التنمية السياسية في المشاركة المجتمعية والانتخابات والثقافة السياسية والعمل النقابي ، ومشاركة الشباب . هذه العناصر هي مؤشرات لمدى جدية السلطة في إفساح المجال للمواطنين في ممارسة حقوقهم في التعبير عن الرأي والمشاركة بكافة مستوياتها . واضح أن المرحلة الحالية وبخاصة في المحافظات الشمالية وكذلك الأمر في المحافظات الجنوبية تراوح مكانها بل تعود أدراجها في الارتكاز على حقوق الإنسان، وإذا ما راجعنا وقيمنا واقع الانتخابات سواء العامة منها أو النقابية نرى تفرد الحزب الحاكم في كلاعب أوحد في تقرير مصير ومستقبل الانتخابات التي تم تأجيلها. لاسباب ومبررات لم تقنع الشارع.

4- من وجهة نظرك ما هو أثر الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟

إلى حد ما تسهم الهيئة المستقلة باعتبارها آلية من آليات حماية حقوق الإنسان في فلسطين في تحقيق التنمية السياسية وبخاصة في حرص المؤسسة على تقديم النصح والمشورة للدولة في اتباع أفضل الممارسات لتضمين وادراج حقوق الإنسان في سياساتها. ولعب دور الوسيط في معالجة القضايا والشكاوى سواء الفردية منها والجماعية أو تلك التي تشكل رأي عام, وكان لها حضور في اكثر من ملف، على سبيل المثال لا الحصر، ملف الحريات العامة، وملف النقابات، وملف السلامة الأمنية، والانتخابات والمصالحة الداخلية وغيرها من الملفات الجوهرية التي كانت ملفات حاضرة في الساحة الفلسطينية.

ترصد الهيئة المستقلة مدى امتثال فلسطين للاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها، وتشكل هذه الاتفاقيات اطارا معياريا ينبغي على الدولى الأطراف في هذه الاتفاقيات ان تعمل بموجب انضمامها على اتخاذ تدابير إدارية وتشريعية وقضائية ينسجم مع مضمون كل اتفاقية، وهذه التدابير في حال الالتزام بها من جانب الدولة ان تحدث فرقا في اصلاح ومواءمة النظام القانوني والسياسي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى تقوم الهيئة بدور تثقيفي لتعميم ونشـــر ثقافة حقوق الإنســـان وتمكين الفئات المستهدفة في برامجها من أصحاب الواجب والمكلفين بانفاذ القانون من احترام حقوق الإنسان ومراعاة الحساسية تجاه الفئات الأولى بالرعاية مثل النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء وسكان المناطق النائية.

5- ما آليات تفعيل دور الهيئة المســـتقلة في تحقيق التنمية الســـياســـية في المحافظات الجنوبية؟

التعاون الفعال ما بين المؤسسات الرسمية والهيئة عند التخطيط ورسم السياسات العامة والقيام ببرامج وأنشطة مختلفة لتعميم ثقافة حقوق الإنسان والمساءلة. وإشراك الشباب والنساء والأطفال والأشـخاص ذوي الإعاقة في التخطيط. بحيث تكون العملية مستجية لاحتياجاتهم ودعم فرص وصـولهم لمواقع صـنع القرار. سـواء في المؤسـسـات الحكومية المختلفة ومن بينها البلديات والهيئات المحلية.

6- ما هو تقييمك لمدى تجاوب الجهات الرســمية مع توصــيات الهيئة المســتقلة من أجل النهوض بالتنمية الســـياســـية في فلســـطين بشـــكل عام، والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص؟

تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة فيما يتعلق بحقوق الإنسان هو نسبي وبطيء لحد ما ويقتصـــر على معالجات فردية في جانب وبعض القضـــايا العامة في جانب محدود. ورغم التوصيات المتكررة بشأن احترام الحقوق والحريات العامة للمواطنين والدعوة لإجراء الانتخابات والمصالحة وإنهاء الانقسام إلا أن الحالة الفلسطينية لم تشهد تحولاً، بل إن سياسة الإصلاح الذي أعلن عنها رئيس الوزراء تعثرت بفعل عدد من التطورات والتغيرات التي تشـــهدها البيئة السياسية.

7. ما الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية وكيفية مواجهتها؟

أحد الصـعوبات التي تواجه الهيئة في مهامها وجهودها في تحقيق التنمية السـياسـية هو غياب النهج الشمولي لدى المؤسسات الرسمية وعدم وجود استراتيجيات واضحة لدى صانع القرار

للنهوض بالحالة الفلسطينية من حالة الركود والتشرذم الى التقدم الفعلي نحو التنمية السياسية الشاملة. إن تقوية نظم العدالة وسيادة القانون وتحقيق المساواة بين المواطنين وإخضاع صاحب الواجب (الحكومة) للمساءلة هو احد شروط التنمية السياسية هو من المطالب الملحة التي تسعى اليها الهيئة. وتعتمد الهيئة مقاربة مبنية على حقوق الإنسان في نهج عملها ، وترتكز هذه المقاربة على فكرة عالمية حقوق الإنسان والمشاركة والتمكين . وعلى صعيد مواجهة تحديات التنمية السياسية تعمل الهيئة بكل امكانياتها لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بهدف بناء مجتمع ديمقراطي ومتسامح يؤمن بالتعددية والمشاركة السياسية ويعطي الشباب والنساء والأقل حظاً في الانخراط في الحياة العامة. وتوسعة قاعدة المنادين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتمكين أصحاب الواجب من القيام بمهامهم وتقديم خدماتهم على قاعدة تكافؤ الفرص والمساواة وعد التمييز.

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة السيد/ة: حازم هنية المحترم/ة

بداية نتقدم لكم بالتحية والتقدير على جهودكم في خدمة وطننا الحبيب من خلال موقعكم الوظيفي ومساهماتكم المجتمعية والوطنية المختلفة، وإنني بصدد إعداد دراسة الماجستير حول **(دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية)**، لذا أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المرفقة بهذا الخصوص مقدراً لكم جهودكم وشاكراً حسن تعاونكم.

1- من وجهة نظرك ما هي ضرورة وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟

من الضروري وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للعمل على متابعة شكاوى المواطنين ولأنها هي الجهة الوطنية الوحيدة على الأراضي الفلسطينية، فإن الهيئة المستقلة تعمل على متابعة شكاوي المواطنين من خلال قسم الشكاوي، وتعمل على إجراء لقاءات توعوية من خلال قسم التدريب.

2- ما رؤيتك لواقع التنمية السياسية في فلسطين وأبرز تحدياتها؟

لا يوجد أي تطور للتنمية السياسية بسبب وجود الانقسام الفلسطيني الداخلي وعدم إجراء انتخابات والتداول السلمي للسلطة

3- ما مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟

كون حقوق الإنسان عاملة وغير متجزئة ومترابطة فإن عمل التنمية السياسية يتأثر بشكل مباشر مع باقي الحقوق ومدى تمكينها.

4- من وجهة نظرك ما هو أثر الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟

تساهم بشكل مباشر على تحقيق التنمية السياسة من خلال عقد ورشات عمل ولقاءات مع الجهات السياسية والعمل على تقريب وجهات النظر لدي كل الاطراف من اجل تحقيق التنمية السياسية.

5- ما آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية؟

الهيئة منذ نشأتها عملت في محاولة الدفع باتجاه تعزيز متطلبات التنمية السياسية من خلال عقد عدة نشاطات تهدف لتعزيز المشاركة السياسية والدفع نحو إجراء الانتخابات الدورية.

6- ما هو تقييمك لمدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام، والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص؟

جيد لحد ما لكنه يحتاج لتعزيز من خلال تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات وملاحظات الهيئة بشكل إيجابي ومستمر.

7. ما الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية وكيفية مواجهتها؟

توجد عدة صعوبات تواجه الهيئة نذكر بعضها وهي استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وعدم استجابة الجهات الرسمية لمتطلبات التنمية السياسية.

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة السيد/ة: بكر التركماني المحترم/ة

بداية نتقدم لكم بالتحية والتقدير على جهودكم في خدمة وطننا الحبيب من خلال موقعكم الوظيفي ومساهماتكم المجتمعية والوطنية المختلفة، وإنني بصدد إعداد دراسة الماجستير حول **(دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية)**، لذا أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المرفقة بهذا الخصوص مقدراً لكم جهودكم وشاكراً حسن تعاونكم.

1- من وجهة نظرك ما هي ضرورة وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟

يشكل وجود الهيئة المستقلة ضمانة حقيقية لحماية حقوق الإنسان في فلسطين ومرجع للمواطنين للتعرف على حقوقهم.

2- ما رؤيتك لواقع التنمية السياسية في فلسطين وأبرز تحدياتها؟

هناك مشكلة كبيرة متعلقة بها في فلسطين تصل لمرحلة الغياب فلا قانون للأحزاب ولا وجود تداول سلمي للسلطة وزاد الأمور سواء الإنقسام السياسي الفلسطيني، بل إن الأخطر من ذلك هو التبريرات لهذا الواقع بأننا تحت الاحتلال وان الاحتلال هو السبب ولكن حقيقة الأمور غير ذلك تماما فكان يمكن لنا ان نلائم انظمتنا بما يخدم مشروع التحرر الوطني، إضافة إلى تهلهل منظمة التحرير وتفرد طرفي الإنقسام في الحكم.

3- ما مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟

تشكل رافعة لتمكن المواطنين من حقوقهم وتراجعها بالتأكيد يؤثر سلبا على تمتع المواطنين بحقوقهم هما هو الحال الأن في فلسطين

4- من وجهة نظرك ما هو أثر الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟

تعتمد الهيئة على متابعة شكاوى المواطنين مع الجهات ذات العلاقة سواء على مستوى الحقوق المدنية والسياسية أو الاقتصادية والإجتماعية كما تتابع وتراجع السياسات والتشريعات الرسمية وتقدم ملاحظاتها وتوصيتها بهذا الشأن بحيث تكون متلائمة مع ما التزمت فيه فلسطين بالإتفاقيات الدولية والعهدين.

5- ما آليات تفعيل دور الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية؟

ضغط الهيئة المستمر بشأن عقد الانتخابات وتداول السلطة، وكان اخرها تدخل الهيئة بشأن الانتخابات المحلية ، إضافة إلى ضغطها المستمر بحرية العمل النقابي وانتخابات مجالس الطلبة.
- مثلا مجلس المفوضين ودوره، استخدام أدوات الضغط والمناصرة، دور الوساطة بين الأطراف في قضايا معينة.

6- ما هو تقييمك لمدى تجاوب الجهات الرسمية مع توصيات الهيئة المستقلة من أجل النهوض بالتنمية السياسية في فلسطين بشكل عام، والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص؟

أثر الإنقسام السياسي على فاعلية الجهات الرسمية في قطاع غزة والضفة الغربية مع توصيات الهيئة بالشأن المرتبط بالانتخابات.

7. ما الصعوبات التي تواجه تحقيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية وكيفية مواجهتها؟

يجب إنهاء الانقسام وكنس الاحتلال للتمكن من تحقيق تنمية سياسية حقيقية في فلسطين.

اجابات النائب/ هدى نعيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة السيد/ة: ..... المحترم/ة

بداية نتقدم لكم بالتحية والتقدير على جهودكم في خدمة وطننا الحبيب من خلال موقعكم الوظيفي ومساهماتكم المجتمعية والوطنية المختلفة، وإنني بصدد إعداد دراسة الماجستير حول **(دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية)**، لذا أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المرفقة بهذا الخصوص مقدراً لكم جهودكم وشاكراً حسن تعاونكم.

1- من وجهة نظرك ما هي ضرورة وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقـوق الإنسان؟

2- ما رؤيتك لواقع التنمية السياسية في فلسطين وأبرز تحدياتها؟

اجابات السيد/ أمجد أغا

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة السيد/ة: ..... المحترم/ة

بداية نتقدم لكم بالتحية والتقدير على جهودكم في خدمة وطننا الحبيب من خلال موقعكم الوظيفي ومساهماتكم المجتمعية والوطنية المختلفة، وإنني بصدد إعداد دراسة الماجستير حول (**دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية**)، لذا أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المرفقة بهذا الخصوص مقدراً لكم جهودكم وشاكراً حسن تعاونكم.

١- من وجهة نظرك ما هي ضرورة وجود الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟

وجود مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ينطوي على أهمية كبيرة تتعلق بالرصد والمتابعة لمستوى احترام حقوق الإنسان من الجراح الرصاص والضغط للتصويب.

٢- ما رؤيتك لواقع التنمية السياسية في فلسطين وأبرز تحدياتها؟

حالة الانقسام منذ عام هي التحدي الرئيسي لأي مشاريع أو رؤى للتنمية السياسية بالإضافة إلى تدخل الجهات الخارجية الإقليمية التي تعمق من الانقسام

٣- ما مدى مساهمة التنمية السياسية في التمكين الحقوقي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الإنسان؟

وجود إطار للعمل وتداول السلطة وسيادة القانون وقضاء فعال يساهم بشكل فعال في التمكين الحقوقي والحد من انتهاكات وتوفير بيئة صحية وجيدة لعمل المؤسسات الحقوقية.

٤- من وجهة نظرك ما هو أثر الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية؟

فهرس المحتويات

الإقرار		أ
شكر وتقدير		ب
مصطلحات الدراسة		ج
الملخص		د
Abstract		هـ
0.1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	1
1.1	مقدمة الدراسة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة.....	3
3.1	مبررات الدراسة.....	4
4.1	أهمية الدراسة.....	4
5.1	أهداف الدراسة.....	5
6.1	متغيرات الدراسة.....	5
7.1	حدود الدراسة.....	6
8.1	الصعوبات التي واجهت الدراسة.....	6
9.1	هيكلية الدراسة.....	7
0.2	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	8
1.2 المبحث الأول: ماهية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.....		8
1.1.2	النشأة والرؤية والرسالة.....	8
2.1.2	الهيكل التنظيمي.....	11
3.1.2	التمويل.....	14
4.1.2	برامج وخدمات الهيئة.....	15
2.2 المبحث الثاني: التنمية السياسية.....		19
1.2.2	مقدمة.....	19
2.2.2	مفهوم التنمية السياسية.....	19
3.2.2	التطور التاريخي للتنمية السياسية.....	23
4.2.2	خصائص التنمية السياسية.....	22
5.2.2	أهداف التنمية السياسية.....	24

6.2.2	مقومات التنمية السياسية.....	24
3.2 المبحث الثالث: واقع التنمية السياسية ومعوقاتها وأزماتها في المحافظات الجنوبية.....		34
1.3.2	التنمية السياسية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.....	34
2.3.2	أثر الانقسام الفلسطيني على التنمية السياسية.....	35
3.3.2	أزمات التنمية السياسية.....	36
4.2 المبحث الرابع: أدوات الهيئة المستقلة لتحقيق التنمية السياسية وآليات تفعيل دورها في المحافظات الجنوبية.		40
1.4.2	أدوات الهيئة المستقلة في تحقيق التنمية السياسية.....	40
2.4.2	آليات تفعيل دور الهيئة في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية.....	48
5.2 الدراسات السابقة والتعقيب عليها		54
1.5.2	الدراسات السابقة	54
2.5.2	التعقيب على الدراسات السابقة.....	61
0.3	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات.....	63
1.3	تمهيد.....	63
2.3	منهج الدراسة.....	64
3.3	أداة الدراسة.....	64
4.3	مصادر جمع البيانات.....	64
5.3	مجتمع الدراسة.....	65
6.3	عينة الدراسة.....	65
7.3	تحليل بيانات استمارة المقابلة.....	65
8.3	خلاصة المقابلات.....	86
0.4	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	89
1.4	تمهيد.....	89
2.4	نتائج الدراسة.....	89
3.4	التوصيات.....	91
المصادر والمراجع.....		93
الملاحق.....		99
ملحق رقم (1) قائمة بأسماء المحكمين.....		100

ملحق رقم (2): أسئلة المقابلة في صورتها النهائية.....	101
ملحق رقم (3): اجابات المبحوثين عن أسئلة المقابلة.....	103
فهرس المحتويات.....	124